حروب المياه : الصراعات القادمة في الشرق الأوسط
Water Wars : Coming Conflicts In The Middle East

المؤلف
جون بولوك و عادل درويش

الناشر
فيكتور جولانسز (لندن)
(1993)

**بحث تكميلي مقدم إلى جامعة الخرطوم لنيل درجة
ماجستير الآداب في الترجمة**

ترجمة الطالب : **عبدالحافظ عبداللطيف حمد**
بكالريوس علوم سياسية (مرتبة الشرف) – جامعة الخرطوم (1992)

اشراف : **الدكتور حسن علي عيسى**
وحدة الترجمة والتعريب – كلية الآداب

نوفمبر 2009

إهــــداء

(*Time hath a wallet to keep the good deeds of man in)*

الشكر مبذول إلى كل من اعانني في ترجمة هذا الكتاب. والشكر أجزله إلى الدكتور حسن علي عيسى والدكتور عبد الرحمن آدم حامد والدكتور بابكر عمر عبد الماجد. والشكر لثامر هاشم عبد العال على الجهد الكبير في طباعة هذا البحث.

مستخلص بحث

صارت المياه سبباً للصراع بين الدول في كل أنحاء العالم وسلاحاً يستخدم في هذا الصراع. وينطبق هذا الوضع بوجه أخص على الشرق الأوسط. فكل دول الشرق الأوسط كانت ضالعة في وقت من الأوقات في نزاع حول المياه بغض النظر عن حدة ذلك النزاع . وهذه النزاعات ليست قاصرة على الموارد المائية الطبيعية ، فحتى الأنهار الصناعية ليست بمنأى عنها . يناقش الكتاب نزاعات المياه بين دول الشرق الأوسط التي لديها موارد مائية مشتركة .

يناقش الفصل السادس سياسة المياه بين السودان ومصر ، والدولتان دولتا مصب . وقد شكل نهر النيل المشترك بين الدولتين ودول أخرى مصدراً للتعاون في أوقات ومصدراً للنزاع في أوقات أخرى . والمثال الواضح على التعاون بين الدولتين كان هو مشروع قناة جونقلي الذي لم يتحقق بسبب الحرب في جنوب السودان . وفي أغلب الأوقات تكون العلاقات المائية بين الدولتين ضحية للسياسة .

يعالج الفصل السابع الأنهار الصناعية العظيمة في ليبيا والعراق . فالنهر الصناعي العظيم في ليبيا الذي يضخ المياه من خزانات جوفية في الصحراء كان السبب الرئيس لنشوب حرب دامت أربعة أيام بين ليبيا ومصر ، إذ إن مصر كانت ترى أن خزانات الكفرة الجوفية ليست ملكاً خاصاً لليبيا ، بل تمتد من ليبيا الى مصر والسودان وتشاد . أيضاً كانت مصر تشعر بالقلق من أن ضخ المياه في ليبيا قد يزيد الضرر الذي سببه الاطماء خلف خزان اسوان . كما إن الجيش المصري كان لديه تصور بالسيطرة على أجزاء من جنوب شرق ليبيا إذا دعت الحاجة أي إذا ما ظهرت دلائل على أن الاطماء خلف خزان اسوان سيجبر النهر على تغيير مساره إلى داخل ليبيا . ووضعت مصر خططاً عسكرية للتدخل في الدول التي تهدد تدفق نصيبها من مياه النيل . وفي العراق بالرغم من أن حفر نهر صدام بين دجلة والفرات لم يثر أي مشكلة مع جيرانه إلا إنه كان حدثا مهما في السياسة الوطنية . فالهدف المعلن لحفر نهر صدام كان هو استصلاح الأراضي الملوثة بغمرها بالفائض من مياه الري ، إلا إن النهر كان هو الخطوة الأولى ضمن خطة لتجفيف المستنقعات بين العمارة والبصرة وبذلك التخلص من آخر ملاذ لمعارضي صدام .

يتناول الفصل الثامن خصوصية المياه التي تميز شبه الجزيرة العربية . فندرة الموارد المائية وانتشار محطات التحلية جعل نزاعات المياه محدودة جدا ، إلا إن دول الخليج لديها مخاوف خاصة تتعلق بأمن محطات التحلية حيث اكدت حرب الخليج أن هذه المحطات أهداف سهلة للتخريب .

يعرض الفصل التاسع أحكام الصحراء القديمة والقانون الدولي فيما يختص بالقواعد والقوانين التي تحكم استخدام المياه وتسوية الصراعات حولها . والمبدأ الأساسي الذي يحكم استخدام المياه في الشريعة هو إن الماء هبة الله لا يجوز تملكها أو التحكم فيها إلى حد اقصاء الآخرين من استخدامه . لذلك فإن كل أحكام الشريعة الخاصة باستخدام المياه قائمة على هذا المبدأ ، بينما يسعى القانون الدولي للتوفيق

بين مبدأين متعارضين هما الالتزام العام بالتعاون للوصول إلى استغلال المجاري المائية استغلالاً أمثل والحماية الكافية لها ، إلا إنه لم يحقق نجاحاً كبيراً.

يتناول الفصل العاشر مستقبل النزاعات المائية ، أي ما إذا كان بامكان الدول استخدام المياه لفرض إرادتها وما إذا كانت الدول المتاثرة بذلك ستقرر أن الوسائل العسكرية طريقة فعالة لاستعادة التوازن . وفي الشرق الأوسط ، بالرغم من أن النزاعات قد تكون حول الأرض أو نيل الاستقلال أو حقوق الانسان أو حماية الحدود ، وقد تنشأ أي مواجهة في المستقبل من النزاع على المياه في الإقليم. إذاً حروب المياه قادمة .

Abstract

Water has become a cause of and a weapon in conflicts among countries all over the world, and this is particularly true in the Middle East. All Middle Eastern countries had been at times involved in a dispute over water, irrespective of the intensity of that dispute. Such disputes are not confined to natural water resources, as man-made rivers proved not to be protected against conflict.

The book examines water conflicts among Middle Eastern countries sharing water resources.

Chapter six looks into the water politics between Sudan and Egypt which are both downstream countries. The Nile, the shared river between the two countries as well as others, has been a source of cooperation at times and a source of conflict at others. The clearest example of cooperation between them was the Jonglei Canal project which has not materialized due to war in South Sudan. The water relations between the two countries have been more often than not, a victim to politics.

Chapter seven deals with great artificial rivers in Libya and Iraq. Libya's Great Man-made River, though pumping water from Saharan aquifers, was the main reason that ignited a four-day war between Libya and Egypt as Egypt believed that the Kufrah aquifer is not the private property of Libya, rather it extends from Libya into Egypt, Sudan and Chad. Also it worried that Libyan pumping may worsen the damage already being done by silting behind the Aswan dam. Moreover, Egyptian military envisaged taking control of parts of south-east Libya, if the need arises, that is, if the silting at Aswan shows signs of forcing the river into new channels flowing into Libya. Egypt had military plans to intervene in countries that pose threat to the safety of its water share. In Iraq the digging of Saddam River, between the Tigris and Euphrates, though it did not stir problems

with neighbours, it was very important to national politics. The declared aim of Saddam River was to reclaim polluted land by washing it with surplus irrigation water. However, the project was the first step in a plan to drain the marshes between Amara and Basra, and thus remove the last haven in the country for anti-Saddam dissidents.

Chapter eight discusses the special water issues characterizing the Arabian Peninsula. Scarcity of water resources in the Peninsula and the proliferation of desalination plants have made water conflicts very limited. However, Gulf countries have special concerns over the security of their desalination plants which the Gulf War proved that they are easy targets for subversion.

Chapter nine handles the ancient desert rules and international law with regard to rules and laws governing the use of water and settlement of disputes over water. The fundamental principle governing use of water in the Sharia is that water is a gift of God that should not be owned or controlled to the point of excluding others from using it. So all Sharia rules governing use of water are based on that principle, while international law seeks to reconcile two opposing principles : "The general obligation to cooperate in the attainment of optimal utilization and adequate protection of international watercourses", but without much success.

Chapter ten tackles the future of water conflicts i.e. whether states could use water to impose their will, and whether countries affected would decide that military means were an effective way of restoring the balance. In the Middle East, though the battles may appear to be about land, autonomy, human rights or protecting borders, every confrontation in the future will be affected by the hydrography of the region. Water wars are on the way.

مقدمـــــة

الترجمة عملية ذهنية معقدة تتضمن الانتقال من لغة لأخرى في جزء يسير من الزمن. لذلك يصعب إيجاد نظرية تفسر وتوجه هذه العملية الذهنية المعقدة بالرغم من وجود نظريات ومنهجية للترجمة، لأن ميكانيزمات الذهن تستعصي على التأطير والتنظير المطلق. إذاً هذه النظريات التي تحكم منهجية الترجمة يراها المترجم الحاذق موجهات عامة يستفيد منها بالقدر الممكن، لكنه لا يركن إليها كل الركون. فالمترجم الحاذق، يتمكن، بمرور الزمن، من إيجاد تقنيات للترجمة تأخذ من غالب النظريات إن لم يكن منها كلها بقدر. وفي نهاية الأمر يتبع المترجم منهجية تكون خليطاً من النظريات التي يعرفها. وقد يكون هذا الاختيار دون وعي منه بالنظرية المعينة ، إلا إن السياقات ودرجة التعقيد فيها هي التي تتحكم آلياً في نظرية دون أخرى. فالترجمة مثلها مثل غيرها من العلوم الانسانية، يصعب، إن لم يستحل، التحكم فيها بنظرية جامعة مانعة.

لذلك كان منهجي في ترجمة جزء كبير من هذا الكتاب الذي هو الجزء الثاني منه إذ ترجم زميلي عبد النبي حمدان الجزء الأول منه، اتباع نظرية المعنى دون إهمال لباقي النظريات بالاضافة الى التقنيات المتراكمة لدي من خلال الخبرة العملية . ونظرية المعني تقتضي قراءة النص المراد ترجمته قراءة متأنية لفهم محمول المعنى فيها. وقد اكتفي بقراءة الفقرة الواحدة إن كان المعني المراد واضحاً بنهاية الفقرة، أما إذا لم يتضح المعنى عند نهاية الفقرة، فأذهب إلى الفقرة التي تليها وهكذا. يتبع الفهم العميق للفقرة محاولة ايجاد المقابل لها في العربية. وأحياناً يكون المعنى في الجملة الواحدة واضحاً بحيث لا تكون هناك حاجة للذهاب أبعد من ذلك، فيكون الانتقال مباشرة لإيجاد المقابل في العربية.

ولإيجاد ترجمة للألفاظ والمصطلحات والعبارات الاصطلاحية، استعنت في غالب البحث، بالقواميس التالية، مع الاستعانة بدرجة أقل بالقواميس المتخصصة إن دعت الحاجة :

- المغني الأكبر – حسن الكرمي – انجليزي – عربي
- المعجم الوسيط – مجمع اللغة العربية

- Oxford Advanced Learner's Dictionary
- Webster's New World Dictionary

وللبحث عن الألفاظ والمصطلحات والعبارات الاصطلاحية وغيرها في القواميس، كنت في البدء أبحث عن التطورات التاريخية للفظة في القاموس ومن ثم اقتفاء المعاني الحديثة للفظة أو المصطلح، وكان ذلك مصحوباً بإدراك المعنى الأساسي للفظة او المصطلح الذي لم يتغير تبعاً للتغيرات التاريخية. ولم أمارس الترجمة دون الاستعانة بالقواميس offhand translation لأن هذا الأسلوب في الترجمة يعتبر منقصة في حق المترجم.

وفي هذا الشأن واجهتني صعوبة في ترجمة لفظة Bucketwheel وهي آلة المانية صممت اساساً لحفر المناجم إلا إنها استخدمت في حفر قناة جونقلي، فبحثت عنها ولم اجد لها مقابلاً يناسب السياق فاضطررت إلى تعريبها (البكتويل).

(6)
النيل : مصر والسودان

تقف وحيدة مهجورة مثل تمثال مستقبلي يُذكّر الناس في القرن العشرين بأن الإنسان، رغم كل شيء أقوي من الحديد وأن التكنولوجيا والتنمية دمى في يد السياسة. فآلة البكتويل(1) ، إحدي إنجازات الهندسة الألمانية ، كانت إحدي عجائب الآلات في أواخر القرن العشرين إذ يمكنها أداء عمل ألفٍ من الرجال، بل وأفضل. وخلفها يقبع الدليل علي هذه المفخرة، قناة جونقلي بطول 267 كيلو متراً ممتدة علي السهل النيلي مثل أثر أقدام وحش عملاق، تمثل ما تبقي من ذلك الحلم الذي كان يُظن تحققه بآلة البكتويل.[1]

وقد جعل اختراع آلة البكتويل حفر قناة جونقلي ممكناً. وقبلها ظل علماء المياه ومجموعة من المسؤولين المصريين والسودانيين والدوليين المهتمين بالنيل، يدرسون فكرة شق قناة عبر منطقة السدود وهي منطقة مستنقعات شاسعة المساحة تفصل جنوب السودان الافريقي عن شماله العربي. وكثير منهم كان يري أن الحاجة للقناة ملحة وبديهية والفوائد جمة وأن الزيادة في توفر المياه حجةٌ قاطعة للبدء في حفر القناة. وكان هناك آخرون يرون أن العواقب تبدو وخيمة وأن الضرر الأيكولوجي يتعذر تبريره وإصلاحه وأن التكلفة البشرية أعلي من الفوائد التي يُشك في تحقيقها. وكان اتفاق الطرفين حول نقطة واحدة هي صعوبة شق قناة صالحة للملاحة عبر ما يقارب ثلاثمائة كيلو مترٍ من المستنقعات في إحدي أكثر المناطق نأياً في العالم، في بلد اتصالاته ضعيفة وموارده شحيحة ولا يملك مصدراً للعمالة المدربة. وقد رجحت كفة اللوبي الذي كان غير راغب في حفر القناة لأن الراغبين فيه لم يستطعوا القيام بأي عمل، إذ إنه حتى في الستينات كانت أكثر التقديرات تحفظاً تري أن تشييد القناة سيستغرق عشرين عاماً باستخدام أكثر الآلات تطوراً في ذلك الزمان وهي الحفارات وماكينات السحب.

وكانت مصر أكثر البلدان تلهفاً لحفر القناة لأنها ستكون المستفيد الأكبر ولأنها لن تعاني من الآثار السلبية للقناة التي ستكون قاصرة علي جنوب السودان. ورغم كل ذلك فإن مصر ليس لديها زراعة يعتد بها سوي تلك المروية بينما لدى السودان أربعة ملايين فدان (107 مليون هكتار) من الزراعة المروية و (14) مليون فدان من الزراعة المطرية. ووفقاً لدراسة أعدها أ.إبراهيم تمثل زيادة المساحة المروية إلي 10 مليون فدان والمطرية إلى 60 مليون فدان هدفاً طويل المدى للسودان. وغالب المساحة المروية التي ستستصلح تقع في السهول الغنية بين النيل الأزرق والنيل الأبيض بالرغم من أنه وفقاً لرأي الخبراء لا يمكن استصلاح أي من الأراضي المجاورة لأراضي السودان الصالحة للري إذ إن شح الماء يحول دون ذلك.

كانت مصر مدفوعة باعتبارات سياسية بالإضافة إلى الاعتبارات العملية ، فكانت مصر دائماً تنظر إلى السودان علي أنه يقع ضمن مجال نفوذها، وأنه فناؤها الخلفي، وعندما استقل السودان عن بريطانيا كانت مصر تريد تبيان ثبات هذه

---

[1] آلة صممت لحفر المناجم لكنها استخدمت في حفر قناة جونقلي

النظرة. وكان القادة المصريون دائماً يجدون عذراً للتأكيد علي ارتباط القاهرة بالخرطوم بغض النظر عن عدم صحة هذا الارتباط الذي يتجلي في بعض الأحيان. وعبر السادات عن ذلك قبل اغتياله بقليل في تحذير للعقيد القذافي الذي كان يتدخل في تشاد عام 1980م ويشجع المقاتلين للتحرك إلى جنوب السودان، حيث قال السادات: (أقول له ليسمعني جيداً إنه في حالة أي عمل عسكري ضد السودان سنتدخل فوراً إلى جانب السودان).

كانت الغلبة للاعتبارات العملية في الجدل الدائر حول قناة جونقلي إذ إن 22% فقط من مياه النيل التي تصل إلى مصر تأتي من جبال وسط أفريقيا، إلا إن هذه الكمية يمكن زيادتها زيادة كبيرة إذا ما توفرت المياه التي تفقد بالتبخر في مستنقعات جنوب السودان والتي تقدر بنحو 25 – 50 بليون متر مكعب، والأمر في أبسط صوره أن بناء قناة هناك ربما بتعميق وتوسيع القنوات القائمة، سيزيد سرعة التيار وبالتالي يقلل كمية المياه المفقودة بالتبخر. لكن يبدو أن حجم المهمة والوقت الذي ستستغرقه سيؤديان إلى صرف النظر عن هذه الطريقة البسيطة في ظاهرها لزيادة كمية المياه المتوفرة لشمال السودان ومصر.

ومثل معظم المشاريع النيلية استغرق التفكير في قناة جونقلي وقتاً طويلاً قبل أن تبدأ محاولة تنفيذها. وكان هناك إدراك بأن القناة هي الطريق الذي يتفق عليه الجميع لنقل المياه الآمن عبر شمال السودان ومصر بالإضافة إلى تحقيق الحلم القديم لطريق يربط رأس الرجاء الصالح بالقاهرة باستخدام مخلفات الحفر، وهو حلم بدأ منذ أن تغلغل المكتشفون الأوائل إلى منطقة السدود وأيضاً منذ أن وجد أولئك الذين كانوا يتجهون من شمال أفريقيا إلى وسطها الطريق أمامهم مسدود . وعرض أول اقتراح رسمي لحفر قناة جونقلي في خطة مياه القرن في عام 1936م بغرض استخدام بحيرات وسط أفريقيا لتكون مستودعات ضخمة تنظم تدفق المياه بين الفصول. إلا أن نشوب الحرب العالمية الثانية قضي علي أي فرصة للعمل في الأربعينات بالرغم من إن دراسات الجدوى قد بدأ إعدادها بمجرد توقف القتال حيث لعب البنك الدولي دوراً رئيساً وكانت بريطانيا القوة الاستعمارية في ذلك الوقت، تمثل الروح المحركة للخطة إلا أن ذلك توقف بعد نيل الاستقلال في 1956م إذ لم تكن حكومة الخرطوم أو حكومة عبد الناصر في مصر متلهفتين لمناصرة الأفكار الخلافية التي عرضتها لندن. ولم تبدأ الدراسة الجادة إلا في عام 1969م عندما وضعت اللجنة الفرعية التابعة للجنة المشتركة الفنية الدائمة التي أسستها مصر والسودان بموجب اتفاقية 1959م، الخطط العريضة لمشروع جونقلي المعدل. وفي ديسمبر 1971م قدمت مسودة مشروع للحكومتين، وفي فبراير 1974م وقع الرئيسان السادات وجعفر نميري اتفاقية التكامل لبدء عهد جديد من التعاون المصري السوداني وصادقت الحكومتان رسمياً في ابريل 1974م علي مشروع جونقلي ضمن عدد من المشاريع المشتركة.

وظلت المشكلة الأساسية كما هي إذ إن تنفيذ القناة سيستغرق عقوداً من الزمان وسيكلف مبلغاً طائلاً من المال . ولم يكن بإمكان الحكومتين توفير الأموال

كما أن الوكالات الدولية لم تكن ميالة لتوفيرها بسبب الوضع البيئي الملتبس والتقلبات السياسية في المنطقة.

وجاءت البكتويل لتبدل كل ذلك. والبكتويل التي صنعت أساساً بغرض التعدين عبارة عن دولاب ضخم يحمل دلاءً تجرف التراب وتطرحه جانباً ويحدث كل ذلك وهي تتحرك إلي الأمام في خط دقيق وتحفر إلى عمق محدد. وصممت هذه التحفة الهندسية التي صنعتها شركة اوزشتاين وكوبيل الألمانية بصفة خاصة لحفر القنوات، واستخدمت بنجاح كبير لأول مرة في حفر قناة شازما – جيلوم في باكستان في 1968م حيث رآها هناك عالم المياه السوداني يحي عبد الماجد الذي صار وزيراً للري فاقترح استخدامها في حفر قناة جونقلي. وإذ تبلي البكتويل علي مسافة 267 كيلو متراً، فقد أثبتت أنه يمكن حفر قناة جونقلي باستخدام الطرق الحديثة، وربما يتم حفرها يوماً ما، إلا أنها أيضاً بينت أنه يجب الأخذ في الحسبأن أماني ورغبات الشعوب وليس فقط أفكار حكوماتهم.

لم تسبب قناة جونقلي الحرب الأهلية في السودان التي بدأت في 1955م، إذ لم يحدث الاتفاق علي القناة إلا في 1959م ، إلا إنه بمرور السنين أدت القناة دوراً فيها. لذلك لم يكن تأييد حفر القناة حكراً لهذا الجانب أو ذاك في هذه المأساة المتصلة. إن ما حدث هو أن القناة صارت تمثل لشعب الأقليم رمزاً لكل ما كانوا يحاربون من اجله. وبالنسبة لشعب جنوب السودان فقد جسدت آلة البكتويل ، والمعسكرات مكيفة الهواء للفنيين، والمصالح المصرية ، وتأييد حكومة الخرطوم، مظاهر السيطرة الشمالية والامبريالية المصرية والغطرسة الإسلامية والوعود المخلفة التي أغرتهم بالفوائد التي ستحققها القناة. في عام 1984م قرر الجيش الشعبي لتحرير السودان أن العمل في القناة يجب أن يتوقف وهاجموا المعسكر الرئيسي في السوباط بعد أن أطلقوا تحذيراً إلا إن السودان فشل في ايصال التحذير، ومن ثم اختطفوا بعض العمال الأجانب وحذروا المقاولين الفرنسيين من محاولة استئناف العمل لذلك لم يتم عمل أي شيء منذ تلك اللحظة حتى اليوم. وقد سبب مبلغ الأربعمائة مليون دولار أمريكي الذي أنفقته مصر والسودان حتى تلك اللحظة ضرراً أكبر من النفع. وإذا ما أُكمل حفر القناة، فإن تكلفتها ربما تكون بالقدر نفسه والفوائد المتوقعة من القناة ليست واضحة.

والأمور الفنية لذلك معروفة منذ اكتشاف منابع النيل في القرن التاسع عشر بالرغم من أن المكتشفين والتجار والجنود، قبل ذلك بكثير، تحدثوا عن أن الطريق إلى منابع النهر كان مسدوداً بكتل من النباتات الطافية التي لا يمكن اختراقها كما أن محاولات الابتعاد من النهر والسير براً تجاه الجنوب كانت مستحيلة بسبب المستنقعات. وهذه هي أراضي السدود حيث يتحول النيل الذي ينبع من بحيرات وسط أفريقيا من تيار يندفع عبر وديان الجبال، أو ممر مائي هادئ عبر الوديان، إلى سلسلة متفرقة من الأحواض والأهوار إذ يبدو إن إنسياب المياه يكون من الشرق إلى الغرب بدل أن يكون من الجنوب إلى الشمال. وهنا تكون القناة التي تراها منسابة هذه المرة ، مسدودة في المرة القادمة، والمياه الضحلة تسبب فقد كميات ضخمة من المياه بالتبخر، وتعتمد تربية الأبقار علي غمر المياه للسهول علي الجانبين، بينما

المياه العميقة تتيح صيد الأسماك ، ولا يرغب السكان المحليون في أن يروا عماد حياتهم يتدفق شمالاً. إلا إن شعب جنوب السودان أدرك منذ بداية هذا القرن أن السبيل الوحيد للحصول علي أسباب الحياة الحديثة يكون عبر هذا الممر المائي العظيم. ومنذ بداية هذا القرن أنفقت الحكومات السودانية المتعاقبة ملايين الجنيهات لإزالة العوائق من الأنهار كي يتمكن الإداريون والقوات والأطباء والتجار من الوصول إلى المناطق التي تقع في أقصي جنوب أكبر البلدان في أفريقيا.

يوجد في وسط السدود مستنقع مساحته نحو 9.500 كيلو متر مربع هذه المساحة تتباين من عام لآخر حسب هطول الأمطار في البحيرات التي تقع جنوباً. وكمية التبخر مرتفعة جداً بسبب ضحالة مياه السد إذ تشير التقديرات إلي إن النصف فقط من المياه التي تتدفق إلي السد عند طرفه الجنوبي في منقلا تصل إلي النيل الأبيض في ملكال. وقد طرحت فكرة حفر قناة لنقل المياه بسرعة وكفاءة عبر المستنقعات، لأول مرة ، لضخامة كمية المياه المفقودة التي تفوق قيمة المستنقعات التي هي مستودع ينظم تدفق المياه في فصول الأمطار الغزيرة والمنخفضة. وفي هذا الصدد، اقترحت مسارات مختلفة وبحثت طرق مختلفة، إلا أن هذا المشروع فشل في نهاية الأمر بسبب استحالة إنجاز العمل في وقت معقول بتكلفة ثابتة.

وقد مهدت اتفاقية مياه النيل في عام 1959م بين مصر و السودان من الناحية السياسية، الطريق لتنفيذ قناة جونقلي. ومضت الاتفاقية في عهد الفريق إبراهيم عبود الذي استولي علي السلطة في الخرطوم في 1958م بعد أن سبب تشاكس السياسيين خلال السنتين الأوليين بعد الاستقلال تدمير الاقتصاد وتعميق الفرقة بين الشمال والجنوب. وقد استعاد الفريق عبود الاستقرار المالي بسرعة ، بإلغاء الضرائب غير الضرورية علي القطن وبكبح الحركات المناوئة له داخل الجيش. وخارجياً كان الفريق عبود يري أن أهم مهامه هي إقامة علاقات جيدة مع مصر وأن الوسيلة لذلك هي إبرام اتفاقية مياه النيل. وقد وقعت الاتفاقية في القاهرة في نوفمبر 1959م ونصت علي بناء السد العالي في أسوان وآخر أكثر تواضعاً في الروصيرص في السودان ، وفي المادة الثالثة اتفق الطرفان علي حفر قناة عبر منطقة السدود وأن يتحمل الطرفإن التكلفة. وكان كل شيء واضحاً عدا المشكلة القديمة المتمثلة في كيفية تنفيذ العمل وبعد عشر سنوات حلت المشكلة بفضل آلة البكتويل إلا إنها لم تتمكن من درء خطر الحرب في جنوب السودان. وقد بدأت الحرب الأهلية التي هي نتيجة قرون من الانفصال والتمييز، في عام 1955م ،عندما تمردت سرية من الجنود الجنوبيين احتجاجاً علي نقلها إلى الخرطوم. ثار المتمردون من السرية رقم (2) من القوات الاستوائية حول رئاسة القوات في توريت وصاروا يتعقبون الشماليين وقتلوا أكثر من 260 قبل أن يفروا إلى الغابة تفادياً للقوات الشمالية التي أرسلت لاستعادة النظام. كان التمرد رسالة تحذير إلا إنه لم يبال بها أحد وتحقق الاستقلال في الأول من يناير1956م وكان الشماليون في السلطة ولم يحاولوا كثيراً دمج الجنوب في البلد الوليد، وكعادتهم تجاهلوا حاجات وتطلعات الجنوبيين.

وبازدياد الاستياء ازداد التمرد علي القانون وأيضاً الهجمات علي مؤسسات الحكومة حتى عام 1963م عندما ظهرت المعارضة المتحدة المسلحة إثر تكوين

حركة الأنيانيا التي ضمت بالإضافة إلي المتمردين السابقين من توريت والمتعاطفين معهم، المهنيين والمثقفين . وإذا كان التمرد هو أول عمل في الحرب الأهلية فإن ظهور الانيانيا حوّله من صراع غير نظامي إلي صراع نظامي بين شعبين، الجنوب الافريقي والشمال العربي. ولم يستطع الفريق عبود مسايرة هذا الوضع فأعاد السلطة إلى المدنيين الذين لم يكونوا أفضل منه، بينما تنامت الأنيانيا بفضل الأسلحة التي كانت تستولي عليها من الجيش ،فاقد الروح المعنوية، والأسلحة المهربة من يوغندا أو الأسلحة التي تقدمها إسرائيل التي تتلهف دائماً لوجود الاضطرابات علي حدود مصر.

سئم الفريق نميري الذي كان رئيساً لهيئة الأركان في الجيش، مثله مثل سلفه الفريق عبود، من عدم كفاءة السياسيين فاستولي علي السلطة في مايو 1969م . وبسبب المعارضة التي واجهها من الشيوعيين والأنصار، أنصار المهدي، سعي نميري لإيجاد تسوية مع الجنوبيين فمنحهم الحكم الذاتي الأقليمي ومشاريع التنمية ووظائف أكثر في الحكومة في الخرطوم.

واتفق الفريق جوزيف لاقو الذي كان قد تولى قيادة الأنيانيا علي إجراء المحادثات التي عقدت في أديس أبابا في فبراير 1972م إذ ادى الدكتور بطرس غالي دوراً مهماً. وبعد أسبوعين من المحادثات أبرمت اتفاقية منحت الحكم الذاتي لجنوب السودان الذي تكون فيه هناك مجلس تشريعي منتخب مسئول عن النظام العام وإدارة الشئون اليومية للاقليم. واحتفظت الحكومة المركزية بسلطتها في الدفاع والشئون الخارجية والجمارك والتخطيط بما فيها مشاريع النيل التي بدت ممكنة بحلول السلام وبدمج الأنيانيا في الجيش السوداني ، فسمح للاجئين بالعودة إلي أوطانهم ، ومنح الجنوبيين وظائف مهمة في الخرطوم. أما أبيل الير الجنوبي المسيحي الذي ينحدر من قبيلة الدينكا والذي عمل الكثير للتوصل إلى اتفاقية أديس أبابا فقد عين حاكماً للاقليم وحصل علي تأييد غالبية المجلس التشريعي في اجتماعه لاحقاً في 1974م . وتصدرت التنمية الإقتصادية الإهتمامات العاجلة إذ تمسك بها مناصرو قناة جونقلي الذين أحيوا فكرة المشروع بمجرد أن توصل نميري إلي اتفاقية مع مصر. وفي 6 يوليو 1974م وقعت مصر والسودان اتفاقية رسمية لتشييد القناة وتقاسم التكاليف بينهما. وفي 28 يوليو 1976م وقعوا عقداً مع شركة التشييد الدولية بالرغم من الشكوك الكبيرة التي ظهرت أيضاً في وسط أكثر الأعضاء حكمة في الإدارة الجنوبية. وكان سكان أعالي النيل يرون أن إنشاء الإدارة الاقليمية ليس إلا خطوة نحو تنفيذ مشروع القناة . وبقيت أكثر الشائعات بعداً عن التصديق ليس أقلها تلك التي تقول بإن مئات الفلاحين المصريين سيجلبون لزراعة الأرض المستصلحة في المستنقعات. وحتى ابيل الير، أحد أكثر المؤيدين لفكرة القناة، لم يخدم الفكرة بقوله (إذا كان علينا أن نسوق شعبنا إلى الجنة بالعصي، سنفعل ذلك من اجل مصلحته ومصلحة الأجيال القادمة). وصار السودان بغتة أمل إفريقيا والبلد الذي تسير فيه الأمور علي ما يرام. ولن تقتصر ا لتنمية علي الجنوب المهمل وتحقيق الرخاء فيه لتمكينه من الالتحاق بالشمال علي قدم المساواة ، بل سيستفيد البلد كله من تدفق أموال نفط الخليج ليتحول إلي أكبر منتج للحوم الأبقار خارج الأمريكيتين. وكان هناك إقرار

بأن عدم الإستقرار السياسي وضعف البنية التحتية تمثلان المعوقات لذلك، إلا أنه إذا توفر رأس المال الكافي فإن هذه المعوقات ستتلاشي ذاتياً. وكان من الأجدي للسودان أن ينحاز للعرب ضد مصر، إلا إن التاريخ والجغرافيا لم يمنحانه خياراً كبيراً سوي السير وراء القاهرة. فقد ساند السودان مصر عندما وقعت معاهدتي كامب ديفيد واتفاقية السلام مع إسرائيل، الأمر الذي رأته أغلب الحكومات العربية خيانة استعاد السادات بموجبها سيناء لمصر وتخلي عن الفلسطينيين وقضية العرب الكبرى ، وبذلك جعل من المستحيل علي العرب أن يكونوا تهديداً عسكرياً ذا شأن مرة أخري ولم يملك الرئيس نميري خياراً آخر إذ إن الحكومة السودانية كانت تعتمد علي مصر في الحصول علي الأموال والدعم العسكري لمساعدتها في البقاء في السلطة. وقد صرح لنا المستشار السياسي للرئيس نميري في ذلك الوقت بأن نميري كان لديه علم بالخطط والأهداف طويلة المدى للرئيس السادات في إفريقيا علي حساب إلتزامه بالعرب، أكثر من غيره من الرؤساء العرب الذين لم يملكوا رؤية مستقبلية مثل العقيد القذافي في ليبيا أو الأنظمة العربية البعثية في العراق وسوريا. لذلك رأي الرئيس نميري أن مستقبل بلده يكون بالانحياز لمصر، إلا إن هذا الانحياز سيتبعه تقليص كبير لتدفق الأموال المتوقعة من الخليج بالرغم من إنها لم تتوقف تماماً. ولم يكن هناك ما يدهش في ابتعاد المستثمرين الغربيين عند ابتعاد الأموال العربية. ومما زاد الأمر سوءاً أن الحرب العراقية – الإيرانية تسببت في زيادة أسعار البترول وفي استنزاف أموال دول الخليج، وفي نهاية الأمر تسببت في أيقاف المشاريع المكلفة لتنمية السودان، الذي وصفته الحكومات العربية قبل سنوات قليلة من ذلك بأنه (سلة غذاء الأمم العربية). ومنذ ذلك بدأ السودان انزلاقه المستمر نحو الفوضى التي لا تزال مستمرة حتى الآن.

تظاهر المعارضون لقناة جونقلي في اكتوبر 1974م في العاصمة الإقليمية جوبا. وكان المتظاهرون الذين هم من عامة الناس الذين هشموا المحلات واحرقوا السيارات ، يعارضون ليس فقط فكرة توطين الفلاحين المصريين في إقليمهم ، وهي فكرة لم تخطر ببال أحد، بل وشائعات أخري مماثلة في الغلو تقول بأن القناة ستجفف المستنقعات والمراعي المحيطة بها مما يجعل رعي الأبقار مستحيلاً وبالتالي تدمر حياة السكان النيلين وأن المستنقعات ستتحول إلي صحراء وأن مناخ الأقليم بأكمله سيتغير. لم يكن أي من هذه الشائعات صحيحاً، لكن الناس صدقوا معظمها. وبالتالي تمكن المعارضون السياسيون لالير وما يسمي بهيمنة الدينكا علي القبائل الصغيرة بالجنوب من استغلال موضوع قناة جونقلي للتخلص ممّن كانوا في السلطة وبسرعة تحولت المظاهرات إلي شغب إلي أن رأت الحكومة المركزية التي أحست بالخطر العمل مع حكومة الجنوب للقضاء علي الاضطرابات إلا أنهم لم يفعلوا سوي إرجاء الاضطرابات للمستقبل. وقد وعد نميري ووزراؤه بأن قناة جونقلي لن تكون مجرد قناة، بل ستكون مُحركاً للتنمية في الأقليم كله وستحقق تواصلاً أفضل بإنشاء طريق من الشمال إلى الجنوب الذي هو إحياء للحلم الامبريالي القديم لربط رأس الرجاء الصالح بالقاهرة، وأيضاً ستقضي علي ضعف التنمية والتخلف والفقر. وكانوا يرون أنه إذا ما تم تصريف المياه الزائدة عن الحاجة، فستزداد مراعي الأبقار والحماية من

الفيضانات في المستقبل. وقد أكد ابيل ألير أن سكان أعالي النيل لن يُهجَّروا لمصلحة مصر مثلما حدث للنوبيين عند بناء خزان أسوان وأنه لن يكون هناك أي مستوطن أو جندي مصري في المنطقة بأكملها. وأصدرت الحكومة في جوبا بياناً ذكرت فيه أنها لن تكون لها علاقة بالسياسة التي تهدف إلي تكريس الوضع الاقتصادي الراهن في الاقليم. وأوضحت في بيانها "أننا لن نبقي مثل حديقة بشرية يأتي إلينا علماء الأجناس والسواح والمهتمون بالبيئة والمغامرون من الدول الأوربية المتقدمة لدراستنا ودراسة أصولنا ومحنتنا وحجم جماجمنا وشكل وطول الشلوخ علي جباهنا".

تعهد الرئيس نميري ببناء المدارس وإدخال الزراعة الآلية وتوفير الخدمات الطبية والبيطرية ومياه الشرب النقية والوظائف للجميع. فقناة جونقلي ستبشر بعهد جديد من الرخاء للجنوب وخاصة السكان الذين يقيمون في منطقة القناة الذين يبلغ عددهم 250.000 نسمة. وبعد ذلك بقليل هدأت الانتقادات إلا أنها لم تتوقف وأصبحت القناة رمزاً لكل الوعود التي قدمها الرئيس وأصبح هناك ارتباط بين القناة والازدهار في الاقليم. إلا أنه لم يكن باستطاعة الحكومة تحقيق هذا الازدهار علي الأقل في الزمن الذي يسمح به الجنوبيون المتشككون. وكان سكان أعالي النيل يريدون عملاً عاجلاً وليس المسح والدراسات والخبراء الزائرون، وهي غاية ما تحصل عليه السكان. وقد رأي السكان المحرومون زمناً طويلاً أن هذه التجهيزات ليست سوي وسيلة لتأجيل القيام بأي عمل. لذلك لم يكن الحديث عن ذلك كافياً في نظرهم لأنه إذا لم يُنفذ ما يريدونه في الحال، فستتجدد خيبة الأمل لديهم، وقد تجسد ذلك في انتخابات المجلس التشريعي في عام 1978م عندما هزم أبيل الير ومن معه واستبدلوا بالفريق جوزيف لاقو الذي تولي السلطة في الوقت الذي كان فيه نظام عيدي أمين سيءُ السمعة في يوغندا يحتضر مما أجبر آلاف اليوغنديين للجوء إلى السودان عبر الحدود حاملين معهم كميات من الأسلحة التي سرعان ما وزعت في الجنوب. وصارت الفوضى في الجنوب أكثر من ذي قبل وصار النهب والقتال بين الفصائل مماثلاً للسياسة المعقدة في الجنوب. وأعاد نميري ابيل الير ثم استبدله بقسم الله عبدالله رصاص الجنوبي المسلم. إلا إن قرار حكومة الخرطوم ببناء مصفاة البترول الذي يستخرج من الجنوب في مدينة كوستي في شمال السودان قد فاقم الأوضاع وكان الرئيس نميري يحاول شق المعارضة بانشاء محافظات ومؤسسات إقليمية جديدة، وهي خطوة تخدم اتفاقية أديس أبابا بإزالة المعارضة الجنوبية. ولأن الإقتصاد كان متراجعاً اتجه نميري إلى مصر للمساعدة فوقّع اتفاقية تكامل أخري معها. وقد أعطت هذه الاتفاقية الموافقة الرسمية لمصر لإرسال مستشارين عسكريين إلي السودان مما جعل الجنوبيون يشعرون بالمزيد من الخطر.

وفي القاهرة دار جدل هادئ حول ما إذا كان علي مصر أن تساعد حكومة نميري لقمع التمرد في الجنوب ، ربما بإرسال قوات ومدرعات أو إرسال وحدات طيران فقط، أم أن تساند الطرف الآخر وتدعم المتمردين بحجة أنهم سيكسبون علي المدى الطويل ، وأيضاً لأنهم سيكونون في السلطة إذا ما انقسم السودان إلى قسميه الواضحين، الجنوب الافريقي والشمال العربي، وقد كان العسكريون المصريون مثلهم مثل العسكر في كل مكان، يميلون إلى الشيطان الذي يعرفونه لذلك كانوا

يرغبون في مساندة نميري وكانت لديهم قوة رئيسية في الأكاديمية العسكرية السودانية خارج الخرطوم إذ أدخلت في هدوء وحدات خاصة من الجيش المصري والمدربين وغيرهم من العسكريين المطلوبين لتدريب الطلاب الحربيين السودانيين. وكان القادة العسكريون المصريون، وإن لم يذكروا ذلك، يفكرون في الحفاظ علي جيشهم العامل في السودان في وضع الاستعداد، وكان كل القادة يعلمون أنه لا توجد وسيلة أفضل لتحقيق ذلك من جعل قواتهم تعمل.

لهذه الأسباب، كانت الخارجية المصرية تشعر بالقلق من المخاطر التي يسببها التدخل العسكري ، حيث كانوا يرون أن التواجد المصري سيؤدي بالتأكيد إلى تزايد النشاطات السرية لإسرائيل في السودان وربما يقود إلى التدخل الليبي، وأيضاً ربما ينفر الدول الإفريقية التي ترغب مصر دائماً في ودها لتأمين سلامة مياه النيل. واستمر الجدل في القاهرة ولم يظهر شيء يذكر منه إلى العلن إلا إنه لم ينتج عنه أي إجراء عملي.

وفي خضم تلك الاضطرابات والصراع السياسي والجدل حول السياسة في القاهرة والمحاولات المستميتة لنميري للتشبث بالسلطة، ظلت البكتويل تعمل فشقت حفرة ضخمة في السهل الفيضي. وكانت البكتويل الشيء الوحيد الذي أحرز تقدماً، فأي من المنافع الموعودة لم تتحقق والخبراء كانوا يأتون زرافات وآحادا لإجراء الدراسات الجديدة وكانت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية يتنافسون علي الموارد المحدودة الموجودة في المنطقة وأيضاً علي العدد القليل من السكان المهرة.

ومثلما سببت وحدة عسكرية رفضت طاعة الأوامر الحرب الأهلية في 1955م، سببت الآن الكتيبة 105 من الجيش السوداني في حامية بور التمرد الجديد وسبب التمرد هذه المرة أيضاً أمر بالنقل إلى الشمال. فمعظم الجنود المتمردين كانوا محاربين مع الانيانيا وكانت أسرهم تقيم بالقرب منهم وأكثرهم كان يعمل في المزارع حول المدينة للحصول علي المزيد من المال إذ إن رواتبهم في الجيش كانت صغيرة، لذلك رفضوا أمر النقل. فأمر نميري بالتحقيق في الموضوع ا وكشف التحقيق أن الكثير من الضباط الشماليين قد تصرفوا بغباء ولم يهتموا بشكاوى الجنود. وارتكب نميري أكبر أخطائه عندما أرسل العقيد جون قرنق مدير البحوث بقيادة الجيش السوداني في الخرطوم لترتيب الأوضاع هناك. فجون قرنق جنوبي وعضو سابق بحركة الأنيانيا وهو رجل مؤهل تأهيلاً عالياً في الاقتصاد الزراعي إذ حصل علي الدكتوراه من جامعة أيوا عن رسالته التي كان موضوعها قناة جونقلي. وفي 16 مايو 1983م تخلي جون قرنق عن حكومة الخرطوم وقبل الطلب الذي قدمه له الجنود لقيادتهم. ودخل الغابة ومعه جنود الكتيبة 105، وسرعان ما انضم إليه الآلاف من الجنود المتذمرين من الأوضاع. وسمي قرنق حركته بالحركة الشعبية لتحرير السودان وسرعان ما تجمعت لديه قوة قوامها 4000 من الجنود المتمرسين فهزمت قوة انيانيا (2) المناوئة لها. وبعد ذلك ركز قرنق اهتمامه على الأهداف الحكومية، أي الاستيلاء علي مواقع الجيش والشرطة التي لم تتمرد بعد وأخيراً الهجوم علي أهم مشروعين للحكومة بتنفيذ أجنبي وهما حفارات البترول التابعة لشركة شيفرون وسي سي آي والفرنسيون المنفذون للقناة. وفي نوفمبر 1983م أمر الجيش الشعبي بإيقاف

العمل في قناة جونقلي وأوضح أنه أمر بذلك لأن الوعود التي بذلت للجنوبيين اُخلفت ، واهم تلك الوعود هو توفير مياه الشرب النقية وشبكة الري.. وأوضح الجيش الشعبي بأنه لم تكن هناك أي خطوة لتوفير المدارس والمراكز الطبية. والأمر الآخر الذي اشتكي منه الجيش الشعبي هو أنه لم تكن هناك جسور كافية علي القناة أو معابر للأبقار. وذكر الجيش الشعبي للشركة الفرنسية " أن المشاريع الزراعية والمستشفيات والمدن والقرى النموذجية التي كان من المفترض تنفيذها في منطقة القناة ستبقي حبراً علي ورق اتفاقيتكم ، ولن تنفذ أبداً ، بعد أن تكملوا عملكم في القناة ، لذلك يمكنكم تلمس عزمنا علي إيقاف العمل في القناة).

أوقفت الشركة الفرنسية آلة البكتويل وبدأت إجلاء العمال من المعسكر في السوباط ، فاستولي الجيش الشعبي علي المعسكر في 10 فبراير 1984م. وغادر الفرنسيون معلنين أن العمل في القناة قد انتهي. وكان من الممكن أن ينتهي العمل في القناة قبل الموعد المقرر في مارس 1985م.

ربما يكون السودان هو النموذج الكامل الذي يبين دور القوي الأخرى في إعاقة تنفيذ المشاريع. ونظرياً لدي المهندسين وعلماء المياه في المنظمات الدولية وخبراء بريطانيا ومصر والسودان مشاريع رائعة لزيادة تدفق مياه النيل لمصلحة البلدين. وكان من المقرر بعد قناة جونقلي انشاء ثلاثة مشاريع أخري في أعالي النيل والبحيرات الاستوائية اللذين كان من المقرر لهم أن يوفروا سنوياً 14 بليون متر مكعب خلف ملكال. وبعد قناة جونقلي كان من المقرر تجفيف مستنقعات مشار ثم بعد ذلك كان المصريون والسودانيون سيلتفتون إلى المنطقة الضخمة الواقعة غرب وجنوب غرب قناة جونقلي للعمل في مشروع بحر الغزال. وكان هذا يقتضي بناء قناتين اخرتين، أحداهما طولها يقارب ضعف طول قناة جونقلي. وكانت الخطط تقترح زيادة سعة قناة جونقلي، إذا ما نفذت إلي الضعفين بحفر قناة ثانية موازية لها. وفي نهاية الأمر، إذا ما نفذت كل هذه المشاريع، وهو احتمال عصي التحقيق، فإنه سيتوفر للسودان ما يقل قليلاً عن 30 بليون متر مكعب. وهذا لا يعد رقماً ذا شأن إذا لم تكن تقديرات الطلب المستقبلي التي وضعها علماء المياه أكثر دقة من تقديراتهم لتكلفة مشاريعهم أو تقديرهم لزمن التنفيذ.

والآن استولت حكومة إسلامية علي السلطة في السودان تحاول مواصلة الحرب في الجنوب الذي صار أهله أكثر عزماً من ذي قبل علي أن لا يخضعوا لإدارة المتطرفين في السلطة في الخرطوم. وأحست مصر بالقلق أكثر من ذي قبل إذ إن لديها أصولييها وأن ما يقلقها هو أن متطرفيها سيكون لديهم مصادر للرجال والسلاح علي الحدود وأيضاً سيكون لديهم ملاذ يلجئون إليه وقت الحاجة . وبينما كانت مصر تحافظ علي المجاملات الظاهرية التي تقتضيها العلاقة بين دولتين جارتين، كانت أيضاً تعمل كل ما في وسعها لخلق المتاعب للفريق عمر البشير وحكومته، فقدمت الدعم السري للجيش الشعبي، وآوت معارضي حكومة الخرطوم. واستقبلت مصر بحرارة الفريق فتحي أحمد علي القائد العام السابق للجيش السوداني الذي خرج بعد أن استولي المتطرفون الإسلاميون علي السلطة. وكان مقر التجمع الوطني الديمقراطي المعارض للحكومة السودانية في القاهرة. ويقيم أكثر من مليون

سودأني في مصر وهذا يعني أنهم سيكونون معارضين للنظام في الخرطوم بسبب الدعاية المصرية المعدة بعناية ضد نظام الخرطوم.

صارت مصر تستخدم موضوع نزاع قديم بين البلدين لإخفاء اعتراضها علي الحكومة الإسلامية التي تحملها مسؤولية دعم المتطرفين فيها الذين يزداد نشاطهم. فاستخدمت منطقة حلايب المتنازع عليها بين البلدين التي تقع علي ساحل البحر الأحمر مبرراً لمعارضتها الحادة المتنامية لحكومة الخرطوم. منطقة حلايب تقع في الأراضي المصرية وفقاً لمعاهدة 1899م إلا أن السودان يديرها وفقاً لإحكام اتفاقية أخري في عام 1902م. وادعت مصر إن أكثر ما أثار سخطها هو أن الحكومة السودانية منحت امتياز التنقيب عن النفط لشركة البترول الدولية الكندية في ديسمبر 1991م وهي خطوة أدانتها مصر بأنها غير قانونية. وفي رد واضح علي ممارسة السودان لحقوقه السيادية، أعلنت مصر توطين 4500 أسرة من وادي النيل في حلايب.

تفاقمت المخاوف المصرية من حكومة الخرطوم بتنامي العلاقات بين حكومة الخرطوم وخصوم الحكومة المصرية خاصة إيران وليبيا والعراق. وكانت حكومة السودان التي يعوزها التمرس والتأييد الدولي، تبحث عن الأصدقاء أينما وجدوا وتسعي للحصول علي الإمداد لنفطي الرخيص المنتظم. وكذلك كانت ليبيا والعراق متلهفتين للحصول علي حكومات مؤيدة في أي مكان حيث رأت إيران أن هذا الوضع فرصة لها لتصدير ثورتها وربما للحصول علي بعض المكاسب الاقتصادية. وقد وقع السودان عدداً من الاتفاقيات لتبادل الغذاء مقابل النفط مع ليبيا وكذلك اتفاقية تجارية شاملة مع إيران يحصل بموجبها علي 100,000 برميل نفط شهرياً وتتكفل إيران بدفع النفقات العسكرية للسودان إلى حين التغلب علي المتمردين الجنوبيين.

ونتيجة لذلك دخلت القاهرة والخرطوم في حرب اعلامية لاذعة، إلا إن الطرفين خلال هذه الحرب كانوا حريصين حتى علي عدم التلميح باستخدام سلاح المياه بينهما. وعلى خلاف ذلك، أكدت مصر والسودان علي الحاجة للتعاون وأحياناً كانوا يطرحون تلك القضية الملتبسة أي وحدة حوض النيل.وتواصلت المحادثات الفنية حول قضايا المياه واستمرت وزارة الزراعة المصرية في منح دورات تدريبية للزراعيين السودانيين.

وكان السودان أحياناً يشعر بنوع من المرارة فقد ذكر في ورقة قدمها إلى مؤتمر المياه بدبلن في 1992م أن المناطق الجافة في العالم تشكل 30% من اليابسة لكن نصيبها من المياه العذبة لا يزيد عن 1% من إجمالي المياه العذبة.

وقد تأثرت إفريقيا جنوب الصحراء وحزام السودان - الساحل تأثراً بالغا بالجفاف الشديد الذي استمر ثلاثة عقود. وتأثرت به ثمان دول من الاقليم تأثراً كبيراً إذ عانت من المجاعة والعطش وانهيار البنيات الاجتماعية - الاقتصادية وأصبحت قضايا الإنسانية والأخلاق وضحايا الكوارث قضايا حقيقية. صحيح إن الإعلام العالمي سلط الضوء علي البؤس الإنساني وإن العالم قدم العون إلا إن اجمالي الدعم الذي قدم لثمان دول بسبب هذه القضية الإنسانية الحقيقية الهامة خلال ثلاثة عقود كان أقل بكثير من الدعم التسليحي الذي كان يقدم لدولة واحدة خلال العام أحياناً.

ومن الأشياء التي لم يذكرها التقرير وناقشها المندوبون هو إنه حتى لو نفذت كل المشاريع المعدة لأعالي النيل، وهو أمر عسير التحقق بسبب نقص الأموال والاضطرابات المستمرة في البلد ، لن يتوفر للسودان ما يكفيه من المياه لاستغلال إمكانياته الزراعية أو حتى لتوفير مياه الشرب النقية لشعبه. وإحدي المفارقات في الأقاليم أنه بينما يعاني السوداني الغني بالموارد المائية من نقص في المياه ويعجز عن استغلال كل الأراضي الزراعية الموجودة، فإن جارته ليبيا البلد الجاف القاحل تستغل مخزوناً ضخماً من المياه الذي ربما يطالب السودان وأيضاً مصر وليبيا بحقوق فيه، وكذلك باشرت ليبيا مشاريع استصلاح وري كان من الممكن تنفيذها بيسر في اراضي السودان الخصبة. وخلال كل هذه المراحل كان التعاون العملي بين مصر والسودان مستمراً إذ أدرك البلدان الأكثر اعتماداً علي مياه النيل، بأنه لا يجب أن يدعوا الخلافات السياسية العابرة أو الأيديولوجيات الأصولية تؤثر علي القضية الأهم من ذلك، قضية تنظيم مياه النيل التي يعتمد عليها كلاهما وإدارتها واستمرار انسيابها.

(7)
الأنهار الصناعية العظيمة
ليبيا والعراق

في عام 1977م دخلت مصر وليبيا في حرب دامت أربعة أيام وكان من العوامل الرئيسة في هذه الحرب عزم مصر علي حماية مواردها المائية. وربما تدخل مصر وليبيا حرباً أخري قبل نهاية هذا القرن، وإذا ما حدث ذلك، ربما تكون المياه هي السبب الوحيد للحرب.

وقد كادت القوي العظمي في العالم، إبان الصراع الذي حدث في 1977م، أن تدخل في مواجهة في الشرق الأوسط مثلما فعلوا قبل أربع سنوات من ذلك عندما أعلنت أمريكا تحذيراً عالمياً بانشاء فرقة الدفاع (ديفكون) لتحذير الروس بأنهم لن يسمحوا للقوات السوفيتية بمساعدة الجيش الثالث المصري الذي عزله وحاصره الإسرائيليون. وأتت الحرب في عام 1973م عندما قصد السادات كسر حالة الجمود في الشرق الأوسط وقد مهد هذا، بطريقة ما، الطريق لزيارته القدس في أواخر عام 1977م. وفي عام 1977م أيضاً قصد السادات الدخول في الحرب مرة أخرى معرضاً نفسه لمخاطر الاصطدام بقوة عظمي، إلا إن اهتمام مصر بالمياه في هذه المرة كان يمثل الاهتمام الأكبر الذي يملي عليها أفعالها.

وكان العقيد معمر القذافي الذي كان قد ظل في السلطة سبع سنوات وأحس بالأمان داخلياً ، يسعي لبسط نفوذه وتصفية الحسابات القديمة التي أهمها خلافه مع مصر ومع الرئيس السادات خاصة. فعندما استولي المقدم القذافي ذو الثمانية والعشرين عاماً علي السلطة في انقلاب ابيض في طرابلس في 1969م، كان يأمل في الاقتداء بجمال عبد الناصر، الذي كان بطلاً في نظره. وكان القذافي يأمل بصفة خاصة بتوحيد بلده مع مصر ، وقد كان محقاً في أن يري أنه إذا ما وحدت الثروات النفطية الليبية والثقل السكاني المصري ، فإن ذلك سيكون عملاً ناجحاً جداً. إلا إن عبد الناصر توفي في 1970م ولم يكن خلفه أنور السادات متحمس لذلك إذ كان له رؤية أكبر من ذلك ليس لليبيا مكان فيها والأمر الذي كدر صفو القذافي أن مصر وسوريا لم يشاوراه عندما قررتا الدخول في الحرب في عام 1973م.

لذلك اتجه القذافي لمغامرات أخرى إذ ضم إليه 95 كيلو مترا من الأراضي في شمال تشاد في قطاع اوزو محاولاً السيطرة علي التمرد الذي شنته حركة فرولينات وهي حركة مسلمة كانت تعارض الحكومة التشادية. والأكثر أهمية من ذلك أن هذا القطاع كان يمثل طريقاً آخر للوصول إلى السودان حيث كان الرئيس نميري يساند السادات ويتلقي المساعدات المصرية في المقابل. لذلك أطلق القذافي العنان للقوات في السودان حيث شجع الحركة الجنوبية المتمردة وأمد المعارضين بالسلاح ونشر الدعاية المضادة لمصر. فاكتشفت مصر التي كانت حساسة علي الدوام من الأحداث التي يمكن أن تؤثر علي النيل، كل أنواع المؤامرات التي كانت تحيكها ليبيا ، وأيضاً حلقات التجسس الليبية والدعم الليبي للمعارضين داخل مصر نفسها. فرأى السادات أنه لا بد من كبح جماح القذافي وتلقينه درساً. وكان المبرر

لذلك هو المعاناة التي كان يعيشها مليون من العمال المصريين في ليبيا، الذين كان يقال بأنهم أسري للقذافي رغم أنه لم يكن هناك دليل كاف علي ذلك. فدخلت مصر في حرب دامت أربعة أيام كانت ترسل طائراتها فتقصف المناطق الحدودية. ولسوء حظ السادات، لم تجر الأمور وفقاً للخطة، فقد أثبتت الدفاعات الجوية الليبية، التي زودها بها الروس ، أنها فاعلة أكثر من المتوقع ، وقد ابدي الجيش الليبي مقاومة صلبة فقبل السادات، وهو ممتن لذلك، جهود الوساطات المختلفة التي قدمتها الدول العربية ودول العالم الثالث فأوقف الحرب .

ولم يكن الدرس الذي سعي السادات لتلقينه لليبيين فاعلاً بما يكفي لايقاف مواصلة جهودهم للسيطرة علي تشاد وفي آخر الأمر توجب علي الفرنسيين التدخل لمساندة الآنظمة المتعثرة في أنجمينا. وتمكنت الحكومة بعد السند الذي وجدته من إرسال قوات فاعلة إلى الشمال وبعد عدة معارك هزمت قوات القذافي المكونة من الليبيين والفلسطينيين ووقع الطرفإن اتفاقية لوقف إطلاق النار. ورغم كل ذلك كانت الحكومة لا تزال بحاجة للمساعدة من فرنسا ومصر والولايات المتحدة للمحافظة علي سلطتها في انجمينا كما إن التهديد الليبي لا يزال قائماً فقد كان للقذافي معرفة جيدة، مثله مثل الإسرائيليين بكيفية خلق المتاعب واقلاق المصريين حيث أرسل جيشه إلى يوغندا، التي هي إحدي مصادر النيل، لمساندة نظام عيدي أمين سيء السمعة. لكن خاب أمل القذافي إذ انهار الجيش اليوغندي وترك القوات الليبية لتدافع عن العاصمة كمبالا، وفي معركة دامت ستة أيام هزم الليبيين هزيمة نكراء واجبروا علي الانسحاب.

إلا إن هذا لم يردع القذافي الذي صار يتدخل في السودان وتحول من دعم الاريتريين لمساندة منقستو هيلا مريام في اثيوبيا، بغرض إزعاج مصر، وحاول تقسيم تشاد إلى مجالين للنفوذ الفرنسي والليبي،و كان هذا مزعجاً لمصر وحلفائها، بل ومثيراً للسخط، لكنه لم يكن يستحق خوض حرب أخرى من اجله. واليوم يعيد المصريون التفكير في ذلك الموقف، والسبب هو أن أكثر مشروعات القذافي طموحاً، النهر الصناعي العظيم، قد شارف علي الاكتمال.

و(نهر الرجل المجنون العظيم) كما كان يسميه المصريون والمعارضة الليبية هو مشروع باذخ لجلب المياه من خزان ضخم للمياه الجوفية تحت الرمال من جنوب البلد إلى الساحل. وحفرت 120 بئراً و 30 أخرى لا تزال تحفر للحصول علي الماء. والنهر الصناعي، الذي هو عبارة عن أنابيب تكفي لعبور سيارة داخلها، سيكون طوله في نهاية الأمر 4200 كيلو متر، مساوياً لطول نهر الراين لينقل المياه من واحات الكفرة وصرير إلى الساحل والي الشرق والغرب لتوزيع المياه إلى المناطق الأكثر كثافة سكانية في البلد. ويتوقع أن ينقل النهر 202 بليون متر مكعب سنوياً من المناطق القاحلة قليلة السكان في الجنوب إلى شمال القطر حيث تسكن الغالبية من السكان في المدن الكبيرة والصغيرة وبعض المناطق الزراعية الصغيرة. وتشير التقديرات إلى أن 80% من الإنتاج الزراعي في القطر يوجد في المنطقة بين طرابلس وبنغازي.

وقد حاول القذافي إغراء المواطنين بالإنتقال إلى المزارع الصحراوية الضخمة التي بناها بالقرب من آبار صرير، إلا إنه بعد عقد من العيش الميسور حيث مكنت الثروة النفطية القذافي من توفير البنية التحتية والرفاه لشعبه، صار السكان غير راغبين في الإنتقال من الساحل الحضري إلى الصحراء. وكان الحل الذي أتى به القذافي هو نقل المياه إلى السكان. فالنهر الصناعي العظيم قد يكون مبرراً بحجة الأمن الغذائي القومي. وكانت فكرة تشجير الصحراء، بتناظراتها مع الجنة المذكورة في القرآن، فكرة شعبية ستدخل قري واحات الصحراء المتخلفة في العصر الحديث. والأهم من ذلك، أن القذافي مثل بطله عبد الناصر، كان يريد أن يترك أثراً يخلده، ويبدو أن جدوى المشروع كانت في المقام الثاني من الأهمية. فعندما اخبروه أنه، في الكثير من الأماكن، يجب ضخ المياه فوق جبال طولها أكثر من مائة متر خلال رحلة النهر إلى الساحل التي تستغرق تسعة أيام، رد القذافي (بإرادة الله وبهدي منه وبعمل شعبنا سنجعل الماء يرتفع لأعلي من مبني الامبير ستيت).

فحتى الآن، فإن المصدر الرئيس للمياه عبر الساحل للاستخدام المنزلي و الزراعة يأتي من الخزانات الساحلية، إلا إن تزايد السكان والزراعة المكثفة أدت إلى الضخ المفرط مما جعل مياه البحر تتسرب إليها. ويبدو أن فكرة نقل المياه من مكان خال من السكان إلى الساحل حيث تكون الحاجة إليها ماسة، معقولة في بلد ساعد فيه النفط وقلة السكان علي ضخامة نصيب الفرد من الاقتصاد القومي. والمشكلة هي إن المياه تأتي من خزان الكفرة الذي يعتقد بأنه يمتد من ليبيا إلى تشاد ومصر و السودان. وخلصت الدراسات التي أجرتها ليبيا ومولتها، إلى أنه في كثير من الحالات، فإن ليبيا ستضخ مياها ليبية وأن الخزان الذي تستغله ليبيا يقع في الأراضي الليبية، إلا إن الدول المجاورة كانت تشك بشدة في هذه النتائج وتخشى أن يكون من اجروا هذه الدراسات أصحاب مصالح راسخة في استمرار المشروع الليبي المربح. وانزعجت مصر التي كانت أكثر الدول حساسية فيما يتعلق بموضوع المياه بالإضافة إلى كونها القوة العسكرية الاقليمية الأكبر، من أن يؤدي الضخ إلى تفاقم الضرر الموجود بسبب الإطماء خلف خزان أسوان. واتفق كل الخبراء علي أنه يمكن استغلال المياه في خزانات الصحراء البالغة 60.000 متر مكعب مرة واحدة. وهي مياه متحجرة محجوزة هناك لمئات الآلاف من السنين منذ أن كانت الصحراء الحارقة الآن مغطاة بالثلج.

وعندما كان المصريون يدرسون الوضع الذي سببه الإطماء خلف خزان أسوان، ارسلوا فرقاً إلى السودان والي الريف المجاور ولم يخفوا حقيقة تعزيزهم لفرق العلماء برجال من سلاح المهندسين التابع للجيش المصري. رسمياً كان هؤلاء الضباط يضعون خبرتهم في خدمة وزارة الري والأشغال العامة إلا إن السبب الحقيقي كان هو أن يكتسب الجيش خبرة بالمنطقة إذ إن الجيش ربما يسيطر علي الاقليم في ظروف معينة إذا ما، علي سبيل المثال، أدت التغيرات في النيل إلى ظهور نهيرات تتدفق نحو الحدود الليبية. وقد كشف لنا الضباط المصريون بأنه حسب الخطط الطارئة السرية التي وضعتها القاهرة فقد رأت القيادة العليا المصرية الاستيلاء علي مناطق واسعة جنوب غرب بحيرة ناصر بالإضافة إلى أجزاء في

جنوب شرق ليبيا، إذا ما دعت الحاجة، أي إذا ما ظهرت علامات تدل علي أن الإطماء سيجبر النهر علي تغيير مساره إلى قنوات جديدة تتدفق إلى داخل ليبيا.

وكانت الخطط العسكرية المصرية التي تعرف بـ(وراء الحدود) ترتبط تقليدياً بمياه النيل. فالخطة عايدة تتضمن التدخل في اثيوبيا إذ ربما تمكنت حكومة أديس أبابا بأنتهاء الحرب الأهلية من إحياء مشاريع الري القديمة وبناء سدود جديدة. وكان المصريون قلقين من تهديد مياه النيل الأزرق والدعم الإسرائيلي لاثيوبيا. وقد رأينا في يناير1990م النواب خلال جلسة مغلقة للبرلمان المصري، يدعون إلى قصف أي منشآت جديدة علي النيل الأزرق. وهذا ربما أفسح المجال إلى تنفيذ عملية عايدة.

وتضع عملية التمساح الوسائل والشروط لحملة في السودان ، أما الإطماء في أسوان الذي اكتشف في الثمانينات، فقد دفع المصريين إلى وضع سيناريو لغزو ليبيا حيث طبقت خططه عندما وصلت العلاقة بين البلدين إلى حافة الأزمة، إلا إنها بقيت ضمن مخزون خطط الطوارئ التي درست في أكاديمية ناصر العسكرية.

وتدربت القوات المصرية خلال المواقع الحربية علي الحدود مع ليبيا علي عمليتي الأربعين التي سميت علي طريق القوافل في القرون الوسطي من مصر إلى المنطقة التي تعرف الآن بتشاد وعملية الشاي الأخضر، باستخدام قوات خاصة من قوات الصاعقة التي هي قوات خاصة منتقاة. وهدفت العمليتان إلى تعويق أو السيطرة علي منشآت ضخ المياه الرئيسة التي ربما تؤثر علي خزان المياه في الصحراء الغربية في منطقة شاسعة داخل ليبيا وتشاد وشمال السودان. وعدلت عملية الأربعين لتتحول إلى هجوم ضخم للقوات الخاصة بهدف تأمين موقع متقدم لهجوم واسع النطاق تشنه القوات المصرية. وكان الهدف هو الاستيلاء علي قمم التلال المطلة علي السهل الذي تتقاطع فيه الحدود المصرية والسودانية والليبية. ثم بعد ذلك يبدأ عمل سلاح المهندسين لمنع أي تحول للنيل إلى داخل ليبيا باستخدام خطة ضخمة لنقل الرمال بتفجير الحواجز الرملية وتسويتها. ويهدف ذلك لتغيير تضاريس المنطقة ليضمنوا بقاء أي فرع جديد للنيل داخل الأراضي المصرية. وكان الزمن المبدئي المقدر للعملية 180 يوماً إلا إن هذا الزمن خفض إلى النصف بعد التدخل الغربي في الكويت في 1990م، لأنه كان يجب تنفيذ كل شيء قبل أن تتمكن القوي الخارجية من التدخل.

ومن الأمور المهمة، أن المصرين مثلما جعلوا مشاركة الجيش في دراسة النيل بعد أسوان علنية ، كانت هناك مصلحة مصرية بدأت تهيئ الرأي العام لعمل قادم باتهام ليبيا بتبخيس الآثار المترتبة علي ضخ المياه الصخرية من المناطق القريبة من الحدود المصرية لصالح النهر الصناعي العظيم. فحذر الجيولوجيون المصريين من أن ضخ المياه من الخزان الموجود تحت الصحراء المصرية غرب وادي النيل يمكن أن يحدث فراغاً جزئياً يزيد من سرعة تسرب المياه من النيل إلى الخزان الجوفي. وأضافوا بأن هذا يمكن أن يؤدي إلى إنخفاض وانحسار في مستوي المياه ومن ثم يدمر الواحات المصرية الممتدة من الحدود الليبية شرقاً إلى الفيوم. وقبل ظهور القذافي بزمن طويل، كان لدي المصريين خطط لزيادة الأراضي الزراعية في منخفض القطارة التي مساحتها 80.000 فدان (33.600)هكتار

وتروي بالمياه الجوفية، إلى طاقتها القصوى وهي 500.000 فدان. وكذلك كانوا يريدون زيادة الأرض الزراعية في واحات سيوه والفرافرة وأبو منقار التي تقع كلها بين وادي النيل و الحدود الليبية، من 350.000 فدان إلى 800.000 فدان (147.000 إلى 336.600 هكتار).

وأوضحت الدراسات المصرية التي أجريت في الخمسينات أن هناك خزانين طبيعيين للمياه الجوفية في تلك المنطقة، أحدهم شمال سيوه ويقدر إمداده بـ140 مليون متر مكعب سنوياً لمدة 200 سنة و الآخر جنوبها حيث توجد مياه جوفية صخرية في خزان جوفي مساحته 28 كيلو متراً مربعاً. وبما أن ليبيا قد بدأت تشييد خط الأنابيب، صار علماء الماء المصريين يدّعون أن هذه الخزانات في الصحراء الغربية متصلة مع الخزان الجوفي الليبي ويحذرون من أن الأعمال الليبية قد تؤثر علي الوضع في مصر.

وتعتبر هذه المنطقة الحساسة بين النيل والحدود الليبية مركز الزلزال الذي ضرب أجزاء من القاهرة في سبتمبر 1992م. وفي نقاش حول تلك الكارثة في نادي الضباط بالقاهرة قال ضابط مصري كبير في مأدبة أقيمت له بعد تقاعده (من المؤسف أن الزلزال لم ينتظر حتى يبدأ القذافي ضخ مياهنا الجوفية لمشروعه المجنون إذ كان يمكننا فعل شيء حيال هذا الأمر). والمضمون الواضح لحديثه هذا الرجل الذي كان مشاركاً في صنع السياسة هو أن مصر سترحب بأي قرار مبرر للتحرك ضد العقيد القذافي مرة أخرى.

ومن الأشياء التي تستدعي الملاحظة أن (منظمة التضامن مع جبال النوبة) بدأت حملتها في خريف 1992م وكانت تسعي لاستغلال منطقة جبال النوبة شمال كردفإن. وهي المنطقة التي وضع فيها المصريون معداتهم لمراقبة المياه والتي ربما ستستخدم إذا ما غير النيل مساره إلى ليبيا أو إذا ما قررت مصر التحرك إلى داخل المناطق الحدودية الليبية. ودعت هذه المنظمة التي ظهرت فجأة ولم يسمع بها أحد من قبل، إلى سحب كل القوات السودانية والمنظمات شبه العسكرية من المنطقة وفتح الحدود بين النوبيين في جنوب مصر وشمال السودان التي كان آخر مرة تدار فيها ككيان واحد عندما كان الانجليز يحكمون البلدين. وقد احبطت القاهرة في الماضي محاولات النوبيين للحصول علي قدر أكبر من الحكم المحلي الذاتي، لذلك ليس هناك شك كبير في أن الحكومة المصرية أقرت وشجعت حملة 1992م. ويبدو أن الهدف كان لإظهار أن هناك تأييد محلي لسلطة واحدة تدير المنطقة علي الجانبين علي الحدود المصرية السودانية ، وهي خطوة مجدية إذا ما اقترحت العمليات ضد ليبيا انطلاقاً من هذه المنطقة.

بدأ العمل في النهر الصناعي العظيم في ليبيا في سبتمبر 1984م وخلال السبع سنوات التي تلت ذلك، كان يمثل أضخم عمل هندسي مدني في العالم. وجمعت الجرافات والحفارات في الصحراء بإعداد غير مسبوقة. وأنفقت ليبيا، بنهاية عام 1992م، أكثر من 5 بليون دولار أمريكي من المبلغ الابتدائي المخصص للنهر البالغ 14 بليون دولار أمريكي، ليكتمل العمل في القسم الأول. واحتفل الليبيون، ببذخهم المعروف، بافتتاح النهر في يوم 1 سبتمبر 1991م الذي يوافق عيد الثورة. وبعد أن

تصل خطوط الأنابيب التي طولها 667 كيلو متر إلى منطقة عجدابية حيث بني خزان هناك، تتشعب إلى فرعين أحدهم بطول 150 كيلو متر إلى بنغازي والآخر يتجه إلى الجنوب الغربي إلى مرسي البريقه حيث بني مصنع آخر للأنابيب. ومن هناك يتجه خط الأنابيب غرباً إلى سرت التي ليست منطقة زراعية بل هي موطن عائلة القذافي وأخيراً يتجه إلى طبرق. وفي المرحلة الأخيرة فإن خط أنابيب سرت سيتجه غرباً إلى طرابلس عبر مصراته.

وفي حفل الافتتاح، استمع مئات الوفود من الحركات الثورية في كل أنحاء العالم والجماعات الشيوعية المتبقية إلى خطاب القذافي المشوش المطول كالعادة بينما كانت مجموعات من الشباب الليبي يرتدون ملابس السباحة الأيطالية يغطسون في بركة ضخمة ملئت بالماء المندفع من أنبوب عرضه أربعة أمتار، الماء الذي يسير مسافة تسعة أيام من وراء الصحراء حيث ظل موجوداً هناك دون أن يستخدمه أحد لمئات الآلاف من السنين ، ويمضي الاحتفال، فيتباهي المسؤولون بأن الأنابيب الضخمة التي تجلب الماء من الكفرة إلى محطة العجدابية الساحلية قد صنعت في ليبيا وأنها ستبقي ما بقي الماء، إلا إنه ليس هناك أحد يستطيع أن يؤكد مدة بقائها. فالليبيون أنفسهم يقولون بإنها علي الأقل خمسون عاماً والمصريون يقولون بإنها أربعون عاماً إذا ما كان الاستعمال معتدلاً جداً والمقاولون يقولون إنها ربما تكون مئات من السنين. فخلاصة الأمر أن لا أحد يعلم وأن كل شيء يعتمد علي معدل الاستخراج.

وانشأت ليبيا مصنعين لصناعة ما يكفي آلاف الكيلومترات من الأنابيب المطلوبة عند بداية المشروع ولكن هذا هو تقريباً الجزء الوحيد من المشروع الذي يعد ليبياً، فحتى المصانع التي تصنع الأنابيب صممها مهندسون أمريكيون وأوربيون وبنتها شركة دونق آه للتشييد من كوريا الجنوبية وهي المقاول الرئيس حيث استقدمت 10.000 عامل كوري وتايلندي مع قليل من العمال المحليين الذين عادة يأتون من تشاد عبر الحدود.

ومن المؤكد أن المياه الجوفية تحت الصحراء، مثل النفط، لن تدوم إلى الأ بد، وعلماء المياه ليسوا متأكدين من الزمن الذي سيستغرقه امتلاء الخزانات الجوفية مرة أخرى، إلا إنه من المؤكد أن الخزانات الجوفية الصحراوية الثلاثة أخذت ألفي عام لتمتلئ عندما كانت المنطقة تمر بفترة رطبة. ويتفق اختصاصيوا البيئة في الحاضر بأن معدلات إعادة الامتلاء في أقليم شمال إفريقيا بطيئة جداً (وستكون أكثر بطئاً)، لأن المياه الجوفية في الخزانات الجوفية الممتدة من غرب وادي النيل إلى السنغال، خلافاً للمياه السطحية، يمكن ضخها مرة واحدة. إلا إنه لا توجد قياسات للأمطار في هذه الجبال النائية، لذلك تختلف تقديرات معدل إعادة الامتلاء السنوي من المعدل الذي أشار إليه الدكتور مؤيد أحمد استاذ علم المياه في جامعة اوهايو بالولايات المتحدة وهو خمسة مليون متر مكعب إلى 600.000 متر مكعب حسب ما رأي ايد رايت، الجيولوجي البريطاني الذي عمل مع شركة البترول البريطانية للتنقيب عن البترول في صرير في الستينيات. وكشفت دراسة أجراها فريد بيرس في مجلة نيوسينتست أنه في وجود معدل استغلال الماء الحالي حتى بدون المشروع الليبي، فإن الوضع غير مبشر. فمعدل الأمطار في الاقليم الصحراوي أقل من مليمتر في

العام، بالرغم من إن المصدر الرئيس لإعادة ملء الخزانات الجوفية في وسط وجنوب الصحراء والشمال الساحلي يأتي من الأمطار التي تهطل علي قمم التلال في شمال تشاد. إلا إن معظم ذلك يفقد بالتبخر قبل أن يبدأ رحلته الطويلة عبر طبقات الرمال والصخور إلى الخزان الجوفي ، وبما أن كمية الأمطار المقدرة بأربعة كيلومترات مكعبة تهطل علي التلال التشادية قبل أن تسير في طريقها إلى ثلاثة خزانات جوفية علي الأقل، فإن أقل من نصف هذه الكمية يصل لإعادة ملء الخزان الجوفي الليبي.

يبدو واضحاً أن الامتلاء مرة أخرى لن يقارب الكمية التي يضخها الليبيون يوميا. وكشفت دراسات أجريت علي أجزاء من خزان الكفرة الجوفي ، في منطقة استصلحت في السبعينات لمشاريع تجريبية مروية حيث كان الضخ مستمراً دون قيود، أن مستوي الماء انخفض بنحو خمسة عشر متراً في السنة، وهو رقم أعلي بعشرين ضعفاً من المعدل الذي توقعه مخططوا النهر الصناعي العظيم. ووفقاً للبروفيسور طوني الآن من جامعة لندن فإنه من المؤكد أن مستوي الماء في منطقة صرير سينخفض بنحو مترين في السنة حالما يبدأ الليبيون الضخ بالطاقة القصوى. وهذا سيزيد سعر الماء وبالتالي تكلفة الزراعة حيث ستكون هناك حاجة للضخ من الأعماق البعيدة وهذا يتطلب طاقة أكثر ووقوداً إضافياً. كذلك من المحتمل، كما دلت الأحداث أن الحلم الليبي بالاكتفاء الذاتي من الغذاء لن يتحقق وسيكون الاتجاه نحو ضخ المزيد من المياه. ومن المؤكد أنّ هذا يؤدي إلى متاعب مع جيران ليبيا المنزعجين سلفاً ، الذين بدأوا التحضير لعمل ما. وتتلقي الجماعات المعارضة الليبية دعماً من مصر وأيضاً من وكالة المخابرات الأمريكية، وتعمل في تشاد التي لا تستطيع مدها بالمال لكنها أعطتها قاعدة وهي سعيدة بهذا العمل لحماية مياهها. وهناك تشجيع لقوات المعارضة الليبية لعبور الحدود والدخول إلى بلدهم وقد يرون أن النهر الصناعي العظيم هدف مشروع. ولن يسمح القذافي ولا شعبه بذلك.

ويجب أخذ الزيادة المستمرة في تكلفة المشروع كله في الاعتبار عندما تحسب أرقام تكلفة زراعة المحاصيل التي ستروي بالنهر. وقد نفذ المشروع بأكمله تحت إشراف شركة براون وورت الأمريكية التي كانت تشرف علي المشروع من فرعها في بريطانيا. وقدرت التكلفة الإجمالية للمشروع بـ27 بليون دولار أمريكي في 1990م، إلا أن هذا الرقم يمكن أن يزيد، ففي 1985م قدرت التكلفة بـ20 بليون دولار أمريكي، وفي 1980م قدرت بـ14 بليون دولار أمريكي. وذكر أنجوس هينلي الذي يشرف علي الشئون الليبية المحلية في مجلة ميدل أيست أيكونوميك دايجست التي مقرها لندن (أن الفكرة بأكملها لاستخدام هذا المورد القيم في الزراعة محل تساؤل وأن تجربة ليبيا ما بعد الثورة مع الزراعة غير جيدة لأنها اتبعت فكرة المزارع الجماعية السوفيتية فكان هناك قدراً فادحاً من عدم الكفاءة). وفي لقاء مع وكالة رويترز في سبتمبر 1991م، أشار هينلي إلى مبلغ الخمسة بليون دولار أمريكي التي أنفقها الليبيون لنقل المياه إلى العجدابية حيث كان يمكن أن يكفي هذا المبلغ لبناء خمس محطات تحلية كل واحدة منها تنتج ما يقارب أربعة مليون لتر يومياً. ويتوقع هينلي وآخرون أن إنتاج بوشل واحد من القمح سيكلف الليبيين علي

الأقل عشرة أضعاف تكلفتها لدي المزارعين في غرب أوربا. وقد ضمن البروفيسور طوني المشروع الليبي في كتابه (الموارد الطبيعية كأهواء وطنية) الذي هو دراسة نقدية للمشاريع الغربية التي تطرح في العالم. ويري أنه نوع من الجنون استخدام المياه التي لا يمكن تعويضها لزراعة القمح. ويبدو أن هذه الرسالة قد وصلت للحكومة الليبية التي تنظر الآن في أمر استبدال القمح بمحاصيل أخرى ذات قيمة عالية في المزارع التي ستروي بالماء القادم من الجنوب، بالرغم من أن المتفائلين بما فيهم منفذو المشروع لا يزالون يدّعون أن النهر الصناعي العظيم يمكن، في نهاية الأمر، أن يروي مساحة أكبر من تلك التي قدرت في البداية وأن ينتج أكثر من مليون طن من الغلال التي قيل بأنها كانت تنتج سنوياً في عهد الإمبراطورية الرومانية.

فحتى ليبيا وجدت بعض الصعوبات في الحصول علي الأموال المطلوبة، إلا إنه بوجود احتياطاتها النفطية، لم يكن هناك ما يدهش، عندما سعي العقيد القذافي للحصول علي قرض من الصندوق العربي للانماء والتنمية في 1985م ورحب الصندوق ترحيباً كبيراً بذلك، إلا إنه وضع شرطاً واحداً لذلك حيث طلب وضع دراسة لتحديد أثر المشروع علي البيئة. ووافق الليبيون علي ذلك وابتدأ صرف الأموال لهم حتى قبل بداية العمل في الدراسة المطلوبة ، التي لن تعرف نتائجها قبل 1994م.

انتبه الليبيون، أول مرة ، لفكرة استغلال المياه الجوفية في عام 1967 قبل سنتين من الانقلاب العسكري الذي أتى بالقذافي إلى السلطة، حين كان الحفر الذي تقوم به شركات النفط الغربية دائماً ما يصحبه وجود الماء. واثبت مزيد من الدراسة وجود خزان جوفي ضخم من المياه الصخرية في الجزء الجنوبي الشرقي من القطر. وعندما تولي القذافي وتنظيم الضباط الأحرار السلطة، راقت لهم فكرة الاكتفاء الذاتي من الغذاء، إذ كان الاعتماد علي الذات أحد أفكارهم ويبدو أن إنتاج الغذاء أمر في إمكانهم تحقيقه. ونتيجة لهذه الأيدولوجية الباكرة، وإثر عدد من الدراسات التي قدم فيها الليبيون للمستشارين أفكاراً واضحة عن ما يريدونه وهو أن الحكومة الليبية ملتزمة بانشاء المزيد من المزارع المروية في المنطقة الساحلية بالقرب من سرت وستكون تلك المزارع مدعومة دعماً كبيراً من الحكومة. وكان الهدف زراعة 180.000 هكتار هناك و 320.000 هكتار أخري في الجبل الأخضر وسهل الجفرة. ويبدو أن الاكتفاء الذاتي، حتى بوجود النهر الصناعي العظيم الذي يصفه القذافي بأنه أعجوبة الدنيا الثامنة، يستحيل تحقيقه في ليبيا حيث يشكل الغذاء 20% من إجمالي الواردات، وحيث يعمل أقل من 20% من السكان في الزراعة إذ إن الأرض الصالحة للزراعة لا تتجاوز 104%.

ويتوقع الاقتصاديون أن يفوق الطلب علي الماء للاستخدام الحضري والصناعي، عاجلاً أم آجلاً، إمدادات المياه، وبالتالي يكون له الأولوية علي القطاع الزراعي. وبتزايد السكان وقساوة البيئة، فإن حلم الاكتفاء الذاتي من الغذاء من الممكن أن لا يتحقق أبداً. ويقر حتى أولئك المتحمسون لخطط القذافي بأن هذا الأمر ليس له جدوى اقتصادية تذكر. وقد ذكر البروفيسور الان أنه من الواضح أن الغذاء المروي بالمياه الجديدة لن يكون مجدي اقتصادياً.

وهناك مصاعب أخرى وهي أنه مثلما كان هناك عدد قليل من الليبيين راغبين في الإنتقال إلى المزارع الجديدة في الجنوب في السبعينات، فإن هناك عدد أقل من الليبيين يرغبون في العمل في الزراعة في التسعينات. لذلك نشرت وزارة الزراعة الليبية إعلانات في صفحات كاملة في صحف القاهرة في 1991م تدعو فيها الفلاحين المصريين للسفر إلى ليبيا للعمل في زراعة الحقول الجديدة التي ستروي بمياه النهر الصناعي العظيم. إلا إن المصريين كانوا غير راغبين وهم يتذكرون المعاملة السيئة التي وجدها الكثيرون منهم في العراق عندما استجابوا لدعوة مماثلة. وكان البعض الآخر يشك في أن القذافي كان يريد إغراء الآلاف من المزارعين المصريين ليصعب مهمة مصر في القيام بأي خطوة ضده.

ربما يكون الليبيون قادرين علي التغلب علي المشاكل العملية، إلا إنهم سيجدون مصاعب أكبر في تهدئة جيرانهم. فالمصريون والسودانيون ومن ثم التشاديون الذين تدعمهم فرنسا، يلحون علي أن الخزان الجوفي مشترك بينهم وقد سبق للمصريين أن حذروا القذافي من الإفراط في الضخ ، بينما يتخوف التشاديون من أن الاعتماد المستقبلي للقذافي علي المياه من الخزان الجوفي المشترك ربما دفعه مرة أخرى لاحتلال شمال تشاد.

ولم يصل الأثر المتوقع للأعمال الليبية إلى الشعب المصري، لأن معظم الذين يكتبون حول المياه في مصر كانوا يرون أن اثيوبيا وإسرائيل يمثلان الخطر. إلا أن هناك اهتمام بالغ لدي المؤسسة الرسمية، فقد أخبرنا كبار ضباط الجيش إنهم يعتبرون القذافي شخصاً ديماغوغي ومتهور ولا يمكن التنبؤ بتصرفاته لذا يجب أن يمنع من تسبيب الضرر.

وهذا الوصف قد ينطبق علي قائد آخر في الشرق الأوسط لا تكن له القاهرة وداً وهو صدام حسين رئيس العراق حيث قاد الرئيس المصري مبارك تنسيق المقاومة العربية لغزو العراق للكويت وأرسل القوات المصرية لتحارب بجانب الأمريكيين حيث كان يري، مثلما كان يري الرئيس بوش ، أن وضعه يتعرض للضعف بسبب التواجد المستمر لصدام بعد زمن طويل من معركة الكويت التي كان يقدر لها أن تضع حداً لغرور القائد العراقي.

وبالطريقة نفسها التي كانت تقلق مصر حول ما يمكن أن يحدث في السودان واثيوبيا، فإن العراق كان منزعجاً من الأحداث في سوريا وتركيا. فالعراق الذي كان يعتبر غنياً بالمياه في إطار الشرق الأوسط، سيعاني من مصاعب إذا ما وضعت دول المنبع اهتماماتها في المقام الأول. وكان العراق قلقاً بصفة خاصة، إذ إن صدام حسين قد استثمر أموالا ضخمة وغامر بمكانته التي كانت لا تزال عالية داخلياً بغض النظر عن ما يراه العالم، في مشروع ضخم ذو دلالات للنفسية القومية وإمكانات عملية هائلة.

ففي ديسمبر 1992م احتفلت أرض ما بين النهرين، بافتتاح مجري مائي ثالث تصفه الدعاية العراقية بالنهر. ويبدأ نهر صدام الذي يقع بين نهر دجلة ونهر الفرات ، ويبلغ طوله 565 كيلو متراً، من منطقة بالقرب من بغداد وينتهي بالقرب من البصرة في الجنوب، وفي ظاهر الأمر، صمم النهر لاستصلاح الأراضي الملوثة

بغمرها بالفائض من مياه الري، حيث توجب إزالة 80 طن من الملح سنوياً لاستصلاح 150 مليون هكتار خلال خمس إلى عشر سنوات.

وكان الإعلام العراقي الرسمي يردد بإن أنجاز المشروع تحت الحصار الظالم أعجوبة كبري، حيث كان الإعلام الرسمي يلقي المسؤولية عن كل المشاكل علي الحظر الدولي ضد العراق بنهاية حرب تحرير الكويت. وكان لديهم حجة هذه المرة لأن المشروع ضخم، لكن ما لم يقروا به هو أن هناك حاجة لعمل شيء ما للسيطرة علي القوات المسرحة التي كانت تتسبب في اضطرابات في كثير من أجزاء القطر. والأمر الأكثر أهمية ، أنه لم يعلن الهدف الثانوي للمشروع الذي كان يمثل الخطوة الأولى من خطة لتجفيف المستنقعات بين العمارة والبصرة ، وبذلك يزال آخر الملاذات الآمنة في البلد لمعارضي صدام، أي بتدمير المنازل وسبل الحياة لعرب الأهوار.

وكان هذا النهر الذي سمي النهر الجديد وسيلة مفيدة لتجميع الأمة التي كانت تعاني من خطر الانقسام وتحتاج إلى شيء تفاخر به. وبالرغم من أن فكرة المشروع يعود تاريخها إلى 1953م، إلا إنها صورت علي أنها آخر المعارك التي سيخوضها العراق لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وبالتالي سيهزم العدو الذي يقوده الغرب. وكان النظام البعثي دائماً ما يبحث عن هدف خارجي لصرف أنظار الشعب عن معاناته الداخلية.

كذلك كان النهر أثراً آخر يخلد الرجل الذي يحلم باستعادة أمجاد بابل القديمة، ويري نفسه تجسيداً للقواد العظماء في الأزمان القديمة مثل حمورابي ونبوخذ نصر الذين كانت إمبراطورياتهم قائمة علي الثروات التي تجود بها الأراضي الخصبة بين دجلة والفرات. لذلك صارت القناة الجديدة تسمي نهر صدام، مثلما سمي العراقيون الحرب الإيرانية العراقية 1980 – 1988م حرب صدام، وقد وجد العمل الذي قام به 60.000 عامل الذين نقلوا 76 مليون متر مكعب من التراب وبنو أربعة وثمانين جسراً، الإشادة من كتاب خطب النظام وكتبت الأغاني وبثت البرامج التلفزيونية. وسيكون ذلك الوجبة اليومية للشعب العراقي إلى حين تنتج الأرض المستصلحة الجديدة محاصيل لإطعام السكان، فالنظام البعثي يحتاج إلى الأعداء الخارجيين ليكونوا هدفاً له ، وأيضاً يحتاج للانتصارات ليحتفل بها. لهذا أعلنوا اليوم الذي أكملت فيه المرحلة الأولي من المشروع، يوم عطلة وطنية وصارت الدروس الصباحية في المدارس والجامعات العراقية تناقش الأهمية الإستراتيجية للمشروع.

"سيحتفل بيوم نهر صدام كل عام تجسيداً لعظمة هذا الانجاز الذي فتح العراقيون به آفاقاً أرحب ومستقبلاً مشرقاً وفصلاً جديداً من المجد يفاخر به التاريخ والأجيال القادمة".

وتحول الاحتفال الافتتاحي إلى طابور نصر كان الجنود في المقدمة منه يحملون صوراً ضخمة لصدام بالبزة العسكرية، يتبعهم المهندسون في بزات رمادية، فالطيارون والمضيفات من الخطوط الجوية العراقية المتوقفة عن العمل ثم أسطول صغير من آلات نقل التراب التي كانت هي كل ما يمكن حشده وتشغيله. وفي رسالة قرأت في الاحتفال وبثت في التلفزيون والإذاعة ، شدد صدام علي الانجاز بإكمال

مثل هذا المشروع في ظل العقوبات. وأضاف صدام: (عندما خططوا لمثل هذه المؤامرة، كانوا (الحلفاء في حرب الكويت) يفكرون في الصور الحالية للمجاعة والموت في الصومال، ويريدون الشيء نفسه للشعب العراقي).

هناك جانب أخر للمسألة، وهو تجفيف المستنقعات التي لجأ إليها 30.000 من المعارضين الشيعيين بعد فشل انتفاضة 1991م. فأثناء الحرب الإيرانية – العراقية بني المهندسون العراقيون دفاعات مائية ضخمة علي الخط بين العمارة والبصرة حيث تركز الهجوم العسكري الإيراني. لكن القنوات والبحيرات الصناعية ليست عوائق لتقدم العدو فحسب، بل بنيت وفقاً لخطة دامت طويلاً لتجفيف المستنقعات. والآن تنفذ الخطة، وتتعرض هذه الأراضي الرطبة الرائعة حيث عاش عرب الاهوار ووضعوا أسلوب حياتهم المميز لثلاث ألاف سنة، لأخطار مميتة. والسبب هو أن كتلة القنوات والمجاري المائية بجانب شط العرب وتصب فيه، تيسر علي معارضي صدام العبور من وإلي إيران التي تساند شيعة العراق في حربهم للحصول علي الاستقلال. وقد أسس المنسلخون من الجيش العراقي مقراً لهم هناك وصاروا يعتدون علي المدن و القرى المحيطة والمسافرين. وبتجفيف المستنقعات وتسهيل وصول قواته إليهم، سيتمكن صدام من التخلص من أكثر أعدائه تصميماً وعزماً. وفي نهاية الأمر سيوصل نهر صدام الذي هو المجري المائي الثالث في ارض الرافدين، إلى قناة رابعة تكمل المشروع وتنهي الاستقلال الفعلي للأهوار. ورداً علي ذلك أعلن العرب الذين كانوا يواجهون تدمير منازلهم وقراهم وانهاء أسلوب حياتهم التقليدي، الجهاد الذي أسموه جهاد المياه. وابلغوا الأمم المتحدة بإن تجفيف الأهوار هو جريمة أخرى من جرائم صدام وهي جريمة فظيعة مثل جرائمه التي ارتكبها في الماضي ضد الأكراد والشيعة أو أهله. ولم يكشف هؤلاء المحاربون نواياهم إلا إنهم موجودون في موطنهم المحاط بالمياه الذي يعرفون دروبه وفوائده، إذ كان تدمير المنشآت التي بنيت بجهد جبار علي النهر الجديد طريقة سهلة للهجوم. ومن المؤكد أن صدام سيرد علي مثل هذه المحاولات مثلما ردّ عليها في الماضي باستخدام القوة المفرطة وربما يستخدم مرة أخرى الغاز السام حيث جرب العراق الحرب الكيمائية لأول مرة في الأهوار في 1984م.

وليبقي في السلطة، التي هي أهم أهدافه، سيستمر صدام في تصوير العراق كبلد محاصر وسيستدعي روح أم المعارك ليشغل شعبه. وهذا يعني التركيز علي الانجاز الأخير، أي نهر صدام، ويعني أيضاً أن أي تشويش علي الإمداد المائي للمشروع سيثير أزمة أخرى. فإذا ما شرعت تركيا أو سوريا في أعمال تقلص تدفق النهرين، إذ إن البلدين يفعلان ذلك، فإن صدام سيرد علي ذلك دبلوماسيا أو بالتخريب الانتقامي الآن أو بالوسائل العسكرية عندما يستعيد القوة التي تمكنه من ذلك. وبالطريقة نفسها، من المؤكد أن يحدث الدعم الإيراني أو الكويتي، الذي يمثل مصادر الدعم الاقليمي، للمعارضة العراقية، رداً عراقياً.

وفي كثير من الدول العربية، هناك إعجاب يشوبه الحسد بما أنجزه العراق، وللكثيرين من العرب، يبقي صدام بطلاً. كما أن التجربة العراقية تجذب انتباه المخططين في كثير من الدول: فإلي أن غزا العراق الكويت في 1990م ، كان

العراق أحد المستوردين الكبار للغذاء في العالم حيث كان يدفع قيمة ذلك من دخل النفط البالغ 18 بليون دولار أمريكي في السنة أو عن طريق مساعدات من السعودية ودول الخليج الأخرى التي ساندت العراق في حربه مع إيران التي استمرت ثمانية أعوام. وفي الثمانينات تأثرت الزراعة تأثراً بالغاً بالتحضر المتزايد بسرعة، حيث كان 75% من السكان البالغ عددهم 18 مليون يقيمون في المدن الكبيرة والصغيرة، وأيضاً تأثرت بنقص العمالة كنتيجة للتعبئة العامة والخسائر البشرية الفادحة في الحرب. وبحلول عام 1987م، كان العراق يشتري 80% من احتياجاته الغذائية، أي ما يعادل 26.7% من قيمة وارداته.

ثم أتي سوء التقدير الفادح بغزو الكويت الذي أدي إلى خسائر ضخمة في العراق، والحق الضرر بمنشآته الأساسية، وانهار اقتصاده بعد أن نفذ الحصار العالمي واستمر. وفجأة صار علي العراق الاعتماد على إنتاجه الغذائي، فاستجاب لذلك بتحديث خطط للري والتنمية الزراعية التي وضعت في الخمسينات ولم تنفذ منذ ذلك الوقت. وبالرغم من العقوبات والعدائيات من معظم دول الاقليم والعالم، فقد حققت الخبرة العراقية والعمل الشاق، معجزة صغيرة، بالرغم من أنها ستكون في زمن مستقبلي لا يمكن تقديره، علي حساب جزء من الشعب العراقي علي الأقل، وهم عرب الأهوار. فالقصف الذي شنته قوات التحالف الذي كون بقيادة أمريكا لطرد العراق من الكويت واستمر شهراً، يعني إنه عند انتهاء العدائيات، فإن المشروع المائي المهم الوحيد علي دجلة و الفرات الذي سيكون صالحاً للاستعمال هو سد دار بن دخان الذي أصيب نصفه بالضرر. أما سد دوقان وسد الحديثة فقد دمرا بنسبة 75% بينما عطل تماماً سد الرمادي وسد صدام وسد سامراء. وأثر تدمير السدود ومنشآت ضخ المياه ومحطات تنقية المياه ومحطات الكهرباء تأثيراً بالغاً علي التوليد الكهربائي وبالتالي علي إنتاج الغذاء وإمداد المياه الصالحة للشرب. وعم فشل المحاصيل في 1991م بسبب نقص المخصبات والمبيدات وقطع الغيار للجرارات والمضخات وغيرها من الآليات، وأيضاً بسبب عجز الطاقة والقيود علي رش المحاصيل بالطائرات والحصاد في المناطق الحدودية. وانخفض إنتاج القمح والشعير بنسبة 50%، بينما كان محصول التمر أكثر سوءاً إذ إنه كان يروي من نهر دجلة الذي تلوث بدرجة كبيرة بسبب إلقاء المخلفات غير المعالجة في النهر. وقرر صدام حسين السياسي الذكي داخلياً ذو الأخطاء الفادحة في استراتيجياته الدولية، أن يحول معاناة شعبه لصالحه.

وما أن فرض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة العقوبات ضد العراق في 6 أغسطس 1990م، حتى ابتدرت وزارة الزراعة في بغداد حملة لزيادة المساحة المزروعة وزيادة إنتاج الغلال بنسبة 50%. وبنهاية عام 1990م، كان إنتاج الغلال أكبر بنحو 70% من الإنتاج في الفترة ما بين 1987م – 1989م، حيث زرع المزارعون 80% من أراضيهم غلالاً بسبب الدعم الحكومي السخي. هذه الزيادة في إنتاج الغلال بالإضافة إلى نظام التعيينات الغذائية الصارم والنزيه الذي بدأ في سبتمبر 1990م ولا يزال مطبقاً، مكنت العراق من البقاء.

وكانت سياسة العراق تحاول دائماً تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغلال، ومكنته الإجراءات الجديدة من الوصول إلى هدفه في نهاية الأمر وتفادي ما كان يمكن أن يكون مجاعة قاسية. وقد أشار إلي ذلك صناع القرار الإقتصادي في المنطقة الذين نصحهم الخبراء الغربيون كالعادة بالاستمرار في الاعتماد علي استيراد الغذاء لأنهم يستطيعون فعل ذلك بيسر. والآن يعاد النظر في هذه السياسة، فالسعودية التي تصدر القمح وجدت مبرراً جديداً لزراعته بالرغم من تكلفته العالية.

(8)
شبه الجزيرة العربية

كان السلطان قابوس ، حاكم سلطنة عمان الذي تخرج من كلية ساندهيرست، في ذلك اليوم الذي رأيناه في قصره الفخيم في مسقط يحس بخيبة الأمل، حيث تسلم للتو نتائج الحفر لاختبار وجود الماء في منطقة بعيدة عن الساحل يتوقع وجود الماء فيها في هذا البلد القاحل، وكانت نتيجة التقرير مثل غيره من التقارير السابقة تشير إلى وجود كميات قليلة من النفط لكن لا وجود للماء. تنهد السلطان وطلب من الوزير الذي أتي إليه بالأخبار أن يواصلوا المحاولات. فالنفط كان مهماً لعمان، إلا إن الماء أهم. وكانت موارد عمان المائية تتناقص، مثلما يحدث في كثير من المناطق في شبه الجزيرة العربية القاحلة، ولا تساير الزيادة في السكان، حيث إن الضخ المفرط قلص مستوي المياه وجعل مياه البحر تتسرب إلى الخزانات الجوفية الساحلية. وكانت هناك مشكلة أخرى وهي أنه أينما ذهبت حفارات المياه التي تديرها وزارة الموارد المائية التي أسست مؤخراً، كان المزارعون وملاك الأرض في المنطقة يراقبون هذه الحفارات عن كثب، وعندما تكتشف هذه الحفارات الماء، كانوا يحفرون عشرات الآبار في الحال، وبالتالي يكون هناك إفراط في الضخ لهذا المورد الجديد مثلما يحدث لغيره من الموارد. وأنشئ نظام لتسجيل الآبار وفرض حظر علي حفر الآبار الجديدة، إلا إنه في بلد بضخامة عمان، يتعسر تطبيق هذه الأشياء. لذا كانت هناك حاجة إلى حلول جذرية. وفي عام 1990م عين السلطان قابوس ، بخلفيته العسكرية حيث تلقي التدريب العسكري في بريطانيا وعمل ملازماً في الجيش البريطاني في المانيا، ضابطاً كبيراً من القوات سلطان عمان المسلحة ، مسئوولاً عن الموارد المائية. وبالرغم من أنه لم يعلن عن هذا التعيين، إلا إنه هدف إلى ايقاف استخدام المياه المفرط من قبل ميسوري الحال في المجتمع بمنع حفر الآبار غير المرخصة وتطبيق إجراءات صارمة للمحافظة علي المياه. وفي عمان، في الطرف الجنوبي لشبه الجزيرة العربية، المعزولة عن معظم الدول العربية بالربع الخالي أو بجبال هاجر، قد يعتقد أن نقص المياه، برغم كونه صعباً وقاسياً داخلياً، يمكن أن لا يؤدي إلى النزاع. ومن المؤكد أن فرص النزاع قليلة إلا إنها موجودة، فقد تمكنت عمان من التوصل بصعوبة إلى اتفاقية هشة مع اليمنيين ، وتعترض عمان علي الطريقة التي قسمت بها إمارة الفجيرة في الإمارات العربية المتحدة أراضيها في الشمال، كما تشعر بالقلق من نوايا إيران في مضيق هرمز الذي يبلغ عرضه أربعين كيلو متراً. والاهم من ذلك أنها تشعر بالقلق من أن أي تسوية للنزاع في المناطق الحدودية ربما يحرمها من الحصول علي الماء، وأحد الأسباب التي جعلت عمان والسعودية تتفقان علي ترسيم الحدود الطويلة بينهما هو أنه ليس هناك احتمال كبير لوجود الماء في هذه المنطقة من الصحراء.

سببت أحداث 1990م و 1991م الكثير من القلق لعمان ولكل الدول الأخرى في شبه الجزيرة العربية ، فقد أوضح غزو العراق للكويت إمكانية حدوث الأشياء غير المتوقعة مثل أن تهاجم دولة عربية دولة شقيقة دون مبرر أو سبب، وأيضاً

أوضح هشاشة دول الخليج الصغيرة للاعتداء الخارجي والكوارث التى يصنعها الإنسان. وكان من المتوقع أن أمن شبه الجزيرة العربية يحافظ عليه تحالف لست من دول المنطقة، أي مجلس التعاون الخليجي الذي يضم السعودية والكويت والبحرين وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وعمان. وأسست هذه الدول الست رئاستها العسكرية بالقرب من الرياض، ونظمت مناورات عسكرية مشتركة والتزموا بتوفير القوات للدفاع الجماعي وقت الحاجة. إلا إنه عندما غزا العراق الكويت، لم تسمح السعودية بكشف الخبر إلا بعد ثمانية وأربعين ساعة بالرغم من أن قوات من كثير من هذه الدول شاركت في تحرير الكويت إلا إنهم لم يستطعوا تحرير الكويت بمفردهم. والأسوأ من ذلك أنه أثناء خروجهم من الكويت نظم العراقيون هجمات تخريب وتدمير لا تزال تؤثر علي دول الخليج حتى اليوم، وهذا يعني أعظم المخاطر كلها، أي الإضرار بمحطات تحلية المياه التي تمد كل دولة في المنطقة باحتياجاتها الأساسية من المياه. وبينما كانت البقعة النفطية التي سببها تدمير العراق لآبار النفط الكويتية، تزحف جنوباً علي شاطئ الخليج في تلك الأيام العصيبة في عام 1991م، أجبرت السعودية علي إغلاق محطات التحلية الواقعة علي ساحلها الشمالي الشرقي الواحدة تلو الأخرى، تفادياً لاحتمال وصول النفط إلى أماكن تعبئة مياه المحطات. ولحسن الطالع وتصاريف الرياح والطقس، لم تذهب بقعة النفط بعيداً لتسبب المتاعب، وبالتالي كان من الممكن تشغيل المحطات خلال أيام، إلا إن المدن والقرى علي شاطئ الخليج حتى ميناء الجبيل الصناعي الضخم عاشت لحظات عصيبة وكانت كل دول الخليج تعيش في رعب وهي تراقب الوضع أثناء التأكد من أمن محطات التحلية.

ويوجد ثلثا محطات التحلية في العالم البالغ عددها 7.500 في الشرق الأوسط و 60% من محطات التحلية في الشرق الأوسط توجد في السعودية، أكبر البلدان التي ليس بها نهر في العالم. وبنهاية 1991م كانت هناك 4.500 محطة تحلية في الخليج نصفها في السعودية، ويبلغ الناتج الإجمالي لهذه المحطات 104 بليون متر مكعب سنوياً. وعادة ما يمزج الناتج بالمياه الجوفية عالية الملوحة للاستخدام في الري.

ويتوقع أن تزداد الاحتياجات السنوية لدول الخليج من المياه المحلاة إلى 5.4 بليون متر بحلول عام 2030م ، إلا إنه بالأخذ في الاعتبار ثروات هذه الدول وحقيقة أن 97% من المياه في العالم مالحة، يبدو إن إمكانية تحويل المياه المالحة إلى مياه عذبة ستلبي الحاجة، إلا إنه من المؤسف أن الأمور ليست كذلك. وبالرغم من أن مبدأ التحلية - التبخر بسيط ومعروف لعدة قرون، فإن الكميات المطلوبة للتحلية في الحاضر تحتاج إلى محطات ضخمة ومتطورة. وقد مكن تطوير الطاقة البخارية في القرن التاسع عشر من بناء محطات كبيرة حيث بنيت أول محطة علي البر في عدن قبيل نهاية ذلك القرن ، و التقنية الأساسية لذلك تتمثل في تمرير الطاقة علي مياه البحر لتتبخر، ومن ثم تجميع وتكثيف بخار الماء.وكانت التقنيات القديمة تستخدم الغلي. ثم طور نظام الغسيل الذي يكون بتسخين الماء مع منعه من الغليان بالضغط العالي، ثم يصب الماء في غرفة الغسيل تحت الضغط المنخفض الذي يؤدي إلى

تبخر الماء بسرعة بحيث يمكن تكثيفه. ولزيادة الفاعلية، استخدم عدد من الغرف المرتبطة ببعضها البعض.

وقد يؤدي الاعتماد الكبير علي التحلية بالتبخر إلى مصاعب إذ إن معظم محطات التحلية في الخليج لا تستخدم الطاقة الشمسية بل تستخدم الغاز الطبيعي. ونصح الخبراء الغربيون بأنه يمكن استخدام الغاز لتوليد الكهرباء في الوقت نفسه الذي يتم تبخير الماء. إلا إن هذا يعني أن البلد المنتج للنفط عليه أن يواصل ضخ الحد الأدنى من إمداد خام النفط لإنتاج ما يكفي من الغاز لتشغيل المحطة وهذا يعني بالمقابل أن البلد المنتج للنفط قد فقد خيار تخفيض الإنتاج للحفاظ علي الأسعار.

وصف أرسطو كيف كان البحارة الإغريق يبخرون ماء البحر قبل 2500 سنة، بينما كان الرومان يمررون الماء في الطين أو الصوف لتقليل محتوي الملح، وهي طريقة مشابهة لتلك المستخدمة الآن في تقنية التناضح العكسي التي يزداد استخدامها اليوم. وأكثر التقنيات المستخدمة لتحلية المياه شيوعاً الآن هي التقطير بالغسيل متعدد المراحل أو تنقية البخار المكثف. لكن المحطات ذات المراحل المتعددة تعتبر اقتصادية فقط إذا اجتمعت معها محطات كهربائية أو كان تشغيلها بمصدر رخيص للطاقة، وبالتالي يحد من نطاق زيادته.

وبينما يستمر البحث عن مصادر طاقة جديدة، صارت التكلفة العالية الحالية جعلت تقنية التناضح العكسي، التي تستخدم للحصول علي الماء عبر غشاء نافذ، تذكر بديلاً. وأنتج اليابانيون أغشية أكثر كفاءة وتدوم طويلاً لتستخدم في محطات التحلية. إلا إن محطات التحلية التجارية لا تزال تستخدم مصادر الطاقة التقليدية، لكن بحوث الطاقة تجعل الطاقة الشمسية خياراً مجدياً. وبسبب قدرتها علي إنتاج وتخزين الحرارة في درجات عالية بتكلفة قليلة، فإن الطاقة الشمسية لها ميزات عند استخدامها في تحلية مياه البحر. وربما تصبح قريباً محطات التحلية، التي تستخدم الطاقة الشمسية والتناضح العكسي، جاذبة تجارياً.

وتعتبر إسرائيل القطر الآخر الذي ركز علي تحلية المياه، بالرغم من أنها علي خلاف السعودية، تتوفر لديها المياه علي أراضيها. وقررت إسرائيل الاتجاه نحو التحلية لأنها ترغب في إيجاد البدائل إذا ما قرر الأعداء المحيطون بها قطع إمداداتها المائية، إذ بدا هذا الاحتمال ممكناً ذات مرة.

ويرى بنهاس جليكستيرن الذي يعمل مهندساً لدي شركة ميكوروت، الشركة العامة التي تنتج ثلثي إمدادات المياه في إسرائيل، أن إسرائيل التي بدأت بناء محطات التحلية في 1965م، لديها الآن خمسة وثلاثون مرفقاً للتحلية، إنتاجها الإجمالي السنوي حوالي 18 مليون متر مكعب. وتعمل ثمان من هذه المحطات بالتبخير، وثلاث وعشرون تعمل بالتناضح العكسي لتحلية المياه الغنية بالمعادن، أما الأربع الأخريات فهن محطات تجريبية. والوحيدة التي تعمل اليوم بين تلك المحطات هي محطات المياه المعدنية حيث تنتج 4 مليون متر مكعب من الماء سنوياً. وقد أغلقت محطات تحلية مياه البحر تدريجياً في الثمانينات لأن تكلفة تشغيل محطات المياه المعدنية أقل بكثير من المحطات الأخرى. وصرح لنا الدكتور دان زاسلافسكي، مراقب المياه الإسرائيلي أن تكنولوجيا تحلية المياه بإمكانها اليوم إنتاج كميات غير

محدودة من المياه وبأسعار تجعلها متوفرة للاستخدام المنزلي أو الصناعي. وأضاف بأن المشكلة تتعلق بالطاقة وليس بإنتاج المياه.

وادخلت التحسينات التي أجريت علي استخدامات الطاقة في العقد المنصرم في محطة ميكوروت في سبها بالقرب من ايلات، التي ربما تكون أحدث وأكفأ المحطات في المنطقة، بالرغم من أن السعودية تخطط لبناء عدة محطات خلال السنوات القليلة القادمة. وتنتج محطة سبها 15.000 متر مكعب يومياً، وتدار عن طريق التحكم عن بعد لمدة أربع عشرة ساعة في اليوم، وتستخدم نصف الطاقة التي كانت تستخدمها مثل هذه المنشآت قبل عشر سنوات.

وتكون تحلية مياه البحر مجدية اقتصادياً عندما تكون الكميات أكبر من 20.000 متر في اليوم. والسعر الحالي لمياه البحر المحلاة قدره 0.65 دولار أمريكي للمتر المكعب الواحد، إلا إن تكلفتها الحقيقية، بعد خصم الدعم الحكومي، تقدر بدولار أمريكي واحد للوحدة. وهو سعر كبير إذا كانت المياه المحلاة ستستخدم للزراعة. ويمكن تحلية المياه الغنية بالمعادن بأي كمية، بسعر 0.25 إلى 0.45 دولار أمريكي للمتر المكعب الواحد، إلا إن معظم علماء المياه يرون أنه بدلاً من كليهما، فإن الزراعة ستستخدم مياه الصرف الصحي بعد تنقيتها لسنوات طويلة قادمة، ليس أقلها بسبب أن الحكومات عادة ما تدعم هذا دعماً كبيراً. إلا إنه خلال السنوات العشرين القادمة، فربما تمكن مصادر الطاقة الرخيصة من إنتاج مياه البحر المحلاة بما يقارب ثلث التكلفة الحالية. وعندها سيكون عملياً من الناحية الاقتصادية، تنقية المياه الملوثة بالكيماويات الصناعية.

والصعوبة التي سيواجهها الشرق الأوسط هي الحاجة إلى كميات ضخمة من المياه، خاصة بسبب سعي الحكومات إلى زيادة التصنيع وأيضاً بسبب الميل الطبيعي نحو التحضر. ووفقاً لتوقعات المهندسين الإسرائيليين فستكون هناك حاجة لعشرات الملايين من الأمتار المكعبة سنوياً، ليس خلال عشرين سنة بل خلال ثلاث سنوات فقط. وذكر دان زاسلافسكي أنه إذا كانت هناك رغبة في تحقيق السلام والازدهار في هذه البلدان، فإنه يجب توفير ما بين 500 إلى 600 مليون متر مكعب من المياه المحلاة خلال العقد القادم، وأن حجم الاستثمار المطلوب لمثل هذا المشروع يقدر بنحو 2.5 بليون دولار أمريكي وهو مبلغ يقل عن تكلفة حرب صغيرة.

وكان هذا أحد الأسباب التي دفعت إسرائيل للموافقة علي المشاركة في مفاوضات المياه كجزء من عملية السلام في الشرق الأوسط، بالرغم من إنه ليس هناك ما يدهش أن لا يحدث تقدم حقيقي في أي من الموضوعات المطروحة علي جدول الأعمال بعد سنوات طويلة من النزاع، بما فيها موضوع المياه. لكن لم ينفض أي من هذه الاجتماعات بما يخل بالنظام. ووافق الطرفان في مؤتمر المياه علي انشاء بنك معلومات، علي الأقل. وكان التخطيط الإسرائيلي في المفاوضات يسعي للحصول علي أكبر اتفاق ممكن حول تقاسم الموارد المائية لأنها تدرك أنها ستكسب في النهاية، بينما كان الفلسطينيون يسعون للحصول علي تنازلات سياسية مقابل موافقتهم علي مناقشة التفاصيل، ورفضت سوريا التي كانت استعادة هضبة الجولان المحتلة هدفها السياسي الرئيس من حضور المؤتمر وأجبرت لبنان التابع لها علي

مرافقتها في مقاطعة المؤتمر، وتعتبر مياه هضبة الجولان التي تمد إسرائيل بما يقارب ربع إمداداتها المائية، عاملاً يزيد من إلحاح سوريا لاستعادة أرضها المسلوبة.

ولم يعط الاجتماع فرصة كبيرة للعرب لإظهار الاختلاف في المعاملة بين الفلسطينيين والمستوطنين في الأراضي المحتلة ، لكن الأهم من ذلك كان الأثر الذي أحدثه أحد الاقتراحات القليلة التي طرحها الأمريكيون الذين نظموا العملية كلها، حيث اقترحوا علي الطرفين في المحادثات أن أحد أكثر الإجراءات جاذبية لبناء الثقة هو بناء محطات تحلية مملوكة للطرفين، وهو إجراء سيكون له فائدة فورية. كان ممثلو العرب والإسرائيليين، الذين حضروا من الشرق الأوسط إلى المحادثات في واشنطن أو أوروبا، يرون معقولية ذلك الاقتراح، ووافقوا بطريقة غير رسمية علي أن أجدي المشاريع سيكون محطة تحلية مشتركة بين إسرائيل والأردن في الحدود بين ايلات والعقبة. إلا إن هذا لن يكفي للإيفاء بالطلب المتوقع. وستكون هناك حاجة للمزيد منه، وبما أن توفر مياه البحر غير محدود، فإن الحاجة الحقيقية ستكون هي الأموال.ويشير إنضمام دول الخليج إلى محادثات السلام في الشرق الأوسط إلى إمكانية حدوث تقدم، حيث إن تمويل دول الخليج لمحطات التحلية في الشمال سيكون ضماناً معقولاً للحؤول دون نشوب حرب تكلفتها أعلي من ذلك بكثير.

إلا إن تركيب محطات التحلية وتشغيلها ذو تكلفة باهظة، حيث يمكنهم إنتاج كميات محدودة من المياه العذبة والاعتماد علي إمداد الطاقة الثابت، إلا إن الناتج سيكون محدوداً بسبب الأملاح المعدنية في المياه الداخلة إلى المحطات. وليس هناك ما يدهش في أن دول الخليج الغنية بالنفط اتجهت لتحلية المياه لأنهم يملكون الثروة لدفع تكلفة محطات التحلية ومصاريف تشغيلها وإمدادات الطاقة اللازمة للتشغيل، وفوق كل ذلك الحاجة لهذه الاستثمارات المكلفة. إلا إن كل محطة تحلية تبني تكون أسيرة للقدر إذ إنها سهلة التخريب، ويمكن قصفها من الجو أو قصفها من مناطق قريبة من الساحل، كما إن أماكن تعبئة مياه المحطات يجب أن تظل نظيفة، حيث يمكن إعاقة تشغيلها بطريقة بسيطة.

ومن الغريب في دول شبه الجزيرة العربية أنها لا تزال مقتنعة بالاعتماد علي محطات تحلية المياه، بينما لا تهتم بإمكانية استيراد المياه من المصادر المتوفرة بالقرب منها. وكانت الحجة التي تذكر دائماً، هي أن استيراد المياه سيعطي الدولة المصدرة سيطرة علي الدولة المستوردة، وبالمعني الحرفي، فإن الدولة المصدرة تضع يدها علي الصنبور ويمكنها إغلاقه في أي لحظة.

وقد قدّم أحد أقدم الاقتراحات لتصدير المياه في عام 1930م عندما كانت الكويت تعاني من نقص حاد في المياه أدي إلى اضطرابات شعبية. فقدم رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد، عرضاً بتحويل المياه من جنوب العراق بمد قناة خور عبد الله إلا إن شيخ الكويت الحصيف، الشيخ أحمد الجابر الصباح ، رفض العرض لأنه رأي أن هذا الأمر سيمنح العراق سيطرة علي دولته الهشة.. وقد كان نوري السعيد، مثله مثل حكام العراق الآخرين، يؤيد دعوي العراق في الكويت. لذلك استمرت الكويت في الاعتماد علي استيراد مياه الشرب من البصرة والمناطق المحيطة حيث كانت تنقل بالفنطازات عبر الحدود أو بالسفن في شط العرب. وبذلت

جهود لإحياء الفكرة في عام 1953م حيث قدم مقترح بحفر مجري مائي من شط العرب إلي الكويت، لكن الكويتيين هذه المرة كانوا يتخوفون من استخدام القناة لأغراض عسكرية، فكلفوا الخبراء بوضع دراسة فكان أن اقترحت الدراسة تشييد خط أنابيب بدلاً من ذلك.

إلا أن خط الأنابيب واجه الاعتراضات السابقة نفسها، لذا لم يبن الخط، لكن العراقيين والكويتيين وقعوا اتفاقية لضخ 700 مليون جالون يومياً من نهر الفرات. وفي هذه المرة أحس الكويتيون بقدر أكبر من الأمان، لأنه في مقابل المياه العراقية، سيمدون العراق بالكهرباء، وإذا ما حدث أي انقطاع في إمداد المياه، ستكون النتيجة انقطاع الكهرباء في جنوب العراق كله. لكن لم تنفذ هذه الفكرة المعقولة، إذ إن الاشتباكات الحدودية بين البلدين جعلت العلاقات بينهما تسوء لدرجة كبيرة، لذلك لم يكن ممكناً تنفيذ المشاريع المشتركة، وبعد أن تحسنت العلاقات، جاءت الحرب الإيرانية – العراقية فأوقفت كل شيء. وبعد أن غزا العراق الكويت في 1990م وأعلن أن الكويت هي المحافظة التاسعة عشر للعراق، كان أحد أول الأمور التي أعلنها صدام حسين هو الاستمرار في خطة ضخ المياه إلي الكويت . ومما لا يدعو للدهشة أنه بمجرد تحرير الكويت في 1991م قررت أسرة الصباح الحاكمة حظر كل المحادثات بشأن المشاريع التي تربط بلدهم بالعراق.

وهناك أفكار أخرى قليلة تتعلق بتصدير المياه، إذ أجريت دراسات علي بعض منها. وتتعلق إحدي هذه الأفكار بتحويل المياه في خط أنابيب من باكستان عبر بلوخستان إلي محطة الضخ علي الساحل الإيراني. في البداية تنقل بالسفن عبر مضيق هرمز إلي رأس الخيمة وباقي الإمارات العربية المتحدة وعمان، بعد ذلك توضع الأنابيب في قاع البحر. إلا إنه مثل ما حدث بين العراق والكويت، رفض الشيخ زايد المشروع، إذ كانت الإمارات تمول المشروع.

والآن وافقت خمس من دول الشرق الأوسط هي تركيا وسوريا والأردن والعراق ومصر مبدئياً علي التخطيط لربط شبكات الكهرباء في بلدانهم، إلا إنه لم تكن هناك اتفاقية حول المياه. وسيمول الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية الذي مقره الكويت التكلفة الابتدائية وقدرها 185 مليون دولار أمريكي. وإذا ما سار العمل، فإن الشبكة المقترحة ستخدم 150 مليون من السكان، وتعتبر مرحلة أولي للارتباط بدول الخليج التي لديها فائض ومن ثم ربطها بأوروبا عبر تركيا، بينما تربط دول المغرب العربي بالشبكة عبر مصر. ويتوقع أن تعزز الشبكة اقتصاديات الدول المشاركة تعزيزاً كبيراً، والأهم من ذلك، أنها ستبث الثقة المتبادلة التي يفتقدونها كثيراً في الحاضر.

وتري تركيا نفسها قوة عظمي إقليمية في الحاضر وهي مشغولة ببسط نفوذها في جمهوريات آسيا التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي السابق. وأيضاً لها طموحات في بسط نفوذها نحو الجنوب إذ ظلت تركيا لعدة سنوات تسعي لمد نفوذها في العالم العربي لإيجاد توازن لهدفها المتمثل في الحصول علي عضوية السوق الأوربية، ربما ليكون طلبها بالإنضمام أكثر مقبولية. فاقترحت تركيا في عام 1986م خطة طموحة لنقل المياه إلي الدول العربية. والمشروع الذي هو من أفكار تورغوت

اوزال، سينقل المياه من جنوب تركيا إلي دول مجلس التعاون الخليجي الست بالإضافة إلي سوريا والأردن وإسرائيل. وكانت تركيا تري أن المشروع الذي تكلفته 20 بليون دولار أمريكي سيكون وسيلة لتعزيز الأمن في المنطقة. وكان اوزال يري أن خط الأنابيب هذا سيوجد اعتماداً متبادلاً بين دول الشرق الأوسط، إلا إن العرب رأوا أنه مؤات لأحداث صراعات جديدة.

والحكومات العربية حذرة مثلها مثل أي عربي مغالٍ في الحذر من تجار السوق، فهم يرون أن الخطة بدلاً من أن تعزز الانسجام بينهم، ستفيد تركيا فائدة كبيرة بينما تجعل الدول العربية معتمدة علي تركيا، وربما تؤدي إلي خلافات بين الدول المتلقية للمياه، إذ إن الدول التي تقع في نهاية الخط قد تتخوف من إمكانية تخريب خطوط الأنابيب في الدول التي تمر بها ومن المؤكد أن تركيا ستكسب اقتصادياً إذا ما نفذت الخطة، حيث إن الخطة تهدف لضخ 6 مليون متر مكعب يومياً إلى الجنوب وستكون تكلفة المياه للمستهلكين ما يقارب نصف تكلفتها من محطات التحلية. ووفقاً لشركة براون وروت، المقاول المقترح للمشروع ومقرها تكساس فإن خط أنابيب المياه التركي سيكون أكبر مشروع لنقل المياه في العالم. وسيمتد خط الأنابيب من الشمال إلى الجنوب بطول 6000 كيلو متر من بدايته في جنوب تركيا وحتى الطرف الجنوبي لشبه الجزيرة العربية، مع وجود فروع إلى الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة، بينما تنقل الفروع الغربية المياه إلى لبنان وإسرائيل.

وعندما اقترح المشروع أول مرة، رفضته معظم الدول العربية لأنهم رأوا أن مثل هذا المشروع الضخم في الشرق الأوسط سيسهم في بسط الهيمنة التركية علي المنطقة بأكملها مرة أخرى. لكن الحاجة المتزايدة للمياه لم تمكنهم من رفضه صراحة وأيضاً لأنهم لا يستطيعون إغضاب تركيا. وتشككت سوريا والأردن في المشروع، إلا إنهم لم يفعلوا أكثر من تصريح ديبلوماسي ذكروا فيه إنه ليس لديهم حاجة لاستيراد المياه إذ إن مواردهم المائية المحلية كافية لهم ، وإن النقص الذي يحدث لديهم سببه استخدام إسرائيل المفرط للمياه وتحويلها لمياه نهر الأردن ، وهو موضوع ربما يقوّم في اتفاقية سلام الشرق الأوسط العامة.

وبالرغم من الحاجة المتزايدة، كان رأي الحكومات العربية يزداد تصلباً ضد مشروع خط أنابيب المياه، كما أن رأيهم لم يتغير بسير العمل في مشروع جنوب شرق الأناضول والتصريحات المتشددة للسياسيين التركيين. وقد عزز إغلاق تركيا لخط أنابيب النفط البري من العراق أثناء حرب الخليج، التحيز العربي ضد الاعتماد علي الأتراك فيما يتعلق بالمياه. وذكر الناطق الرسمي لسوريا في حديث صريح أن خط الأنابيب لم يصل مرحلة جادة من النقاش، بالرغم من أنهم كانوا حريصين علي استمرارية إمكانية قيام المشروع.

وصرح نائب وزير الموارد المائية الأردن ي، معتز بلبيسي، الذي يقر بأن لمشروع خط الأنابيب المقترح، عواقب سياسية، أن الأردن لم يرفض المشروع كلية ، وكان المسؤولون التركيون في أنقرة يقولون بأن الأمور مع إسرائيل تسير بأفضل من ذلك، وأنهم وقعوا اتفاقية لنقل المياه إلى إسرائيل في أوعية مطاطية ضخمة تسحب عبر البحر الأبيض المتوسط، إلا إن إسرائيل حتى الآن لم توافق علي

مشروع خط الأنابيب بالرغم من أن شمعون بيريز، وزير خارجية إسرائيل صرح بأن الشرق الأوسط(قنبلة جافة) نسبة لنقص المياه، ويبدو أنه كان أحد السياسيين القلائل من خارج تركيا الذين يتفقون مع الأتراك في أن خط الأنابيب سيعزز الأمن ويفتح آفاقاً جديدة للشعوب في الشرق الأوسط. وزاد هذا الموقف من شك العرب الذين يرون بأن تركيا لديها طموحات لإحياء الإمبراطورية العثمانية وأن العرب لا يرغبون في استعادة تلك الحقبة من التاريخ. ويضطر العرب إلي الحذر من الصداقة المتنامية بين تركيا وإسرائيل. إلا إن الدول العربية الأخرى، مثلها مثل سوريا والأردن تحاول أن تكون دبلوماسية في رفضها للعروض التركية، حيث يرون من الناحية العملية، أن التكلفة الابتدائية لخطوط الأنابيب ستكون أكبر من تكلفة انشاء عدد من محطات التحلية الجديدة، وأن أسعار المياه المستوردة من تركيا لن تكون أقل بكثير من أسعار المياه المحلاة، ليتمكنوا من استرداد التكلفة في خلال زمن معقول. وفشلت الاقتراحات التي كانت تدعو لربط إمدادات المياه بعقود النفط، في إقناع العرب لإعادة النظر في رفضهم للمشروع.

وكانوا ينظرون بجدية إلى إمكانية نقل المياه من إيران، إذ إنه أمر أكثر عملية لأن المسافات بينهم وإيران أقل بكثير، كما أنها تتضمن معني سياسيا أفضل، حيث إن دول الخليج تقر بأنه يجب عليها التعايش مع إيران. وكان الطرفان يبدوان متلهفين للقيام بإجراءات لبناء الثقة. والمشروع الرئيس الذي نظروا فيه كان يتمثل في ضخ المياه مسافة 1800 كيلو متر براً إلي ساحل الخليج، ثم عبر أنبوب تحت الماء لمسافة 200 كيلو متر إلى قطر. وقد وقع البلدان اتفاقيات لنقل المياه من نهر قارون في غرب إيران. وتكفلت قطر بدفع تكلفة خط الأنابيب وقدرها 13 بليون دولار أمريكي.

ويبدو أن من سمات شبه الجزيرة العربية أن هناك قليلاً من المسئولين وقليلاً من السكان يقدرون أهمية المحافظة علي المياه. فالمخططون يهتدون بالنظرة العربية للماء علي أنه أحد نعم الجنة. وبالرغم من إن هناك قليلاً من العرب يقبلون حرفياً فكرة أن الجنة واحة مليئة بالأنهار الجارية، تظل للماء سيطرة علي العقل الجماعي وله دور مهم في الشعائر الإسلامية، إذ إن المصلين يؤمرون بالوضوء قبل الصلاة، كما توجد مغاسل خارج كثير من المساجد. لذلك تستخدم أموال النفط في تحويل مدن الخليج والسعودية الغبراء إلى واحات خضراء، وحدائق رعايتها تكلف الكثير، بل وميادين جولف تكلف أكثر من ذلك، ليذكر بالثواب الذي سيناله المسلمون في الآخرة. إلا إن هذه الخطة التي تبدو مقبولة في ظاهرها ولا تضر البيئة، تحمل في داخلها بذور النزاع. فتشجير المدن يحتاج إلى المال والمياه وأيضاً العمالة. وهناك نقص في العمالة في كل دول الخليج، كما أن المواطنين في كل دول الخليج عدا السعودية يشكلون أقلية، بل وحتى في السعودية فإن نسبة العمال الأجانب، واغلبهم يمنيون، وصلت في بعض الأحيان الي 15% من إجمالي السكان. وفي أبوظبي حيث كان الشيخ زايد أول من اهتم بالخضرة، هناك 5000 عامل باكستاني لري وتشذيب وزراعة الحدائق ونظافة الحشائش علي الأرصفة والمساحات المزروعة بالجهنمية والنخيل وغيرها من أنواع الخضرة التي تدهش كل زائر للإمارات العربية المتحدة

حيث أنه يتوقع أن يري مدينة صحراوية. وتعتمد أبو ظبي اعتماداً جزئياً علي تحلية المياه لتلبية احتياجاتها المائية وقد نجحت في الجمع بين تحلية المياه وتوليد الكهرباء، حيث إن إمدادات المياه الجوفية غير قادرة الآن علي أن تساير الطلب علي المياه في المدن الساحلية لأغراض الري وما يعرف بتجميل المدن. كانت المياه، حتي أواخر الستينيات تضخ من آبار واحة العين الي الساحل، والآن انعكس هذا المسار، إذ إن خط الأنابيب نفسه الذي كان ينقل المياه الي ابوظبي صار الآن ينقل المياه الي العين، التي كانت قبل خمسة وعشرين عاماً مجموعة من الواحات الوادعة علي الحدود بين الامارات وعمان الا إنها اليوم صارت مدينة قبيحة مترهلة، أكبر من العاصمة. وقبل عقدين فقط، كان بالمدينة قنوات مائية تحمل ماء رقراقاً بين اشجار النخيل، اما الآن فخط الأنابيب يجلب المياه المحلاة كريهة المذاق من محطات التحلية علي الساحل.

وتستهلك العين 18% من اجمالي إنتاج مياه البحر المحلاة في أبو ظبي وتستهلك ابو ظبي 35% منها، بينما تخلط 47% منها بمياه الصرف الصحي المعالجة لتشجير المدينة. ويبدو أن مشكلة ري الأشجار قد حلت، إلا أن الصعوبات المتعلقة بعمال الري لم تحل بعد. ولزراعة ميل واحد من الأرصفة بالأشجار والحشائش الخضراء، تكون هناك حاجة لعمال أكثر، وهؤلاء العمال يرشون مياهاً كثيرة علي النباتات وأيضاً يستهلكون مياه كثيرة لأغراضهم الشخصية. وهذا يشكل عبء اضافي علي المياه التي يوجد سلفاً افراط في استهلاكها، كما إنه يفرض ضغوطاً أخري علي التركيبة الإجتماعية لمدن الخليج، حيث يجد المواطنون أنفسهم غرباء في وطنهم، وصار كثير منهم يكرهون الكيفية التي تدار بها الأمور وأخبرنا أحد وكلاء السفر العرب في دبي أنه توجب عليه تعلم لغة الأوردو ليستطيع التعامل مع الغالبية من زبائنه. وفي قطر بدأ المسؤولون يتشككون فيما إذا كانت التنمية المتواصلة أمر جيد بالضرورة أم لا، إذ إن مزيد من التنمية يعني مزيد من العمال الذين يحتاجون الي خدمات أكثر والذي يحتاج بدوره الي مزيد من المصانع وبالتالي مزيد من العمال وهكذا. وهي حلقة دائرية يجب كسر إحدي حلقاتها، إذ يتوجب علي الحكومة أن تتوقف في مرحلة ما وتوقف التنمية واستقدام العمالة.

وجاءتهم فكرة واعدة من الفلبين، التي هي إحدي مصادر العمالة لدول الخليج، وتقع بعيداً عنها بحيث أنها لا تشكل خطراً عليهم، إذ اقترح اتحاد لشركات فلبينية وأمريكية تصدير المياه لدول الخليج باستخدام ناقلات النفط التي تعود فارغة من اليابان وقد ذكر مسؤول فلبيني وهو يصف الفكرة علي أنها الجانب الآخر لتجارة النفط بين آسيا والشرق الأوسط، أن بلده يعرض المياه من خزان جوفي عميق للبيع في الخليج باسعار جيدة جداً إذ إن ناقلات المياه ستكون ضخمة بحجم ناقلات خام النفط التي تنقل النفط الي الفلبين واليابان وستتوقف هذه الناقلات بصورة دورية في الفلبين لإجراء الصيانة ووضع السفن في الحوض الجاف وسيتضمن العقد الأول توريد 225.000 متر مكعب من مياه الري يومياً.

وصار الرأي الذي ينادي بوضع حد للزيادة في التنمية والعمالة والموارد يتردد اكثر من ذي قبل منذ غزو الكويت. والنتيجة المؤسفة لهذا الحدث هي أن الفلسطينيين، الذين لم يكونوا من الشعوب المحبوبة للعرب، صاروا مصدر خوف

وشك في كثير من الدول. وبدت منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات، خلال احتلال العراق للكويت، مؤيدة لصدام حسين، لذلك صار الكويتيون يشكون في تعاون الجالية الفلسطينية الكبيرة الموجودة في بلدهم مع الغزاة. وبعد طرد العراق، إنتقم الكويتيون إنتقاماً قاسياً وغير مستحق من كثير من الفلسطينيين، الذين كان أغلبهم مواطنين مخلصين غاية الإخلاص ولم يفعلوا شيئاً يستحقون به العقوبة التي نالوها. بالطبع هناك متواطئون مع الغزاة، وللأسف فإن الكويتيين تذكروا فقط هذه القلة المتواطئة، ونسوا الغالبية الذين لم تكن لديهم أي صلة بالعراقيين، وانتقل هذا السلوك الي دول الخليج الأخري التي تنظر الآن في سياسة الكويت بتقليص الأجانب فيها الي 40% من اجمالي السكان. ولم يكن مصادفة أن ادّعت السعودية أنها ساخطة علي تأييد اليمن للعراق خلال الحرب، واتخذت اجراءات لدفع مئات الآلاف من اليمنيين لمغادرة المملكة الي بلدهم. وبدلاً من أن يكون هذا الاجراء عقوبة لليمن، فإن السعودية خلصته من تجاوزاته السابقة بأن مدته بالعمالة التي يحتاجها داخلياً للمحافظة علي نظام الري القديم فيه.

وشهدت اليمن أسوأ كوارث السدود في الأزمان القديمة عندما انهار سد مأرب في القرن السادس الميلادي، حيث دمرت المساحة المزروعة بعناية، التي استصلحت خلال الألف عام التي سبقت ذلك، وكانت تروي بقنوات حفرت بجهد عظيم، ولديها أبواب تحكم تنظم الري. ووفقاً للاسطورة فإن انهيار السد كان سببه أن جرذاً ازاح أحد الصخرات الضخمة في جدار السد، فغمرت المياه مساحة ضخمة وجرفت مدرجات الزراعة علي الجبال أسفل السد، ودمرت القنوات وأبواب التحكم. وبذلك جرفت شبكة الري بأكملها في ليلة واحدة فدمرت نظام الزراعة المتطورة تطوراً كبيراً التي كانت مصدر الرزق لآلاف من المزارعين وأسرهم.

ويرى طوني ميلروي، المهندس البريطاني الذي يعمل الآن في اليمن، أن يواجه اليمن اليوم كارثة مشابهة ، إلا أن الاختلاف الوحيد هو أنه بدلاً من أن يحدث تدمير المدرجات الزراعية ونظام قنوات الري الدقيق خلال ساعات، فإنها صارت تتدهور تدريجياً خلال العقدين الماضيين. واليمنيون متمرسون في الأسفار، حيث اعتادوا العمل لسنوات طويلة خارج بلدهم قبل العودة إليه ليعيشوا حياة ميسرة بفضل ما ادخروه من أموال، لذلك حين بدأت الطفرة النفطية في إحداث التحول في الخليج اغري ذلك الشباب اليمنيين لمغاردة قراهم للعمل في حقول النفط أو مواقع البناء والتشييد في الدول المجاورة ثم ابتدأ التحول في السعودية، وتوفرت الوظائف التي يمكن الحصول عليها بيسر، فخلت القري اليمنية من الشباب، وفي أحوال كثيرة النساء ، الذين تركوا رعاية وصيانة المدرجات الزراعية والحقول وأعمال المياه للمسنين والعاجزين الذين لم يستطعوا القيام بذلك، فإنهارت المدرجات بدءاً بالأعلي والأضيق والأقل إنتاجية، ثم الأدني منها علي الجبل. واستخدمت الأشجار التي كانت تمنع تعرية التربة في حطب الوقود لأن الحروب والثورات أدت إلي تقويض القوانين التي تمنع قطع الأشجار حيث إن الحشائش لا تنمو دون وجود الظل. وكانت الكارثة تزحف بهدوء إلي القري الجبلية، رغم هطول المطر الغزير المنتظم. ويبلغ معدل الامطار في هذه المنطقة بين 400 – 700 مليمتر في السنة، لذلك فإنها إحدى

المناطق القليلة في شبه الجزير ة العربية التي يمكن زراعة المحاصيل فيها باستمرار دون ري صناعي، الا إن المطر يهطل بضراوة، علي النقيض من ذلك المطر الذي ينقع الارض بانتظام في النصف الشمالي للكرة الأرضية، لذلك إذا لم يُتحكم فيه فإنه يجرف التربة العلوية، ويجري في الأودية أو يتشتت عبر الصخور والصخور الطفلية. كما يجب تخزين والتحكم في توجيه المياه، حيث كان نظام المدرجات والقنوات الدقيق يقوم بهذا الدور، إلا إنه إذا ما انهار أي منها، يتأثر الآخرون، واذا ما قطعت الأشجار في أعلي المستويات فإن تربة المدرجات العليا الخفيفة تجرف عند هطول أول أمطار غزيرة.

وتظهر الجبال التي هي الآن عبارة عن صخور جرداء، في صور أُخذت كل علي حدة ، خلال عشرين عام ، مغطاة بالنباتات، كما تظهر المدرجات المجروفة ورواسب الصخور الطفلية التي تتقاطع عندها القنوات المائية مع جانب الجبل. وبينما استمرت سنوات الازدهار، إلا إنها لم تعن الكثير، حيث إن الشباب ما زالوا يسافرون الي الدول الأخري للعمل هناك، وكانت هناك حاجة دائمة لمزيد من الرجال لأداء الوظائف الحقيرة التي لا يرضي مواطنو هذه الدول بالعمل فيها. وحلّ الركود في شبه الجزيرة العربية وأيضاً في باقي دول العالم، لذلك استخدمت السعودية حرب الخليج مبرراً للتخلص مما كانت تراه فائض عمالة مهاجرة، وتوجب علي اليمنيين المغادرة، ورغم أنهم ذهبوا أولا الي المدن الكبيرة و الصغيرة في بلدهم، الا إنهم لم يجدوا عملاً هناك، لذلك عاد القرويون منهم الي قراهم، وهناك جندوا في المشاريع المحلية التي ربما تعيد اليمن الي عهد الازدهار الذي عاشته في الماضي بفضل أعجوبة سد مأرب. وشجع القرويون بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للإنماء والمبادرة البريطانية للأراضي الجدباء علي إعادة بناء المدرجات الزراعية التي تمسك المياه و توجهها بعناية هبوطاً الي شبكة الري في جانب الجبل، ومع انتشار التعليم الذي يعده المسنون من الرجال في القري صالحاً فقط لحياة المدينة وليس للزراعة، لا يزال الشباب يتحدثون بلوعة عن السنوات الذهبية التي قضوها بالخارج، وهناك جيل جديد يحلم بالسفر بحثاً عن الثروة. إلا إن الركود العالمي والضغط السعودي الصريح لإجبار اليمنيين للعودة الي بلدهم، يعني أنه ليس ثمة شيء يمكن فعله سوي العودة الي حياتهم القديمة. وقد يمثل هذا إنقاذاً لنظام إدارة الارض القديم الفعال، وربما باعادة تأهيل الزراعة التقليدية يمكن تفادي الاضطرابات وسط السكان الذين يزداد عددهم بسرعة.

وربما يثير النزاع الداخلي مصحوباً بالعدوان الخارجي المشاكل في السعودية ودول الخليج الأخري، وربما يساهم نقص المياه في ذلك بطريقة غير مباشرة. وأدي التركيز علي إنتاج النفط والصناعات المرتبطة به إلي نمو ضخم في المدن الكبيرة والصغيرة وهذا التحضر السريع زاد من الميل الطبيعي لسكان الريف لمغادرة قراهم بحثاً عن عمل يدر عليهم دخلاً أفضل. وفي منطقة عسير، في الطرف الجنوبي الغربي الخصيب للسعودية توجد المزارع وعشرات المنازل المهجورة. ووفقاً لاحصاءات حكومية فإن القوة العاملة الزراعية السعودية تتناقص بنسبة 0.9% سنوياً. وفي الوقت نفسه فإن معدل دخل الفرد المرتفع يعني أن هناك طلباً متزايداً

علي السلع المترفة والنوعية الجيدة من اللحوم ولحوم الدجاج وغيرها. الا إنه بتزايد السكان وضخامة القوة العاملة المهاجرة، فإن إنتاج الغذاء في المملكة يتناقص. ففي 1971م كان 55% من الغذاء في السعودية ينتج محلياً بينما الآن النسبة أقل من ذلك بكثير، وربما تكون في حدود 30% فقط.

وتبذل السعودية مجهوداً ضخماً في مجال واحد لزراعة ما ترغب فيه وللقيام بذلك تستخدم مياهاً ستفتقدها الأجيال القادمة بشدة. وفي 1970م بلغ إنتاج القمح في السعودية حوالي 3.5 مليون طن، ويزرع أغلبه في منطقة عسير، حيث يبلغ معدل الأمطار السنوية 500 مليمتر في السنين الماطرة. وربما يكون هذا القمح الأعلي تكلفة في العالم، لكنه من المؤكد الأعلي تكلفة من حيث المياه.

وقد تحققت هذه الزيادة الهائلة في الإنتاج بتكلفة مالية وبيئية عالية، فالسعودية مثلها مثل مصر، تستهلك 90% من مياهها في الزراعة. وفي منتصف الثمانينات، كانت السعودية ثالث أكبر مستورد للغذاء في العالم، لكنها صارت في 1991م سادس أكبر مصدر للقمح في العالم، فإنتاج القمح يتمتع بدعم حكومي ضخم، مع ضمان اسعار للمنتج تعادل اضعاف السعر العالمي، ويقدر استهلاك المياه السنوي بثمانية بليون متر مكعب. والإحصائيات تدل علي ذلك، ففي 1972م خصصت الحكومة السعودية 190 مليون دولار امريكي للزراعة، بينما الآن الرقم هو 1.83 بليون دولار امريكي. وفي الواقع فإن الرقم أكبر من ذلك حيث إن المزارعين لا يدفعون مقابل المياه التي يروون بها أراضيهم. ولولا الثروات النفطية الضخمة لما تمكنت السعودية من تحقيق معدل نمو سنوي للزراعة بلغ 14.6% في المدة بين 1980م و 1990م ، أغلبه من إنتاج الغلال التي زادت عشرة اضعاف في ذلك العقد. وتصدر السعودية في الحاضر فائضاً من القمح يقارب مليون طن في السنة، بعد إيفاء احتياجاتها المحلية، كما إنها لديها اكتفاء من التمر والبيض وستحقق قريباً الاكتفاء في لحوم الدجاج ومنتجات الألبان والخضروات. الا إن كل شيء يعتمد علي المياه وأثبتت الأحداث الأخيرة هشاشة ذلك المورد. فخلال عملية عاصفة الصحراء، لم تستطع السعودية التغلب علي مشكلة توفير المياه لنصف مليون من القوات الاضافية حيث أُجبرت السعودية علي اغلاق عدد من محطات تحلية المياه. وكانت المياه المعبأة تنقل بالطيران من الدول حول المنطقة وغالباً من مناطق بعيدة مثل مناطق البحر الابيض المتوسط. فكانت التكلفة ضخمة، لكنها لم تقدر. وكان هذا العجز يقابله عجز لوجستي أسوأ من جانب العراق الذي لم يستطع توفير مياه الشرب الكافية لقواته في الخطوط الأمامية في الكويت. وقد استسلم كثير من الجنود العراقيين بسبب العطش ضمن أسباب أخري.

ويبلغ حجم الدعم الحكومي الذي أُنفق علي برنامج زراعة القمح في السعودية بليون دولار امريكي في العام، إلا إن الأسوأ من ذلك بكثير كان هو النضوب الفاجع لموارد المملكة المائية، وبالرغم من إستخدام أحدث الوسائل وأيضاً بالرغم من أن كفاءة النظام كانت من أفضل ما يمكن تحقيقه. ويقر علماء الماء السعوديون أنه في بعض المناطق يستخدمون مياه جوفية صخرية عمرها 30.000 عام، وأنه ليست هناك فرصة لتجددها.

ولتحقيق الزيادة الهائلة في إنتاج القمح، اعتمدت السعودية في الغالب علي الخزان الجوفي الموجود علي الحدود الأردنية – السعودية، وكان استخدامها المسرف لهذا الخزان الجوفي القديم غير المتجدد. يعني أنه سينضب بعد أكثر من عشرين سنة أخري بقليل. وإحدي النتائج لذلك، كانت تزايد توتر العلاقات بين الأردن والمملكة وإحساس بالسخط لدي سكان عمان (المكان الذي توزع منه المياه)، الذين كانوا يرون أن هذه المياه كان أحق بها أن تذهب الي شبكتهم الداخلية بدلاً من تبديدها في مشاريع يرونها باذخة في السعودية.

ونشأ الإصرار السعودي علي زيادة إنتاج القمح في 1973م عندما قاد الملك فيصل التحرك لاستخدام سلاح النفط احتجاجاً علي ما كان يراه دعماً امريكياً لإسرائيل. فارتفع سعر برميل النفط من دولارين امريكيين الي 12 دولاراً امريكياً خلال شهور قليلة، وكان ذلك اظهاراً لقوة المنتجين الذين كانوا يقودهم العرب وتشجعهم إيران بشدة. وقصد هنري كيسنجر، الدبلوماسي العالمي الكبير، التأكد من اسماع حديثه للسعوديين والبقية حيث قال: " إذا كانوا يريدون ضربنا بسلاح النفط، فسنضربهم بسلاح الغذاء " وفهم العرب أن المقصود بالغذاء هو القمح. فالولايات المتحدة هي أكبر منتج ومصدر للحبوب، بينما كل الدول العربية آنذاك تستورد القمح. فالخبز الطازج اليومي هو عماد الحياة لكل العرب، والحكومة التي تعجز عن توفيره تسقط سريعاً. وبهدوء أمر الملك فيصل اكثر الملوك السعوديين حكمة، بوضع سياسة زراعية جديدة بتوجيه بعض الاستثمارات الوطنية من الصناعة الي الزراعة وباعتماد اجراءات تهدف لاستمرار المزارعين في الزراعة وأيضاً لزيادة الأرض التي يمكن زراعتها ومساحتها 2.5% من مساحة السعودية البالغة 2.25 مليون كيلو متر مربع. ويبدو أن الملك فيصل لم يكن ينظر الي المياه علي أنها مشكلة، إذ إن دخل النفط المتصاعد سيضمن وجود الأموال لشراء كل الاحتياجات. ولا بأس من بناء محطة تحلية ثم اخري وهكذا. وقد كان الملك فيصل محقاً في كثير من الأوجه. ففي 1970م، كانت محطات التحلية في المملكة العربية السعودية تنتج 23.000 متر مكعب يومياً، والآن تنتج 2.5 مليون متر مكعب من مياه الشرب يومياً، وخصص مبلغ 2 بليون دولار امريكي لإنشاء محطات جديدة في جدة والجبيل وينبع. ومنذ 1970م، بني 200 سد لتجميع الفاقد من المياه، وتضاعف عدد الآبار الي 4.717، بالاضافة الي 1.300 خزان، وقد يبدو أن قناعة الملك فيصل المبررة بأن المال يمكن أن يشتري كل شيء، صحيحة، لكن من المؤسف أنها ليست كذلك. فبالرغم من كل الأموال التي أنفقت والجهود التي بذلت والمباني التي شيدت والآبار التي حفرت ومحطات التحلية الجديدة التي شيدت، لا يزال هناك نقص في المياه في المملكة، إذ يتوجب عليها استغلال مخزونها من المياه الجوفية الصخرية لزراعة القمح ولتوفير مياه الشرب لشعبها، بالرغم من أن 94% من السكان يحصلون علي مياه الشرب من الصنابير.

وبالرغم من المشاعر غير الودية التي سببها استخدام السعودية للخزان الجوفي الموجود علي الحدود مع الأردن ، الا إن الفوراق في القدرات النسبية والعلاقات الودية العميقة بين البلدين، تشير إلي أن ليس هناك احتمال ان يؤدي هذا

الامر إلي نزاع ابداً، إلا إنه سبب كثير من المشاعر غير الودية في الأردن . فعمان تعاني من نقص خطير في المياه، فبالإضافة الي توزيع المياه المقتصد، تتوفر المياه في المناطق المختلفة أحياناً ليوم واحد في الاسبوع. وأدي إحساس الأردنيين بأن مياههم تبدد بالاضافة الي استياء السعودية من دور الأردن خلال غزو الكويت، الي فتور بين البلدين الجارين.

ومثلما هو الحال في كل الدول التي تعتمد اعتماداً كبيراً علي الأراضي المروية لإنتاج الغذاء، ابتدأت السعودية تعاني من نتائج الاستخدام المكثف للاسمدة وتراكم القلويات نتيجة لتركز الأملاح في كثير من المياه المستخدمة. وظهرت الآن المشاكل التي يسببها الري والضخ المفرط، والآن توضع سياسة مائية وطنية تركز علي المحافظة علي المياه. إلا إنه حتى الآن لا يوجد تحكم كبير في المياه، ونتج عن ذلك تدن في نوعية المياه المتوفرة حيث صارت مياه البحر تتسرب إليها علي الساحل.

وساهمت بعض اللوائح في اليمن المجاورة في المشكلة، إذ إن المرسوم الذي يقتضي أن تكون المسافة بين البئر والأخري 500 متر، تعامل معه المزارعون علي أنه تشجيع لحفر مزيد من الآبار وليس العكس، فانهمكوا فوراً في حفر الآبار بعد كل 500 متر، مما أدي الي نضوبها وتجاهل الناس لائحة أخري تقتضي أن يكون حفر الآبار في حوض صنعاء مقتصراً علي 50% من المنطقة، حيث حفر ما بين 20.000 و 25.000 بئر، فهبط مستوي الماء هبوطاً كبيراً. وفي الجارة عمان، التي لديها مخزون من المياه أكبر من ذلك بكثير، وضع تشريع يفرض غرامة علي كل من يحفر بئراً غير مرخصة لكن في كلا البلدين، كما في باقي الجزيرة العربية، فإن اللوائح لا تستطيع أن تغير في المشكلة الرئيسة التي يواجهونها وهي أن السكان يتزايدون بأسرع من تزايد الموارد المتوفرة لهم.

(9)
أحكام الصحراء القديمة والقانون الدولي

من ثنايا السراب الناشئ من الحرارة اللافحة حيث يلتقي وهج السماء الخالية من السحب بالصحراء الطاردة، يخرج بغتة إنسان طويل يرتدي ثياباً سوداء ، يخطو بزهو، ويسير وحيداً. وإذ يتقدم ببطء، يتوتر، وتبرق عيناه بالضغينة حين يصل البئر. وهناك علي البئر رجل غريب يغمر رأسه في الماء ليروي غلته ثم يرفع رأسه في رعب مفاجئ. وبضربة واحدة من سيفه، يقطع الرجل ذو الثياب السوداء رأس الرجل الغريب والماء يقطر منه لأنه أخذ من الماء أكثر من حقه. ويقول الجلاد ذو الثياب السوداء: " إنه يدنس بئري ".

هذا المشهد مأخوذ من فيلم لورنس العرب القائم علي إشارة عابرة في كتاب "أركان الحكمة السبعة"، ورغم إنها حكاية أسطورية، فهي لا تزال تعطي تصويراً حياً للطبيعة القاسية للصحراء، وتحذيراً واضحاً بأن المياه في بيئة الشرق الأوسط القاحلة هي مسألة حياة أو موت. أيضاً يوضح المشهد الصرامة المتصلبة للقوانين والأحكام التي نشأت من عادات الصحراء. فالرجل الظامئ يمكنه أن يشرب من بئر رجل آخر، لكن فقط بالطريقة المتعارف عليها، وهي أن ينزل الدلو في البئر، ويكون الماء في الدلو حقاً له، لكن لا يسمح له بأن يغطس في الماء أو يغمر نفسه بالماء، لأن هذا يدنس البئر.

وتركز تاريخ الأراضي الصحراوية في الشرق الأوسط، لعدة قرون، حول الآبار والمجاري المائية، إذ كانت القبائل تتبع الكلأ بقطعانها، والتجار يسافرون من بئر لبئر وهم يفتحون طرق القوافل العظيمة. وفي هذا القرن، كان العرب والأتراك، بمشاركة البريطانيين والالمان والمصريين واليهود من وقت لآخر، يحاربون للسيطرة علي الآبار علي طرق الصحراء ليحسموا نتيجة الحرب العالمية الأولي في صحارى شبه الجزيرة العربية القاحلة الطاردة.

وبعد ثمانين سنة من ذلك، لا يزال هؤلاء الأعداء القدماء يتحاربون علي الموارد المائية الشحيحة التي تتناقص بسرعة، رغم إنهم الآن مزودون بأسلحة اكثر فتكاً بفضل الثروات التي وفرها النفط، ذلك المورد الذي يعد الماء عنصراً أساسيا له. إن من يتحكم في الماء أو توزيعه سيسيطر علي الشرق الأوسط وكل ثرواته.

ويوضح المشهد السينمائي علي البئر حقيقة أخري هي إن الماء لا يمكن امتلاكه، وإن ما يمكن التحكم فيه هو وسائل نقله وتوزيعه. ويصبح الماء سلعة استراتيجية فقط عندما يكون هناك نزاع حوله، يحرم منه عدو أو يلوث بطريقة لا تخطر ببال أي من ساكني الصحراء. وأحياناً يمكن القضاء علي حضارة بأكملها بتدمير نظام الري فيها، مثلما فعل المغول للفرس أو مثلما يفعل العراقيون الآن لعرب الأهوار. وفي أوقات السلام، أو غياب الحرب، إذ إن هذا هو الواقع الآن في الشرق الأوسط، وهناك أحكام أخري، والآن هناك تطور بطئ لمجموعة من المعايير الأساسية المكملة للعادات التي نجحت لعقود في تنظيم تقاسم الموارد المائية. وعندما يعجز النظام الذي غالباً ما يكون كذلك، يؤدي ذلك الي صراع دموي في

نطاق صغير بين القبائل أو القري. الا إن خريطة الشرق الأوسط تغيرت، فصار لدي القبائل أعلام وحدود وطنية، والعادات والأحكام التي كانت فاعلة يوماً ما في تنظيم تقاسم المياه بين ابناء العمومة والقبائل الذين تربطهم رابطة القربي، لم تعد كذلك بعد أن صار ابناء العمومة دولاً ذات سيادة. والزيادة علي الطلب للماء للزراعة والصناعة والملاحة النهرية والاستخدامات البلدية والمنزلية في السنوات الأخيرة لم تقابلها زيادة مماثلة في اهتمام الخبراء والاكاديميين في مجال العلاقات الدولية. وقد أدرك القليلون الذين اهتموا بالمشاكل الجديدة إنها مسألة وقت قبل أن يصبح الماء سلعة قيمة لكثير من المجتمعات والأمم في عدد من مناطق العالم. والشرق الأوسط ليس هو المكان الوحيد الذي توجد فيه الأزمات والنزاعات حول المياه، لكنه المنطقة التي يصل فيها احتمال النزاع حول الماء اقصي مداه، وأيضاً المنطقة التي لديها تاريخ طويل من الحروب والنزاعات الحدودية بالإضافة الي وجود النفط، وكل ذلك يجعل الحاجة ملحة لاتفاقيات دولية ملزمة، بالرغم من إن التاريخ لا يعطي ثقة كبيرة في أن القوانين الدولية تمكن من تفادي الحروب في المنطقة وما يعقد الأمور، أن المنطقة عموماً تعامل ككل واحد، بالرغم من إنها مليئة بالقيم المتعارضة التي تتراوح ما بين قيم الصحراء التي شكلتها احتياجات البدو، إلي أفكار الرعاة في السهول والمزراعين وسكان الحضر في المناطق القليلة الغنية بالمياه. وتأسست الأحكام الإقليمية والمحلية، بصرف النظر عن مدي ما يبدو من عصريتها، علي القيم الناشئة من العادات الدينية والاجتماعية، ونتيجة لذلك غالباً ما تكون اكثر تشدداً من أكثر قوانين الدولة صرامة.

وغالباً ما تتعارض مجموعة من القوانين العرفية مع القوانين واللوائح الجديدة التي فرضها الحكام والمستعمرون علي الدولة وعدلتها مرة أخري الكيانات الجديدة التي أنشئت مؤخراً. وأحد الأمثلة هو ما يحدث في الضفة الغربية، حيث إن الاحتلال العسكري الاسرائيلي إنتقائي في تطبيق القانون العثماني أو الأردني أو الأوامر العسكرية الجديدة، مما يزيد من عبئه ويعمق الاحساس بالاضطهاد لدي الفلسطينيين، الذين يرون، ويبدو أن لديهم دليل جيد، أن المحتلين الاسرائيلين يستغلون مجموعة من اللوائح المتوفرة لهم لحرمان الفسلطينيين من نصيبهم المستحق من المياه. وذكر المستشار القانوني أنيس القاسم أنه يوجد قانون يخصص لكل فلسطيني في الضفة الغربية أقل من ملء خمسة عشر حوض حمام حصة سنويةً. ويضيف أنه توجد مجموعة من الأحكام الأخري تسمح للجيران من المستوطنين غير الشرعيين بملء مسابحهم من الموارد المائية نفسها.

وتعكس الخلافات بين الدول حالة الأوضاع نفسها، حيث يسعي الأقوي لفرض ارادته علي الأضعف. وبدون اتفاقيات لتقاسم المياه يمكن لدولة ما أن تحد من تدفق المياه إلي الدول الأخري، مثلما فعلت تركيا لسوريا والعراق في 1990م ، عندما اوقفت تدفق مياه نهر الفرات لتعبئة سد اتاتورك. في الوقت نفسه تلقت مصر تقارير تفيد بأن اسرائيل تساعد اثيوبيا علي بناء سدود علي النيل الازرق ، مما يهدد مستويات الماء في الوجه القبلي لمصر إلا إن الدبلوماسية سادت في كلتا الحالتين

وحلت المسألة حلاً سلمياً في ذلك الوقت. لكن امكانية النزاع لا تزال موجودة ولم تختف بعد.

وفي نهاية 1992م، حدد قاضي المحكمة العليا المصرية موقف بلاده حين قال : "لا يمكن تطبيق أي قاعدة دولية صارمة علي كل الدول النهرية علي حد سواء" . وسُئل القاضي نفسه، الذي ينتمي إلي الدوائر القانونية العليا في مصر، عن المساعدة الخارجية، أي المساعدة الإسرائيلية لاثيوبيا لبناء سدود علي النيل الازرق، فلم تترك إجابته مجالاً كبيراً للشك فيما يتعلق بالكيفية التي تفسر بها مصر القانون الدولي حينما يكون الأمر متعلقاً بالنيل، حيث رد القاضي: "لن تسمح مصر ابداً أو تقبل بناء أي مشاريع تؤثر علي تدفق النيل أو علي الكمية التي تصل مصر".

وبالطريقة نفسها فرض الاتراك تفسيرهم القانوني الخاص للوضع عندما ادعوا أن الفرات نهر تركي يقع داخل الحدود الوطنية. وصرح المسؤولون التركيون، متبنين الخط الذي ارساه سليمان ديميريل "لم نتحدث مع العرب فيما يفعلونه بالنفط في بلادهم، لذلك لا يجب أن يتحدثوا معنا فيما نفعله بالمياه في بلدنا".

فبالإضافة إلي تقليل خطر النزاع، هناك سبب آخر اليوم لتنظيم القوانين التي تحكم استخدام الموارد المائية. فالمواضيع البيئية تشير إلي الحاجة الماسة لإيجاد توازن بين الاستخدام الأمثل للموارد المائية والاهتمام بالبيئة وأيضاً الحاجة إلي ادخار الموارد للمستقبل. وهناك حاجة للقوانين الدولية لحماية المياه من تجاوزات الإنسان وأيضاً لحماية مناطق التماس، إذ إن المشاريع في منابع الأنهار الدولية يمكن أن تؤثر تأثيراً واضحاً علي المشاريع في مصب الأنهار. مثال ذلك، تؤثر المشاريع التركية والسورية علي الفرات ودجلة علي كمية ونوعية ونوع المياه التي تصب في الخليج الفارسي، وبذلك تؤثر علي بيئة الدول التي تقع جغرافياً خارج حوض النهرين.

واليوم فإن موضوع استخدام المياه، يلفت نظر المحامين الدوليين الذين سريعاً ما يكتشفون امكانيات الربح في الأعمال الجديدة. وهناك الكثير الذي يمكن عمله، إذ لا توجد موجهات دولية فيما يخص تقاسم المياه بين الدول، الذي يترك للمحاكم الدولية لتبت فيه حسب قوة الحجج القانونية، اذا ما وصلتها القضية، وغالباً ما يترك الأمر للعسكريين في الميدان لاتخاذ القرار في الشرق الأوسط.

وتعتبر محاولات اتحاد القانون الدولي ولجنته المعينة من قبل الأمم المتحدة لمعالجة موضوع تقاسم المياه بين الدول، حديثة إلي حد ما، إذ بدأت جهودها في مؤتمر هلسنكي في 1966م. وكانت خطة جونستون هي أول محاولة جادة لتنظيم تقاسم المياه، حيث دعت إلي الاشراف الدولي الدائم علي حوض نهر الأردن ، بما فيه تقاسم المياه واجازة المشاريع الجديدة وتسوية النزاعات. ويعود الفضل في معالجة الموضوع بفاعلية أكبر إلي البنك الدولي الذي أسس بعد الحرب العالمية الثانية لتطوير أسلوب عقلاني فاعل لاستغلال الموارد الطبيعية. وبنهاية 1991م، قدم البنك قرضاً بقيمة 19 بليون دولار أمريكي للري والصرف الصحي وقرضاً آخر بقيمة 3 بليون دولار أمريكي لمشاريع التوليد المائي للكهرباء، أي باجمالي كبير قدره 13% من جملة اقراض البنك. ويقول مسؤولوا البنك الدولي إنهم يرون أن

النشاطات المتعلقة بالمياه ستزيد ، إذ إن دراساتهم التي يعترف لها بأنها الأكثر شمولاً ودقة، تشير الي أن اثنين وعشرين بلداً لديهم موارد مائية متجددة تحقق نصيباً للفرد أقل من 1000 متر مكعب، وهو المستوي المتفق عليه للدلالة علي نقص المياه. ويدعي أن البنك الدولي قد وضع العمل الأساسي للقواعد والمبادئ التي تحكم المعاهدات والاتفاقيات بين الدول التي تشترك في مجري مائي، وذلك من خلال ممارساته، وأن عمله هذا يجب أن يكون قاعدة مهمة لوضع قانون دولي.

وتطورت قواعد البنك الدولي نتيجة للضرورة الاقتصادية، إذ إن البنك كان عليه ضمان عائد لائق من إستثماراته، ولتحقيق ذلك، كان علي البنك ضمان وجود موارد مائية لتنفيذ المشروع .ووفقاً لجاي لوموينج أحد كبار مستشاري البنك للزراعة والموارد المائية، فإن ما ييسر الأمور للبنك هو الإرادة السياسية للتعاون في الدمج الدولي لتنمية أحواض الأنهار. وصرح لصحيفة كريستيان سينس مونيتر في 1990م، أنه لا يمكنهم تقديم التمويل إلا اذا كانت هناك اتفاقية بين الدول المختلفة.

ووضع الموجه الإجرائي الأول لموظفي البنك الدولي في 1956م، في الوقت نفسه الذي كان جونستون في الشرق الأوسط يضع خططه الطموحة، وكان الأمريكيون، بإلحاح من البريطانيين يضغطون علي البنك الدولي لرفض طلب مصر لتمويل السد العالي في أسوان. وفي 1949م كانت سياسة البنك تتمثل في تفادي تقديم القروض للمشاريع التي تتضمن مياهاً متنازع عليها، إلا إنه وجد أن هذه السياسة لم توقف تقديم الطلبات له. ومثل نظام الإندوس اختباراً للبنك، حيث كانت الهند تريد بناء خزان بهاكرا ومشروع نانجال، بينما كانت باكستان تريد بناء سد السند الأدني. لذلك إتجه البنك، عند تقديم القروض الي الطلب من الدول النهرية التوصل الي اتفاقيات لإستخدام مياه الأنهار الدولية قبل أن ينظر البنك في أمر تمويل المشروع. وطبق نفس المعيار علي مصر والسودان في 1956م وسوريا وتركيا في 1950م.

ومثلما بين التاريخ، فإن هذه السياسة يمكن أن تكون ناجحة فقط اذا كانت الدولة التي تباشر المشروع ليس لديها وسائل لتمويله، سوي البنك الدولي. وفي الواقع، ذهبت مصر إلي الاتحاد السوفيتي ولم تعر البنك الدولي اهتماماً عندما طلب منها التوصل إلي اتفاقيات مع جيرانها، بينما اعتمدت اسرائيل علي التمويل من مصادر يهودية غربية لبناء ناقلها المائي الوطني المثير للجدل. وفي الثمانينات، الحقت تركيا اضراراً كبيرة باقتصادها عندما مولت مشروع تطوير الفرات بدلاً من محاولة التفاوض مع سوريا والعراق، وأيضاً جلبت علي نفسها الحرب الكردية الدموية.

وواجه البنك الدولي معضلة أيضاً عندما لم يكن بالامكان تأجيل مشروعات التنمية إلي حين تتمكن هيئات القانون الدولي من تسوية النزاع. ومثال ذلك مشروع الغاب في سوريا في 1950م، الذي كان يتضمن تجفيف منطقة مستنقعات مساحتها 32.000 هكتار وتحويلها الي أراضي مروية، وأيضاً تحويل 13.000 هكتار من الزراعة المطرية إلي الزراعة المروية وكان البنك يأخذ في الاعتبار أربعة مناهج مختلفة :

1. التعامل مع النهر وحوضه كوحدة واحدة والنظر في المشاريع فقط إذا كانت تشكل جزءاً من مشروع شامل.
2. طلب موافقة الدول النهرية.
3. إتباع مبدأ الإستخدام الراسخ والإقرار بالحقوق الراسخة فقط .
4. إتباع المنهج المرن والتعامل مع كل مشروع علي أساس مزاياه وآثاره الظاهرة.

وفي حالة أن اختار البنك المنهج المرن، فإنه يرسي بذلك سابقة تساعد البنك في تأسيس موجهاته، وأيضاً يمكن إستخدامها نموذجاً للاتفاقيات المستقبلية. وللبنك ثلاثة إعتبارات للتوصل إلي قرار تمويل المشروع، وهي أن لا يكون هناك تهديداً للمشروع من دول المنبع، وأن لا تتمكن دول المصب من إيداع اعتراض جوهري لدي البنك تدعي فيه بأن المشروع يسبب اضراراً لاستخداماتها القائمة، وأن لا تتمكن دول المنبع أو دول المصب من إيداع اعتراض جوهري يتعلق بالاضرار للاستخدامات المتوقعة. وكان البنك مصمماً علي أن لا يسمح لأي بلد آخر في المجري المائي برفض المشروع، ولضمان ذلك أجري دراسة شاملة للجوانب القانونية والفنية ليتمكن من تقديم استشارات مستنيرة بأن لا ينظر في الاعتراضات التي يعوزها الدليل. والنتيجة التي توصل إليها البنك هي أن ليس هناك خطر حقيقي علي المشروع من بلدان المنبع إذ إن وادي النهر في إتجاه المصب يستفيد من المشروع بالتحكم في فيضانات الشتاء، وبذلك يكون هناك تدفق كافي للمياه في الصيف خلف المنطقة التي ستجفف بموجب المشروع.

تأخر ذلك لثلاثة عقود قبل أن تأتي المساهمة الإيجابية التالية، هذه المرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة. ففي 15 ديسمبر 1980م، صوتت الجمعية بالموافقة علي قبول القرار رقم 35 / 136، الذي مهد الطريق للجنة القانون الدولي لصياغة نظام أساسي ينظم الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية. وعرضت اللجنة علي الجمعية العامة مسودة مكونة من سبع عشرة مادة، حيث ما تزال موضوعاً للنقاش والتعديل. وهذا لا يدهش، إذ إنه معني بتنظيم استخدام المياه من الموارد المشتركة، وضمان الإستخدام العادل، وتنظيم المشاركة في المعلومات وتبادلها، وحماية البيئة وتقليص التلوث، وتوفير معايير قانونية أساسية للتحكم في تدفق الأنهار، وضمان أمن المياه والمنشآت المائية، وتسوية نزاعات المياه القائمة، وتقليل امكانية نشوء نزاعات جديدة.

واجهت لجنة القانون الدولي مثلما حدث للبنك الدولي ، صعوبات قانونية وفنية وسياسية،. ومثال ذلك، هناك مشكلة التعريفات ويعد إيجاد مصطلح يضع تعريفاً دقيقاً للمورد المائي الذي يعبر الحدود بين الدول، عملاً نمطياً اطلق عليه إسم "مياه التماس"، "المورد غير الوطني"، "المورد الحدودي"، "المورد التعاقبي"، "مورد وراء الحدود ". ويضاف إلي ذلك بعض المفاهيم والكلمات المستخدمة لوصف الأنهار التي قد تشير في المستندات نفسها أو في المستندات القانونية أو السياسية ذات الصلة إلي المجري المائي نفسه، مثال ذلك، "حوض النهر"، "حوض تصريف"، "نهر دولي"، "نظام نهري"، "مجري مائي دولي" و "نظام مجري مائي دولي".

ولا تزال كل هذه المصطلحات مستخدمة، خاصة مفي الحالات التي يتعمد فيها طرف أو أكثر في النزاع محاولة التشويش. وتمكن اتحاد القانون الدولي في اجتماعه الواحد والخمسين في هلسنكي في 1966م من اعتماد مصطلح "حوض التصريف" ووضع تعريفاً له: "حوض التصريف الدولي منطقة جغرافية تمتد عبر دولتين أو أكثر المحددة بحدود خط تقسيم المياه لنظام المياه بما فيه المياه السطحية والجوفية التي تتدفق في حدود مشتركة. ويعتبر هذا تقدم. وعندما وصل الأمر الي موضوع الخزانات الجوفية التي لا يمكن تحديد حدودها بيسر، صار الأمر أكثر تعقيداً. ولأن هناك نزاعات حول الكثير من الحدود في الشرق الأوسط، فحتي لو كان من الممكن وضع اتفاقية، فإنه من الصعب تبيُّن كيفية تطبيقها أو الجهة التي تطبقها.

وتعد مسودة الاتفاقية التي تحتوي علي سبع عشرة مادة وتعرف أيضاً بمبادئ هلسنكي لاستخدام الأنهار الدولية، خطوة كبيرة إلي الأمام، ويراها الكثيرون نقطة إنطلاق جيدة لوضع قانون دولي للأنهار العابرة للحدود والمجاري المائية، حيث تضمنت هذه المواد المبادئ القانونية الموجودة التي تتفق عليها كثير من الأمم. لكن هناك أيضاً إنتقاد لما أغفلته هذه المواد، خاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط. وكان الإهتمام الأكبر يتعلق بمسألة قانونية تحويل المياه خارج حوض النهر، مثال ذلك، ما فعلته اسرائيل بنهر الأردن والليطاني أو اليرموك، وعرض مصر لنقل مياه النيل لاسرائيل، وعرض تركيا لبيع مياه الفرات لاسرائيل والأردن ودول الخليج، وأيضاً اقتراح باكستان بنقل المياه الي الإمارات العربية المتحدة. وعجزت الإتفاقية المقترحة في تقديم موجهات فيما يتعلق بالمشاركة في تكاليف جمع المعلومات المائية الدولية، وأيضاً فيما يختص بالمشاركة في المعلومات وكذلك تنظيم التعاون للتحكم في تدفق الأنهار.

وأسست الاتفاقية علي أربعة مبادئ أساسية في القانون الدولي أُجيزت في الاجتماع الثامن والاربعين لاتحاد القانون الدولي في سبتمبر 1958م في نيويورك. وتنص هذه المبادئ علي أن أي نهر أو نظام بحيرة يصرف في حوض واحد، يجب أن يُعامل كوحدة متكاملة وليس كأنظمة منفصلة، إلا إذا تم الاتفاق علي ذلك في معاهدات واتفاقيات منفصلة، ولكل دولة في النظام الحق في استخدام عادل ومعقول للمياه داخل النظام الذي يصرف في الحوض، ويجب علي الدول المشتركة في الحوض احترام الحقوق القانونية للدول الأخرى والذي يعني بدوره واجب منع الآخرين من انتهاك حقوق الدول النهرية.

ولم تصبح هذه الموجهات قانوناً ملزماً يمكن أن يردع المعتدي من اغتصاب مورد مائي، كذلك لا يمكن استخدامها لتهدئة نزاع مائي متوقع. وصارت مبادئ هلسنكي قاعدة مجدية لتسوية بعض النزاعات في الحالات المختبرة قانونياً، وأيضاً ربما كان لها تأثير علي بعض الأطراف الذين كانت لديهم الرغبة في وضع اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف تتعلق باستخدام المورد المائي المشترك. فالمشاكل القانونية ضخمة ولا تتعلق فقط بالاستخدام المتحذلق للمصطلحات القانونية، إذ إن هناك اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية بالإضافة إلي الصعوبات الكبيرة التي تكتنف التفسير الديني لقوانين المياه خاصة في الدول الإسلامية.

وبحلول الاجتماع الثالث والأربعين للجنة القانون الدولي في يونيو 1991م، زادت مواد مسودة الاتفاقية المقترحة للاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية من سبع عشر مادة في 1980م إلى اثنين وثلاثين مادة. ورأي المحامون الدوليون، بما فيهم كثيرين من الشرق الأوسط، أن هذا يعد نتيجة ناجحة للمهمة التي كلفتهم بها الأمم المتحدة في 1970م. وكالعادة أرسلت المواد إلى الدول الأعضاء عبر الأمين العام للأمم المتحدة، لإبداء تعليقاتهم وملاحظاتهم. وعند كتابة هذا الكتاب، ردت فقط حفنة من الدول علي ذلك، ليس من بينها أي دولة من الشرق الأوسط.

وإحدي الظواهر المهمة هي التغير الذي طرأ علي اهتمام المسودة، إذ إن المسؤولون عن ذلك عادة ما يعكسون اهتمامات بلدانهم. وتضمن ذلك مبدأين متعارضين، أولهما يشير إلى حق الدولة النهرية في الاستخدام العادل والمعقول المنصوص عليه في المواد 5 و 6، والثاني يتعلق بالتزام كل الدول النهرية بأن لا تسبب ضرراً مقدراً باستخدامها للمياه، المنصوص عليه في المادة 7. وليس هناك ما يدهش أن رأت دول المنبع أن المبدأ الأول أكثر أهمية لأنه يحقق لهم أكبر المنافع، بينما تركز دول المصب، التي فيها يبدأ التطوير، علي المبدأ الأخير، لأن دول المصب النهرية خاصة تلك التي بالقرب من البحر، تعد تاريخياً أكثر تقدماً تكنولوجياً وديمغرافياً واقتصادياً من دول المنبع، ومصر والعراق أمثلة واضحة لذلك.

ولوحظ وجود مبدأ ثالث يمكن أن يردم الفجوة الضخمة التي أوجدتها التناقضات بين المبدأين المتعارضين. وتنص المادة 8 علي التزام عام بالتعاون لتحقيق الاستخدام الأمثل والحماية الكافية للمجاري المائية الدولية. وبما أن التعاون في الشرق الأوسط لا يزال أملاً أكثر منه واقعاً، فمن الطبيعي الاستنتاج بأن العلاقة بين الالتزام الأول والثاني، أي الاستخدام العادل ومنع وقوع ضرر مقدر، ليست خالية من الخلاف.

فبلد مثل الأردن ، بلد منبع نهري بالنسبة لإسرائيل، من الواضح أنه سيستفيد من المبدأ الذي يعطي الأولوية للاستخدام العادل للمجري المائي، أي نهر الأردن . إلا إن محاميي القانون الدولي وعلماء الماء في الأردن يهللون للتركيز الحالي علي منع وقوع ضرر مقدر. وذكر أحد المحامين الأردنيين الذي هو أحد مستشاري الملك حسين أنهم فرحوا لمصر، الشقيقة الكبرى، التي ستكون أول المستفيدين من هذه القاعدة. ويبدو أن المنطق الغربي الذي يضع مصلحته أولاً ، اخفق في الشرق الأوسط. وليس هناك شك كبير في أن إسرائيل ستستخدم هذا المبدأ لمنع الأردن من تنفيذ المشاريع التي تؤثر علي نصيب إسرائيل من المياه. إلا أن هذا، بالقدر نفسه، سيعطي الأردنيين الحق في استخدام مثل هذه المبادئ ضد سوريا. وما يفكر فيه الأردنيون أكثر تعقيداً من ذلك، إذ إنهم يرون أن مبدأ منع وقوع ضرر مقدر سيمكن مصر من ايقاف إثيوبيا من التدخل في مياه النيل الأزرق، وربما يضاف إلي ذلك أن اكمال قناة جونقلي سيمكن مصر من إحياء فكرة تحويل نسبة 12% من مياه النيل سنوياً إلي فلسطين وإسرائيل، ويري الأردنيون أيضاً أن ذلك سيضع حلاً نهائياً

لمشاكل وادي نهر الأردن وسكانه، أي الفلسطينيين والإسرائيليين والأردنيين علي حد السواء.

والاهتمام الرئيس في الشرق الأوسط يتعلق بالإدراك بأن لوائح وتوصيات لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي غير ملزمة، وأن هناك تشويش كبير حول تفسير ومقصد حقوق المياه خاصة إذا كان هناك استخدام مشترك بين دولتين لمورد مائي واحد، سواء كان نهراً أو مياهاً جوفية تمتد عبر الحدود الوطنية. ويقر أعضاء لجنة القانون الدولي بأن التعارض بين الالتزامات يحتم أن تتمتع القواعد بنوع من المرونة لتعطي الدافع للمفاوضات بين الأطراف الراغبة، وهي نتيجة مماثلة تماماً لتلك التي توصل إليها البنك الدولي قبل ذلك بكثير. وحتى الآن في الشرق الأوسط، فإن المفاوضات عموماً يراها الأقوى وسيلة لتكريس الوضع القائم، أو لتأجيل الأمور المحتومة إلي أجلٍ غير مسمي، ويراها الأضعف وسيلة للحفاظ علي إنتباه العالم لمشكلته، علي أمل أن يتغير الوضع القائم لمصلحته يوماً ما.

ذكر نابليون مرة أن المعاهدات تغفل أشياء أكثر مما تتضمن. فالمسودة الأخيرة للجنة القانون الدولي التي تحتوي علي اثنين وثلاثين مادة، أغفلت بعض الأشياء. وأحد هذه الأشياء هو تحويل المجري المائي خارج حوضه الطبيعي، مثال ذلك، ضخ إسرائيل للمياه من أعالي نهر الأردن عبر الناقل الوطني إلي صحراء النقب وأحد الإنتقادات الموجهة للمسودة الأخيرة هي انها لم تخصص دوراً فاعلاً للمنظمات الموجودة لإقناع الدول النهرية بتنفيذ التوصيات الخاصة بتبادل المعلومات التي تعتبر مهمة للمساعدة في الاستعدادات للفيضانات أو الجفاف. والنقد الثالث يتعلق بعدم كفاية النصوص للتعامل مع النزاعات ذات الصلة بالمياه الجوفية المحتجزة. وبينما تعرف المادة (2) المجري المائي علي أنه نظام مياه سطحية وجوفية تشكل بموجب هذه العلاقة الطبيعية وحدة تتدفق في حدود مشتركة. وهنا لم تشر المسودة إلي المياه المحتجزة مطلقاً. إلا إن هذا يمكن أن يؤدي إلي نزاع في الأوضاع القاحلة للشرق الأوسط. ومثال ذلك، المصريون ليسوا سعيدين بخطة العقيد القذافي فيما يخص النهر الصناعي العظيم، لأنهم يتخوفون من أن يؤدي نقص الدراسات الملائمة من قبل الليبيين إلي تأثير ضار بالخزان الجوفي الغربي. وبالقدر نفسه، إتهم وزير الزراعة الأردني السعوديين بتجاوز حصتهم من الخزان الجوفي المشترك الذي يعبر الحدود بين البلدين.

ويساعد غياب تفسير واضح للقانون الدولي في مناطق النزاعات حول الماء فقط علي تفاقم الوضع المتوتر سلفاً وتكريس غياب التوازن في استغلال الماء، الذي ينتج غالباً من أن دولاً معينة تكون سائدة عسكرياً وسياسيا. وهكذا فإن دول المصب لا يمكنها الاعتراض علي التفوق العسكري لدول المنبع، مثلما هو الحال في قضية العراق ضد تركيا. وتستخدم دول المنبع القوية قوتها العسكرية للحصول علي أكثر من نصيبها المستحق من المياه المتوفرة، ويواظبون علي التلميح بأنهم قد يقومون بأعمال تهدد استقرار دول المنبع إذا ما حاولوا إنشاء مشاريع مائية علي المجري المائي المشترك، مثال ذلك، إسرائيل ضد الأردن ولبنان وسوريا وفلسطينيي الضفة الغربية، ومصر ضد إثيوبيا والسودان.

وتري الدول الضعيفة عسكرياً أو سياسيا التي قد تشعر بأن العالم لم يعر سمعاً لمظالمها، وأن مواردها المائية تتناقص بسبب الاستخدام غير العادل من قبل دولة مجاورة قوية. وفي الوقت نفسه، يتزايد سكان هذه الدول، مما يجعلهم، في نهاية الأمر، يواجهون أزمة لا يمكنهم تفاديها إلا بربط موضوع المياه بشيء آخر قد يحث التدخل الدولي. وهكذا قد ترغم القوي العظمي والمنظمات الدولية في نهاية الأمر علي التدخل لإيجاد تسوية شاملة تتضمن كل القضايا، بما فيها المياه، في الشرق الأوسط.

وحسب رأي أبسط من ذلك، فإن الدول التي لا يسمح لها وضعها علي إرغام الجيران الأقوياء علي إيجاد تسوية عادلة لاستخدام المياه، قد تبدأ حرباً تهدد المصالح الغربية، مما يجبرها علي التدخل. وبما أنهم لا يستطيعون بمفردهم كسب الحرب ضد الجار الذي يهدد إمداداتهم المائية، فإنهم يوجدون وضعاً غير مستقر يؤدي إلي نزاع إقليمي عام. وفي هذا النزاع، تأمل الدول الأضعف في تحقيق هدفين، أولهما، ضمان إيجاد حلفاء ضد دولة جارة قوية، وثانيهما، إرغام المجتمع الدولي علي الدخول في الحرب، ويؤدي هذا إلي أن تصبح قضايا المياه علي جدول الأعمال لإيجاد تسوية عامة لها.

وأحد الأمثلة علي ذلك كان عندما دعت إثيوبيا إسرائيل لمساعدتها في ما بدا أنه مشروع لبناء خزانات علي النيل الأزرق. فالمشاركة الإسرائيلية تقلل من خطر الاعتداء المصري علي المشروع لأن المصريين يخافون من الإخلال بالسلام مع إسرائيل الذي دام خمسة عشر عاماً. والمثال الآخر يتعلق بسياسة النظام الأصولي الحالي في السودان الذي يأوي ويساعد الإرهابيين الإسلاميين الناشطين في جنوب مصر. ويري السودان أنه إذا أثار حرباً أهلية صغيرة في جنوب مصر، يصبح يسيراً عليه إقناع القاهرة، بعد إضعافها، لتسوية نزاعات المياه بالتحكيم الدولي وليس بقوة السلاح المصري.

ويمكن للمحامين المتمرسين من استغلال دقائق وثغرات القانون الدولي ليعوقوا أو لييسروا إحراز أي تقدم. وفي الشرق الأوسط هناك قدر من الصعوبات وإمكانية التشويش بالإضافة إلي إمكانية الخطأ والتأخير، الذي حدث للوكالات الدولية حسنة النية من قبل بسبب الدين. فالإسلام الذي بعث في شبه الجزيرة العربية يهتم اهتماماً كبيراً بالماء ويجعله مركزياً في شعائره. ففي القرآن والحديث وهو الروايات المنقولة عن أقوال وأفعال النبي (ص)، يتكرر استعمال الماء مجازاً. والصورة الإسلامية للحياة قد تمثل بمسافر في الصحراء، يزداد إعياؤه وهو يكابد للوصول إلي الواحة، وجنة المسلم حديقة مزدانة بالأنهار والمياه الجارية. إلا إن الإسلام ليس وحدة واحدة، وأيضا ليس المعتقد الوحيد في المنطقة، ولذلك يوجد خليط من العادات والممارسات، ومعايير منفصلة تحكم استخدام المجاري المائية المشتركة. وغالب المنطقة يحكم إما وفقاً للقانون الإسلامي، أي الشريعة، أو لقانون متأثر بها، فتأثير الإسلام، علي سبيل المثال، كان له أثره علي مفاوضات الوفد الفلسطيني في اجتماعاتهم مع المسئولين الإسرائيليين.

ولفظة الشريعة مشتقة من لفظة عربية متعلقة بالماء. ووفقاً للمعجمي العربي ، ابن منظور، في القرن الرابع عشر، فإن الشريعة هي المورد الذي يهبط منه الإنسان إلي الماء. وفي عصر ما قبل الإسلام، كان العرب يفهمون الشريعة علي أنها مجموعة من الأحكام التي تنظم استخدام المياه، أي شرعة الماء، التي تسمح للناس بالشرب. ويري العلماء أن اللفظة توسع استعمالها بعد ذلك لتشمل معني أوسع، أي القوانين واللوائح التي هي هبة من الله ليستقر في أيمان المسلم أن الماء هو أطهر وأقدس هذه الهبات.

واستمرت مركزية المياه لدي العرب منذ عصر ما قبل الإسلام إلي يومنا هذا. وكانت قصة هاجر معروفة قبل أن يُوحي بها إلي النبي (ص)، لكنها موجودة في القرآن، وتحكي كيف أن هاجر تركت مع طفلها إسماعيل في الصحراء تحت سفح جبل عرفات. وإذ شارفت علي غياب الوعي من العطش والحر، وضعت إسماعيل، الذي كان في كرب مثل أمه، علي الأرض. وفي نوبة من الألم، صار الطفل يضرب برجليه علي الرمل كاشفاً في نهاية الأمر عن رقعة رطبة، وجدت هاجر بها ماء. واليوم يشتاق كل مسلم تقي لزيارة مكة والشراب من بئر زمزم التي كشف عنها إسماعيل.

وترتبط أحكام الشريعة حول الماء عامة بتلك الخاصة باستخدام وملكية الأرض. ويقسم معظم الفقهاء المسلمين الأرض إلي فئتين، الأرض المسكونة، المستخدمة، المملوكة أو المعمرة قانونياً، والأرض الميتة، القاحلة المهجورة التي لم يملكها أحد، ولم يدع ملكيتها أحد، ولم يستخدمها أحد، وهي أرض لا تربط أو تلحق بالفئة الأولي. وفي التعامل مع الأرض غير المملوكة، انطلق الفقهاء المسلمين من أمر النبي: "الناس شركاء في ثلاثة: الماء والنار والكلأ".

وإذ تطور الإسلام بسرعة من ثورة إلي دولة ثم إلي إمبراطورية كذلك توجب توسيع وتفسير القوانين وتطبيقها علي الأرض الأجنبية، حيث إنتشر الإسلام بغزو هذه الأراضي. والاستخدام المتعارف عليه للمياه ليس كافياً، إذ أشار الفقهاء إلي أن القرآن شجع علي إحياء الأرض الميتة التي يكون فيها استخدام الماء ضرورياً. وأدي هذا بالمقابل إلي تفسير يعطي قيمة مضافة للماء بإضافة عنصر العمل عند نقل الماء للتوزيع أو استخدامه لاستعمار الأرض.

وفي القرن الرابع عشر، رأي علماء جامعة الأزهر في القاهرة، التي كانت ولا تزال، أحد أعظم مقار العلوم الإسلامية، استخدام دافع الربح الذي بموجبه قد يصير المستصلح للأرض الميتة مالكاً قانونينا لها. وتجلت هذه الظاهرة بوجه خاص في السعودية، حيث حاول المستثمرون ادعاء ملكية مساحات كبيرة من الأرض بأمل أن يجدوا النفط، وخلال ادعائهم لملكية الأرض استخدموا المياه للزراعة بهمة فاترة وبتكاليف بيئية واقتصادية هائلة.

وتعتبر الشريعة الماء هبة من الله لا يجب تملكها أو التحكم فيها إلي حد إبعاد الآخرين عن استخدامها، رغم إن الاستخدام المشترك التقليدي للماء قاصر علي الشرب وسقاية الحيوانات وتطهير الجسد الرمزي بغرض الصلاة. والرأي القانوني العام، القديم و الحديث، أنه يستحيل تملك المياه إلا إذا خزنت. والشريعة، مثلها مثل

القانون في أي مكان، مثقلة بالتفاسير التي غالباً ما تكون متعارضة، وتعتمد كثيراً علي السوابق، وبذلك لا مفر من التاريخ، وهي عناصر تؤدي إلي الصراع في الشرق الأوسط.

وفي الشريعة هناك ثلاثة أنواع من المياه، الأنهار، الينابيع، والآبار. والأنهار تنقسم إلي الأنواع التالية: الأنهار الكبيرة التي تعبر حدود أكثر من دولة، والأنهار الأصغر المحصورة داخل الحدود الوطنية للدولة، والأنهار الصناعية، والقنوات، وقنوات الري. ففي النوع الأول من الأنهار يكون تدفق المياه كبير جداً بحيث لا يكون هناك داع للخلاف حولها، والحكم الإسلامي واضح في هذا الشأن: لا يحق لأي شخص حرمان أي شخص آخر أو حيوان من استخدام المياه. وفي النوع الثاني، فإن الشريعة تقول بأنه إذا كانت الأنهار الأصغر بها تدفق مياه يكفي من يقيمون بجوار حوض النهر، فإنه يجب إشراك الجميع في استخدام النهر، ولا يحق لأي شخص أو جماعة إقصاء أي شخص أو جماعة أخري من استخدامه وإذا لم تكن المياه كافية، توصي الشريعة ببناء خزانات أو أي وسيلة أخري لتخزين المياه، كي يتشارك المقيمون في حوض النهر في استخدامه وفقاً لنظام أولويات يبدأ بمن بنوا وسيلة التخزين. أما الفئة الثالثة التي تتعلق بالمياه الموجودة أو المتدفقة إلى القنوات الصناعية، يكون الاستخدام عاماً لمن بنوا المشروع أو حفروا القناة، ويحدد التوزيع حسب الكمية المتوفرة. وإذا كانت الكمية كافية، يطبق عليها قاعدة المشاركة العامة، وإذا لم يكن الأمر كذلك ، فإن الأولوية تعطي لأولئك الذين حفروا القناة. وإذا كانوا كثرة بحيث لا تكفيهم المياه المتوفرة، تقسم الحصص وفقاً للقدر الذي أسهم به كل شخص في المشروع وصيانته.

وهناك كتابات قليلة جداً للجماعات الإسلامية المعاصرة أو الحكومات فيما يخص وضع سياسة مائية إلا إن تفكيرهم يبدو قائماً على النوعين الثاني والثالث اللذين تفصلهما الشريعة. وعلى غير العادة يقر المحامون الإسلاميون بالحاجة إلى إجراء تغيير اقتضته الضرورة الاقتصادية في العصر الحديث وهذا ليس من عادتهم لأنهم غالباً لا يوافقون على الحاجة لتعديل تعاليم الإسلام في المجالات الأخرى.

وتتعامل الشريعة مع الآبار بتصنيفها الى ثلاث مجموعات تقوم على مقصد الشخص أو المجموعة التي حفرت البئر أولاً. المجموعة الأولى هي الآبار على الطريق العام التي تحفر ليستفيد منها المسافرون وحيواناتهم. وليس من حق أي أحد، بما في ذلك الشخص الذي حفر البئر، إدعاء ملكية البئر أو التحكم في الطريقة التي يستخدم الناس بها البئر. والمجموعة الثانية تتعلق بمياه الآبار التي حفرت لغرض محدد، لمدة محددة. وحالما تعلن نهاية المدة أو يكتمل الغرض من حفرها، تصير ملكاً عاماً، يستخدمها من حفرها مثله مثل غيره من الناس. والمجموعة الثالثة هي الآبار الخاصة التي تحفر إما علي أرض خاصة أو علي أرض يدعي ملكيتها وتعتمد زراعتها علي استخدام البئر.

وأخيرًا يأتي موضوع مياه الينابيع التي تؤخذ علي أنها مورد طبيعي، ويقسمها العلماء المسلمين الي ثلاث فئات علي أساس مشابه لذلك المتعلق بمياه الأنهار. والفئة الاولي هي مياه الينابيع التي أوجدها الله علي السطح، وتكون متاحة

لاستخدام كافة البشر طالما توفرت بكميات كافية. أما إذا كانت كمية المياه محدودة، فإن استخدامها يكون قاصرا علي الذين يقيمون بجوارها مباشرة. الفئة الثانية هي الينابيع التي اكتشفها البشر وفجروا مائها، وهذه تكون ملكية مشتركة بين من اكتشفوها وفجروا مائها. واذا كانت كمية الماء كافية، يتوسع في استخدامها لاعطاء من يقيمون بجوار النبع الحق في أخذ حاجتهم منه. أما بشأن مسألة الملكية، فإن الشريعة تعتبر النبع ملكا مشتركا بين من اكتشفوها. والمجموعة الثالثة هي مياه الينابيع التي أكتشفها شخص علي أرضه، التي تكون ملكيتها غير متنازع عليها. إلا إن هذا الحق ليس مطلق، إذ إن الشريعة تلزم المالك باعطاء فائض المياه مجاناً إلي الآخرين الذين يرغبون في الانتفاع به.

وعبر التاريخ اعتبرت هذه الأحكام موجهات اكثر منها قانونا تشريعيا، وتباين تفسيرها، إلا إن المبدأ الأساسي ظل ثابتا وهو أن الماء هبة الله تضاف إليها القيمة بادخال عنصر العمل. وعبر القرون، أصبحت توصيات الشريعة حول المشاركة في المياه وأوامرها التي تمنع حبس الماء وإساءة إستخدامه وتلويثه، أساس التشريع الذي إعتمدته الحكومات الاسلامية. واستخدمت الامبراطورية العثمانية الشريعة أساساً لقانون المياه المضمن في القانون المدني، المعروف باسم المجلة العثمانية حيث يحتوي علي إثنين وثمانين مادة متعلقة بالمياه. وصارت هذه المواد مصدرا مهما لتنظيم القوانين في المشرق، وبقيت حتي الآن مصدرا لما لم يتناوله التشريع في العراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين - اسرائيل.

وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر حدث تحول في المشرق الخاضع للحكم العثماني، حيث وضع تشريع لأحكام الشريعة ومجموعة السوابق، وتأثر ذلك التشريع بنفوذ المستعمرين الفرنسيين. وساعد هذا علي وضع منهج أشمل للمشاركة في المياه في المشرق والدول الأخري الخاضعة للنفوذ العثماني الفرنسي

وأعادت المجلة العثمانية صوغ القوانين الأصلية بعد دمج التشريع الفرنسي الذي يُعرف بإسم قانون المياه وهذه لا تزال هي الاحكام التي تحكم إستخدام المياه في بلاد مثل موريتانيا (1921م) ولبنان (1926م) وتونس والجزائر في السبعينات. وكان لدى الدول التي كانت خاضعة للنفوذ البريطاني منهجاً مُختلفاً يقوم على الاستخدام العرفي والشريعة والأحكام الأخرى ، مثال ذلك تركيا والسعودية وأغلب دول الخليج والأردن وليبيا والسودان واليمن. إلا إن مصر كانت حالة مختلفة، حيث كانت مصر في قلب الإمبراطورية العثمانية ثم خضعت لنفوذ الفرنسيين القوي ثم إحتلها البريطانيون في (1882م) ومنذ ذلك الوقت أثر البريطانيون على الري ونظم التعليم والجيش حتى العام (1956م) لكن مصر لم تطبق أبداً الشريعة أو القوانين العثمانية أو قانون المياه الفرنسي بل حافظت على أعرافها القديمة المتعلقة بالنيل وهذا يبين كيف أن الدولة والنيل معاً يصنعان مصر.

وبينما كان العثمانيون يستخدمون القانون الإسلامي لتعزيز الوحدة والاستقرار فإن الجماعات الإسلامية تستخدمه في الحاضر كقوة مدمرة في محاولاتهم لتدمير ما يعتبرونه مجتمعاً كافراً (تكفير المجتمع) من اجل بناء الأمة الإسلامية من بين الأنقاض. ويعتبر الماء سلاحاً أساسيا ضمن عتادهم.

فالماء أحد المكونات الأساسية إذ قال تعالى في القرآن الكريم: (وجعلنا من الماء كل شيء حي). والماء في قلب الجنة الموعودة وأيضاً ضروري في الحياة لتطهير الجسد والعقل والقلب والروح قبل الصلاة.

والوضوء شعيرة وصورة من صور التعميد ، تؤدى خمس مرات في اليوم لغسل الأعضاء ويميز الإنسان من الحيوان وأيضاً يساعده على معرفة وعبادة الله وإحياء وظائفه في الحياة وهي وسائل التفكير والنظر والسمع والأكل والسفر والعمل. ويؤمر المسلم قبل كل صلاة بغسل رأسه وعينيه وأذنيه وفمه وشفتيه وقدميه وكفيه ويديه بالماء الطهور. ودون ذلك لا تقبل صلاة العابد لذلك كان الاعتراض على حق البشر في التحكم في تدفق المياه حتى لو كان ملكاً خاصاً لهم لأن منع الناس من استخدام الماء لتطهير أنفسهم أو أخذ مال منهم مقابل ذلك يعتبر إثماً عظيماً لأنه يعترض واجب عبادة الله.

وأصدر الأصوليون الإسلاميون الذين أقاموا اجتهادهم على هذا التفسير عدداً من الفتاوى التي تقول بعدم جواز قوانين المياه التي تصدرها سلطة غير مسلمة مثل الدولة اليهودية أو الإداريون العسكريون الإسرائيليون في الضفة الغربية وهناك فتوى أخرى موجهة ضد الحكومة اللبنانية المسيحية.

ويرى الأصوليون أن منع المسلمين في الضفة الغربية من الاستخدام الحر للمياه المكتشفة أو المتفجرة أو الجارية بالقرب منهم لا يعد عملاً عدوانياً فقط بل هو إساءة إلى الله، لذا يصير من واجب كل مسلم القيام بحملة مقدسة لتحرير المياه من قبضة اليهود الكفرة ، أعداء الإسلام.

وأصدرت الجماعة الإسلامية في مصر والسودان التي يدعمها المتطرفون الإيرانيون عدداً من الفتاوى ذات الصلة مما أثار مخاوف السلطات المصرية . ويمكن أن تجبر الحكومة الإسلامية في الخرطوم على قبول آراء الجماعات الإسلامية بأن بعض المواد الأساسية في اتفاقيات المياه مع مصر تتعارض مع الشريعة وتنقض حقوق المسلمين في عبادة الله، وهي بذلك تُعد باطلة. ويشير الأصوليون إلى أن هذه الاتفاقيات أبرمت في عهد سيطرة بريطانيا الكافرة . ورد المسؤولون المصريون بالتحذير من أن أي محاولة في السودان للتدخل في تدفق مياه النيل يعد مبرراً للحرب.

ورغم أن مصر إحتلها العرب في القرن السابع إلا إنها إحدى البلدان التي لا تقوم قوانين المياه فيها على الشريعة بل على القوانين العرفية المستمدة من الأعراف المصرية والقبطية التي تطورت خلال الآف السنين قبل ظهور سيدنا محمد (ص) في شبه الجزيرة العربية في القرن السابع. إلا إن الإسلاميين الأصوليين يبغضون هذا الأمر وكان الشيخ عمر عبد الرحمن أمير (قائد) الجماعة الإسلامية أكبر الجماعات الإسلامية في مصر هو الذي أصدر الفتوى للضابط الأصولي الملازم الإسلامبولي وشركاءه الثلاثة لاغتيال الرئيس أنور السادات. وكان أحد أسباب الفتوى بالاغتيال هو أن السادات عرض مياه النيل لتشارك فيها إسرائيل والفلسطينيون بغرض توطيد السلام بينهما.

واتُهم الشيخ بالتحريض على الإغتيال في 1982م إلا إن أتباعه أثناء سير المحكمة أدلوا بشهادات وإعترافات تضمن عدم توريط أميرهم، فكان أن أُفرج عنه . والشيخ عمر عبد الرحمن، الذي يُعتقد الآن أن له صلة بالمتهمين في تفجير مركز التجارة العالمي في نيويورك في فبراير 1993م، يقيم الآن في نيوجرسي،حيث اصدر هناك فتوى أخرى بأن سياسة الحكومة المصرية فيما يتعلق بتطبيق قوانين بشرية عالمية تحكم استخدام المسلمين للمياه، تتعارض مع الشريعة، وجاراه في هذا زعماء جماعات إسلامية أخري.

ويعترف أعضاء هذه الجماعات بأن المياه وسيلة مجدية لتحقيق غاياتهم . وفي حوار معهم، استشهدوا بفتوى الإمام الشافعي، العالم الذي عاش في القرون الوسطي، التي تحرم أي شخص أو جماعة من احتكار الماء الموجود في أراضيهم، حيث يقول الشافعي: "إذا ملك شخص ارض بها ماء جار فوقها، وجب عليه، بمقتضي الشريعة، أن يدع الآخرين يشاركونه في الماء بالسواء، حتى لو لم يكن هناك أحد ينتفع بمائها عند تملكها".

وقد نشر مقاتلوا الجماعة الإسلامية، المسلحون تسليحا جيدا، الرعب في صعيد مصر، ومنعوا الشرطة المصرية من دخول مناطق معينة، وبدأوا الآن يضايقون الأقباط إما بإجبارهم علي دفع أتاوات أو بتطبيق مبادئ الشريعة علي استخدام المياه في الأراضي التي يسكن فيها، ويملكها ويزرعها الأقباط. ويتوقع أن يقاوم الأقباط أي تدخل في نظام الري وحقوقهم في استخدام المياه، بسبب الدور المركزي للمياه لقدماء المصريين وأيضاً لأن الأقباط يعتبرون أن حقوقهم الوطنية تسبق دخول الشريعة. وحتما سيؤدي الاستفزاز المتعمد الذي تمارسه الجماعة الإسلامية إلي أن يحمل الأقباط السلاح لحماية هذه الحقوق وبينما كانت النزاعات علي المياه في الماضي تقتصر علي المشاجرات بين القرى أو بين ملاك الغيط (مساحة من الأرض المروية علي ضفة النيل) وجيرانهم إلي الجنوب منهم، بغض النظر عن أصولهم العرقية أو إنتماءهم الديني،فإن النزاعات الجديدة يمكن أن تحدث في أي وقت علي أساس طائفي.

وينص القانون الإسلامي أنه من واجب الإمام أو الأمير أو الحاكم أن يجبر الناس علي طاعة أوامر الشريعة، بما فيها تلك الخاصة بالمياه. وهذا يقلق غير المسلمين الذين يتخوفون من أن تفرض السلطة الاسلامية الشريعة علي غير المسلمين في حوض النيل أو حتى علي دولة مجاورة من دول المصب.

وقد أصبح التباين بين تعقيد الحياة الحديثة وبساطة محاولات الإسلاميين الأصوليين لتطبيق أحكام الشريعة القاطعة البسيطة القديمة، يشكل مصدر قلق متزايد في كل الأمور المتعلقة بالمياه. ويستخدم الأصوليون المياه وسيلة للتدخل في نزاعات أخري، ويأملون في إحداث شقاق يمكنهم من إيجاد نظم إسلامية محلية أو قومية. وينشطون في كثير من المناطق المتوترة، مثال ذلك، إثارة النزاع بين المسلمين والأقباط في صعيد مصر، واستخدام السودان قاعدة للهجوم علي مصر، وإثارة المشاكل بين السنغال وموريتانيا حول نهر السنغال واستخدام حزب الله في جنوب لبنان غطاءًا لمحاربة اسرائيل والطائفة المارونية المسيحية وأحد الأسباب لذلك منع

سرقة مياه نهر الليطاني، والتعاون مع حماس في الضفة الغربية وقطاع غزة، لحشد المؤمنين بفكرة أن المحتلين الإسرائيلين ليس لديهم حق في تنظيم إمدادات المياه، واستخدام حركة الاخوان المسلمين في شمال سوريا بالقرب من الحدود مع تركيا، وإثارة الشيعة في شرق السعودية الذين يرون أنهم حتي الآن لا يتمتعون بالحقوق نفسها التي يتمتع بها السكان السنة في المملكة.

والطريقة الأخري التي يمكن أن تجعل للشريعة تأثيراً مُدمراً هي ميل بعض المحامين، الذين غالباً ما يعملون لصالح الدول الاسلامية الغنية كالسعودية، إلي الرأي القائل بأنه يجب تضمين الشريعة في موجهات القانون الدولي لاستخدام المياه في الشرق الأوسط. ويري المحامي الإسلامي، شبلي ملاط ، أنه توجد سوابق لاستخدام محكمة العدل الدولية للقانون المحلي. كما أنه يري أن الشريعة مصدر من مصادر القانون الدولي، وذكر أنه في اجتماع لجنة القانونيين التابعة للامم المتحدة في 1945م، رأت وفود الدول الاسلامية في الشرق الأدني ضرورة أن تكون الشريعة ضمن النظم القانونية الاساسية التي يقوم عليها القانون الدولي.

(10)
المستقبل المحفوف بالمخاطر

السؤال الرئيس الذي يشكل لب هذا الكتاب يتعلق بما إذا كان في إمكان الدول إستخدام الماء لفرض ارادتها، وأيضاً ما اذا كانت الدول المتأثرة بذلك ستقرر أن الوسائل العسكرية طريقة فعالة لإستعادة التوازن. هل في إمكان دولة المنبع إغلاق صنابير المياه؟ وقياساً علي الرسالة التي قدمها الأتراك عندما ملئوا سد أتاتورك، يبدو أن الاجابة يمكن أن تكون نعم، إذ من الممكن حرمان دولة جارة من تدفق المياه التي تصلها عادة. وهل بإمكان دولة المصب التي تكون أقوي عسكرياً، فرض ارادتها علي جارتها التي تتحكم في مواردها المائية؟ والدرس الذي قدمته اسرائيل، يبين أن هذا ممكن أيضاً. الا إن هناك طريقة أخري للنظر في هذا الأمر، مثلما أدرك ذلك ملك الأردن ، الملك حسين والرئيس التركي اوزال والرئيس المصري السادات والأمين العام للامم المتحدة بطرس غالي، إذ أشاروا جميعاً الي أن المياه قد تكون سبباً للحرب وأيضاً قد تكون مركزاً للتعاون بين الدول. وبالقدر نفسه، فإن الخطابة السياسية غالباً لا تؤثر علي التعاون الفني الذي قد يتواصل بهدوء بينما يواصل السياسيون تبجحهم اللفظي، بالرغم من تسييس ادارة المياه. وبخلاف التوترات الداخلية، فإن السبب الذي يمكن التغلب عليه هو أن العملية التشاورية غير وافية وليس هناك قوانين دولية مرضية للتعامل مع المجاري المائية المشتركة. ويرتبط غياب الإتفاقيات متعددة الاطراف أو الاتفاقيات الثنائية الشاملة بين دول الشرق الأوسط وجيرانهم ، بغياب الثقة.

وما لا يستطيع أحد معرفته هو درجة الاستفزاز الذي تعتبره الدولة غير مطاق بحيث قد يدفعها للجوء إلي العمل العسكري. وفي العالم الحديث، يدخل الاقتصاد في ذلك، أي متي تكون الحرب أكثر الوسائل جدوي اقتصادية لتأمين المصالح الحيوية للدولة؟ وبالأخذ في الاعتبار المبالغ المالية الضخمة التي تصرف علي الحرب والخسائر المحتملة، تكون الإجابة أنه يندر جداً أن تكون الحرب مجدية من الناحية الاقتصادية. ويبدو أن العمليات العسكرية المحدودة هي الخيار الأقرب إذ إن المنشآت كالسدود وأنفاق التحويل وخطوط الأنابيب ومحطات التحلية قابلة للتخريب عادة (علي الرغم من أن المهندسين الأتراك يقولون أن خزاناتهم الأضخم لن تتأثر إلا بالقنبلة الذرية). وأوضح العمل العسكري الدولي ضد العراق هشاشة مثل هذه المنشآت للهجمات الجوية، بينما أوضحت الأعمال العراقية في الكويت سهولة تخريب منشآت المياه ومحطات التحلية من علي الأرض.

وهناك دروس من الماضي توضح كيف أن التدخل في مورد طبيعي يصير أمراً لا يمكن السكوت عنه ويقتضي القيام بعمل عسكري. والمثال الرئيس لذلك، النزاع العربي الاسرائيلي حول الأردن الذي كان أحد الأسباب الرئيسية لحرب 1967م، بينما كانت مساندة الرئيس الأسد للمقاتلين الأكراد، وسيلة لدفع تركيا للتفاوض حول خططها لتقليص تدفق نهر الفرات الي سوريا.

وما يقلق أيضاً هو أن مشاكل المياه في الشرق الأوسط تتجه نحو الإنتشار لتدخل فيها بلدان يبدو أنها بعيدة من المنطقة المتأثرة. فاثيوبيا البعيدة جغرافياً، ترتبط بالسودان ومصر بالنيل، وهي أيضاً متورطة في النزاع العربي الاسرائيلي شاءت أم أبت. إلا إن هذا الارتباط في حالات أخري، أقل وضوحاً، إذ يعتمد علي الدين أو اللغة أو عضوية جامعة الدول العربية، التي تعتبر نادياً للدول الغنية في السبعينات وبذلك كانت جاذبة للدول الأفقر التي لغتها العربية في أطراف الشرق الأوسط. وأحد الأمثلة، موريتانيا حيث يوجد خلاف مع جارتها السنغال يرتبط ارتباطاً مباشراً بالموارد المائية المشتركة، الا إن هذا الخلاف الذي لم يجد إعلاماً كبيراً، يصنفه الدكتور جمال مظلوم، الاستراتيجي الذي يقدم الاستشارة لعدة مؤسسات بحثية، ضمن خمس مناطق متوترة حيث يوجد احتمال لتصعيد الأعمال العسكرية (الأخريات هن تركيا وسوريا والأراضي التي تحتلها اسرائيل واثيوبيا ومصر وليبيا). ويتفق في ذلك البروفيسور مالين فالكنمارك الذي يدرس علم المياه الدولي في مجلس بحوث العلوم الطبيعية في السويد، إذ يري أن النزاع الموريتاني – السنغالي أحد أخطر النزاعات حول الماء، علي الرغم من أنه لم يحدث اثراً كبيراً في الغرب.

وسبق أن نشب القتال علي ضفاف نهر السنغال حيث أدي الجفاف والتغير في تدفق النهر خلال السنوات القليلة الماضية، إلي إجبار القبائل علي تغيير أنماط هجراتهم. فابتعدوا عن مواطنهم إلي مناطق يسيطر عليها غيرهم، مما أدي الي أن يكون الصراع للحصول علي الموارد المائية في هذه الأراضي القاحلة لا ينفصل عن الخلافات بين العرب والأفارقة أو المسلمين والكفار. وبسبب تدخل الدول الأخري، لم يعد النزاع قاصراً علي قبائل صغيرة أو قرويين يحاربون بعضهم البعض باستخدام الأسلحة البدائية، بل سرعان ما تصاعد الي هجوم متبادل بالمدافع علي النهر المتنازع عليه.

وأحد العوامل في ذلك، أن السعودية كانت تمول مشاريع الري والبرامج الزراعية التي تهدف لتحسين الأوضاع في الحدود الجنوبية لموريتانيا، وأثناء ذلك كانت تعمل علي تعريب الأفارقة في المناطق المتأثرة ومد إنتشار الإسلام. وشجعت قبائل عرب البياضين علي الإنتقال جنوباً والاستيلاء علي الأراضي وطرد السكان السود السنغاليين.

وحدثت المواجهات عقب هطول الأمطار الغزيرة التي أدت الي فيضان النهر والتفسير الموريتاني للأحداث ذكر أن بعض مزارعيهم أُجبروا علي هجر أراضيهم علي سهل النهر بسبب الجفاف وعندما حدث الفيضان عادوا إلي أراضيهم لزراعتها، إلا إنهم وجدوا أن رجال القبائل السنغالية سبقوهم إلي هناك. كما أن السهل الخصيب حالياً يقع داخل أراضي موريتانيا، إذ إن النهر نفسه هو الحد بينها وبين السنغال. إلا إن السنغال تدعي السيادة علي ضفتي النهر وتشير إلي أنها بحاجة إلي القيام بأعمال الري والملاحة لتطوير النهر، التي تعد مهمة لاقتصادها.

وهناك دعاوي ودعاوي مضادة حول أسباب كل ذلك، إلا إن المسؤولين بمنظمة الوحدة الإفريقية والمؤتمر الإسلامي، الذين حاولوا التوسط يقرون بأن

النزاع حول المجري المائي هو السبب الأساسي للصراع. وأكثر ما يثير القلق في الأمر، السرعة التي دُوِّلَ بها النزاع نتيجة التدخل العربي، وأهمه أن العراق استخدم المساعدات التي كان يقدمها لموريتانيا للحصول علي أرض في موريتانيا ليختبر عليها صواريخه. وأزعج التدخل العراقي الجارة السنغال وأيضاً مالي التي بها عدد كبير من السكان المسلمين ، وكذلك المغرب ذو السياسة المعتدلة. وجر الصراع إليه القوميين العرب والناشطين الاسلاميين وخاصة الدول التي تدعي الحق في التدخل العسكري بموجب اتفاقية الجامعة العربية للدفاع المشترك. فالجامعة العربية تؤمن بشدة أن التدخل الاسرائيلي في وسط افريقيا وحول اطراف العالم العربي وأيضاً في حوض نهر الأردن ، هو جزء من خطة معدة لتقسيم وإضعاف أعضاءها الثلاثة والعشرين وفي نهاية الأمر تحقيق السيطرة علي مواردهم المائية في افريقيا، وتري الجامعة الصراع الموريتاني – السنغالي علي أنه مثال صارخ علي هذه المؤامرة الاسرائيلية، علي قدم المساواة مع التدخل الاسرائيلي في اثيوبيا. ويقول المسؤولون العرب أنهم يرون أن هدف اسرائيل هو فصل الأجزاء الجنوبية لموريتانيا من باقي القطر وبالتالي فصل المجري المائي الرئيس من دولة عضوة بالجامعة العربية.

والموضوع الآخر الذي يسبب قدراً كبيراً من الإنزعاج للسودان ومصر، الذين يتخوفون من آثاره علي النيل هو خطة تبدو طائشة لكنها بادية الجدوي، لبناء قناة قابلة للملاحة طولها 2400 كيلو متر في وسط افريقيا. ويقول مناصروا هذه القناة أن التكنلوجيا الحديثة التي ظهرت في بناء قناة جونقلي تدل علي أن تحقيق هذا الأمر ممكن، ومن المؤكد أن القاهرة تأخذ هذه الفكرة مأخذ الجد، حيث ذكر لنا بعض ضباط الجيش أنهم يحدثون الخطط المبدئية للتدخل العسكري في افريقيا ويتوسعون فيها لتشمل غرب افريقيا، بينما طلبت الحكومة الأصولية في الخرطوم المساعدة من معلمها الجديد إيران فيما يخص المشكلة المحتملة. وسبب هذا الهياج مشروع ضخم قدمه النيجيري ج. امولو الذي يعمل لدي هيئة الكهرباء الوطنية النيجيرية حيث اقترح تشييد خط أنابيب مشابه للنهر الصناعي العظيم الذي بناه القذافي، يربط نهر فافا أحد روافد نهر شاري، بنهر اوبانقوي. وهذا يعني ضخ المياه التي تصرف الآن عبر نهر زائير في المحيط، في الاتجاه المضاد، أي في جمهورية افريقيا الوسطي وتشاد لزيادة إعادة تعبئة بحيرة تشاد، وبالتالي يكون ذلك في صالح المشاريع النيجرية ويري امولو أنه في عصر ما قبل التاريخ كان نهر زائير يصرف في بحر قديم في إقليم تشاد.

واذا كان قدِّر لهذا المشروع التنفيذ، كان سيضع سابقة تثير قلقاً كبيراً لمصر والسودان اللذين ينزعجون لأي عمل من دول وسط افريقيا يؤثر علي النيل. وفي الحاضر، فإن خط الأنابيب لا يزال مجرد فكرة لم ينظر فيها حتى الآن، الا إن مصر حسب ما ذكر لنا مسؤول مصري ستتعاون مع كل المتأثرين كي لا يري هذا المشروع الطائش النور.

وقد يبدو مشروع خط الأنابيب في وسط افريقيا باهظ التكلفة لدول افريقيا الفقيرة، الا إنه بامكانها إيجاد مصادر تمويل أخري، إذ يمكن إقناع الأمم المتحدة بأن الصرف علي مثل هذا المشروع سيكون أفضل من صرف المبلغ نفسه فيما بعد

لإنقاذ الدول المحاصرة بالمجاعة والفوضي الأهلية. ومن المؤكد أن بعض الشركات الدولية ذات الشأن جادون في ذلك، ومنهم شركة بونيفيكا الإيطالية التي وضعت دراسة جدوي للمشروع أسمتها ترانساقوا. وتستهل بونيفيكا تقريرها بهذه العبارة (يجب أن لا نخاف من التفكير في المشاريع الكبيرة)، ثم يمضي التقرير فيشبه المشروع ببناء قناة السويس أو نفق القنال الإنجليزي .

ويُعتقد أنّ العقيد القذافي موّل الدراسات الأخري للمشروع، إذ كان متحمساً للفكرة عندما كانت القوات الليبية تحارب في تشاد. ورتب رجال ليبيين يقيمون بالخارج، وعلي صلة بالقذافي، الأمر مع عدة شركات اجنبية لإجراء دراسات إضافية، وشارك خبراء ليبيون في المباحثات التي عقدت بين ممثلي وزارة الزراعة النيجيرية ومسؤولي لجنة حوض بحيرة تشاد التي تضم الكاميرون والنيجر بالإضافة إلي تشاد وكان هناك دعم مشبوه للفكرة من الرئيس الزائيري موبوتو.

وبالإضافة إلي الفكرة النيجيرية ببناء خط أنابيب ضخم كان لدي شركة بونيفيكا تصور أكثر طموحاً، يتعلق ببناء قناة صالحة للملاحة تجري حول حافة حوض نهر زائير، وتبدأ من منطقة بالقرب من بورندي. وزاد هذا انزعاج المصريين لأنه قريب جداً من منابع نهر النيل بالقرب من بحيرة فكتوريا في شرق افريقيا، وأيضاً لأن القناة تجري إلي الشمال والشمال الغربي علي بعد أميال قليلة من روافد النيل الأبيض جنوب غرب منطقة السدود في جنوب السودان. كما أن قناة ترانساقوا تتقاطع مع عدد من الروافد الأصغر لنهر زائير، ثم تبدأ رحلة طويلة عبر أراضي الغابات قليلة السكان إلي نهر شاري، لتحمل المياه التي تقدر بنحو 100 بليون متر مكعب سنوياً، وتولد طاقة كهربائية قدرها 30 بليون كيلو واط/ ساعة، وتروي ما يصل الي 70.000 كيلو متر مربع. وهذا الخطر هو بالضبط ما كان يفكر فيه المصريون عندما ذكر الدكتور بطرس غالي لممثلي الدول المشاركين في قمة المياه الافريقية في القاهرة في يونيو 1990م، أن أمن مصر القومي القائم علي مياه النيل بيد الدول الافريقية الأخري.

والسؤال هو إلي أي مدي ستذهب مصر لإيقاف تنفيذ أي من هذه المشاريع؟ وليس هناك جواب واضح لهذا السؤال. وعادة تصرح وزارة الخارجية أن مصر ستستخدم الوسائل السلمية الدبلوماسية لمنع حدوث أي شي قد يؤثر علي تدفق مياه النيل ويقول العسكريون المصريون أنهم ليس لديهم قناعة بالدبلوماسية أو الضغوط الدولية، ويرون أن هنك حاجة لإظهار القوة مبكراً، علي الأقل، لتعزيز دفوعات حكومتهم.

وتظهر مصر جدية بالغة في النظر الي التطورات في افريقيا، وتقولها بوضوح أنها تعتبر من واجبها القيام بعمل إذا ما صارت التهديدات حقيقية. وهذا دليل حديث علي أن مصر تعتبر نفسها القوة المهيمنة في وادي النيل. وفي كل واحدة من مناطق أحواض الأنهار الرئيسة في الشرق الأوسط، كانت هناك دولة واحدة هي الأقوي: الأردن (في الليطاني)، دجلة والفرات، والنيل. وتعمل اسرائيل وتركيا وفقاً لافتراض أن احتياجاتهم المائية وتحكمهم في الموارد المائية، يمنحهم الأولوية علي

دول المصب، بينما مصر، كما رأينا من قبل، تضع ثقتها في ما تعتبره تفوقاً عسكرياً علي الدول الافريقية التي بامكانها، نظرياً ، التحكم في تدفق مياه النيل.

وعلي الطرف الآخر هناك المناطق التي تعاني من نقص بالغ في المياه، وليس لديها تحكم كبير في إمداداتها المائية، وتعوزها الوسائل لتطويرها: أهم مثال الأردن وقطاع غزة. وبالقدر نفسه تعتمد سوريا والعراق علي دولة جارة تبحث عن تحقيق أهدافها، إلا إن الوضع فيهما ليس بالسوء الذي في الأردن وغزة. وتتخوف سوريا والعراق من أن مشروع الاناضول العظيم سيكون له آثار خطيرة علي اقتصادياتهم وعلي توفر المياه، إلا إنهم لا يأملون بمفردهم مواجهة تركيا عسكرياً، لكنهم يملكون ثقلاً كبيراً مثلما أوضح الرئيس الأسد من قبل، بينما أوضح صدام حسين المدي الذي يمكن أن يصله في سبيل تحقيق أهدافه. ورغم حديثها الطنّان، تدرك تركيا جيداً أنها يجب أن تتعامل بحذر مع هاتين الدولتين.

والسودان الدولة الأخري التي لديها إمداد مياه كافي والقدرة النظرية علي التحكم في تدفق مياه النيل الي جارتها مصر، لا يسمح لها وضعها بإظهار إرادتها، فالحرب مستمرة في جنوبها، مما يعوق العمل في منطقة السدود، بينما مصر تقول بوضوح أنها تري أن لديها حق الرفض لأي شيء يؤثر علي النيل يقترحه السودان. والعامل الجديد في المعادلة هو الدعم الإيراني للسودان الذي ساهم من قبل في إضطرابات أهلية خطيرة في مصر.

وفي أجزاء أخري من الشرق الأوسط، فإن النفط والماء مرتبطان ببعضهما البعض إذ يعتمد إستمرار السياسات الحالية أو تقديم الأفكار الجديدة التي تتطلب استثمارات ضخمة، علي تدفق النفط ومن ثم تراكم الدخل وبالتالي إستمرار أسلوب الحياة المترفة. وفي ليبيا والسعودية بوجه خاص، فإن السؤال يتعلق بالمدي الزمني الذي يسمح فيه للثروة النفطية بتمويل المشاريع الزراعية التي تؤدي إلي نضوب المياه الجوفية غير المتجددة. وفي هذه الحالات ، تتعلق القضية بالأعمال التي تستنزف الإحتياطات التي قد تكون محل دعوي من البلدان الأخري، وأيضاً تتعلق بالأثر الداخلي، فقد تنتهز الجماعات المعارضة الهموم المحلية التي تتجاهلها الحكومات، لتعزيز غاياتهم.

ولا تقتصر محاولة زيادة الإنتاج الزراعي علي ليبيا والسعودية فقط، فالقادة العرب مثلهم مثل السياسيين في الدول الأخري، لا يودون الإعتماد علي الدول الأخري في إمدادات الغذاء بالقدر نفسه الذي لا يريدون الإعتماد علي الدول الأخري في المياه. ويري الخبراء أنه بدلاً من البدء في مشاريع جديدة، يجب علي المخططين تحديد ما إذا كانت هناك حاجة لكل المياه المستخدمة. ويري الجغرافيون أحياناً أن المسار المنطقي يكون بتحسين التجارة العالمية مع الشرق الأوسط كي تتقلص مساحات الزراعة المروية إذ إنها تشكل أكبر عامل لفقدان المياه الطبيعية في المناطق القاحلة. إلا إن الجغرافيين لا يمكنهم تجاهل السياسة، إذ إن المشاريع الإعتبارية تساعد علي إعطاء شعور بالهوية الوطنية في الدول حديثة الإستقلال، والمشاريع الباذخة غالباً ما توفر فرص العمل، ويساعد إنسياب المال من الأغنياء إلي الفقراء علي توزيع الثروة. ويتضمن ذلك الاعتبارات الاجتماعية وأيضاً

الإستراتيجية الوطنية، إذ إن زيادة الأرض الزراعية تساعد علي كبح الإندفاع نحو المدن، وتمنح فائدة غير محدودة تتمثل في المحافظة علي الحِرف والتقاليد الريفية، التي تكون لها قيمة أعلي في المناطق التي تكون فيها السياحة مصدراً للدخل.

وللإعتبارات الأمنية أهمية مماثلة في مشاريع استصلاح وري وتحسين الأراضي، ففي مشروع الاناضول العظيم، يعد دمج المناطق الكردية في تركيا، هماً رئيساً يهدف إلي جعل عمل حزب العمال الكردي مستحيلاً في المستقبل. وبتوفير الازدهار للكل، تأمل تركيا تجفيف منابع النزاعات الثورية. وفي السعودية يعتبر الإزدهار الريفي وسيلة لمواجهة التصاعد في القبلية، ولضمان أن لا يجد الشيعة في المنطقة الوسطي والشرقية مناصرين لهم. وفي مصر منح المحاربون في حرب 1973م بين العرب واسرائيل مساحات في الأراضي المستصلحة المخصصة لزيادة زراعة المحاصيل الغذائية، علي الرغم من افتقادهم للخبرة الزراعية، وغلب القضاء علي إمكانية ظهور معارضين علي ضمان إنتاج عالي. وفي سوريا أُعطيت الأولوية للري في وادي الفرات، علي الرغم من أن الري كان سيكون أفضل في مناطق أخري، إلا إن الوادي هو المنطقة الرئيسة للتجنيد في القوات المسلحة.

ولا تزال الزراعة نشاطاً مهماً في دول الشرق الأوسط و توظف جزء كبير من السكان ممن بلغوا سن العمل، بالرغم من أن هذا الأمر في تراجع. وفي المغرب ومصر والسودان واليمن وتركيا، فإن 30% من القوي العاملة تعمل في القطاع الزراعي، الذي يشكل 15% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي دول الخليج الصغيرة، يمثل من يعملون في الزراعة أقل من 5% بينما مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي أقل من ذلك بكثير. ففي عمان، تهدف الخطة الخمسية الحالية الي توزيع الثروة بتنمية المناطق الريفية، إلا إنهم أُجبروا علي تقليصها بسبب نقص المياه في محافظة ظفار والزيادة الكبيرة في السكان (3.8%). وبلغ التركيز علي محاولة تحقيق الاكتفاء من الغذاء قمته في الثمانينات عندما استثمر الاماراتيون والكويتيون، مثلما فعل السعوديون، استثمارات ضخمة في إنتاج الغذاء علي الرغم من جدب أراضيهم. واتجهوا الي إنتاج الفواكه والخضروات والدواجن، علي الرغم من أن دخل النفط كبير بحيث يكفي بيسر لتغطية تكاليف واردات الغذاء.

وعلي الرغم من هذه البرامج بلغ سكان الحضر في المنطقة حوالي 52% من اجمالي السكان الذين يتزايدون بسرعة. وكانت النتيجة غير المتوقعة زيادة التصحر وإنخفاض الأراضي الزراعية حيث هجر المزارعون المناطق التقليدية، تاركين الخسائر لتعوض بتكلفة عالية عن طريق مشاريع استصلاح الاراضي.

وكان الاتجاه لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء في الكويت والامارات العربية المتحدة، كما هو الحال في أغلب الدول التي استثمرات أموالاً ضخمة في مشاريع لزيادة الاراضي الزراعية، هو العامل الوحيد الذي يستنزف أغلب الموارد المائية، وتكلفته أعلي من الدعم الا قتصادي المطلوب عادة. وفي عمان واليمن والأردن ، تستخدم المياه بمعدل أكبر من معدل تجددها، بينما في الخليج يستمر استنزاف مخزون المياه الجوفية المحدود. وفي مصر، يصل استخدام مياه النيل طاقته القصوي في عام 2000م. وستواجه الجزائر ومصر والعراق والأردن والمغرب وعمان

والسعودية والسودان وسوريا وتونس واليمن شحاً مطلقاً في المياه بنهاية القرن، وذلك وفقاً لمعيار أو اكثر من المعايير التالية: نقص الأمطار، عدد السكان منسوباً الي الموارد المائية أو نسبة الموارد المائية المستخدمة سلفاً، وإذا لم يعالج هذا النقص، فإن إمكانية زيادة الاضطرابات الأهلية تبدو مؤكدة، بينما ستكون هناك نتائج دولية لأي محاولة لتحسين الإمدادات علي حساب الجيران. وزاد الأمر سوءاً بحقيقة أن نقص المياه أكثر حدة في الدول الفقيرة التي يتزايد سكانها بأسرع من غيرها.

وتكشف الدراسات أن الزراعة تستهلك 83% من كل المياه المتوفرة في الشرق الأوسط، إلا إن هذه النسبة يجب أن تخفض بحلول عام 2030م الي 65% لازدياد الاستخدام السكني للمياه. ويتوقع أن يصل اجمالي السكان في الإقليم الي 348 مليون في ذلك الوقت، وستصل احتياجاتهم المائية السنوية الي 470 بليون متر مكعب. وهذه الاحتياجات ستكون أكبر بنحو 132 بليون متر مكعب من اجمالي المياه المتوفرة في ذلك الوقت، حتى لو تحسنت كفاءة استخدام المياه بسرعة مذهلة.

ويعد العراق أغني الدول العربية من حيث المياه، ويبلغ نصيب الفرد من المياه 5.192 متر مكعب، وفي عمان 2.002 متر مكعب وفي السودان 2.798 متر مكعب، وفي مصر حيث الكثافة الأعلي للزراعة وحيث زراعة ثلاثة محاصيل في العالم في بعض أجزاء وادي النيل، يبلغ نصيب الفرد من المياه 1.050متر مكعب والجدير بالذكر إنه في مصر، مثلما في باقي العالم النامي تنتج النساء 50% من الغذاء بينما يملكن 1% من الأراضي، وفي إسرائيل يبلغ نصيب الفرد السنوي من المياه المتوفرة 1000 متر مكعب إذا شمل ذلك الموارد التي يري أعداؤها أنها غير شرعية. وبحلول عام 2000م، ستحتاج اسرائيل الي 1 بليون متر مكعب سنوياً، دون الأخذ في الحسبان هجرة اليهود السوفيت إليها، وسيذهب 60% من ذلك الي شبكة المياه المحلية والصناعية، وهذا يعني نقصاً باكثر من 555 مليون متر مكعب في السنة.

وبالنظر إلي كل الأرقام في المنطقة، تتوقع دراسة مصرية حدوث مشاكل حادة بحلول عام 2000م ونزاعات مباشرة بحلول عام 1994- 1995م، وقد تؤدي خلال عامين إلي العمل المسلح والغارات واحتلال موارد المياه أو تدمير السدود ومشاريع المياه.

ونتيجة لكل هذه الأحداث، بدأت الحكومات والشخصيات البارزة في إدراك أهمية المياه والطريقة التي يؤثر بها نقص المياه بالإضافة إلي نمو السكان علي اقتصادهم وتنميتهم وأمنهم. لكن بدلاً من أن تؤدي تحذيرات وزرائهم إلي تعبئة شعوبهم، أدت إلي جذب إنتباه الخبراء والسلطات الأجنبية، ونتج عن ذلك عدد من المناقشات والمؤتمرات والسمنارات، كثير منها بأهداف غير معلنة. ومثال ذلك عقد مؤتمر في لندن في أواخر 1992م. واستمر ليومين، حيث ساد الرأي الذي يقول بأن التسعير السليم للمياه هو الوسيلة الأساسية للمحافظة عليها، وأنه يجب علي القطاع الخاص إدارة الموارد المائية، لأنه دون شك سيزيد منها. ولا شك أن كثيرين من الذين حضروا المؤتمر توقعوا أن يسمح لهم بإنزال نظرياتهم إلي حيز الممارسة.

وعلـي الـرغم مـن الإهتمـام بالوضـع، لا تـزال الـدول العربيـة تلـوم القـوي الخارجية أكثر من لوم سياساتهم وسوء تخطيطهم وقلة تدبيرهم. وشكل صندوق النقد العربي الذي مقره أبو ظبي في 1991م، القناعة العربية بأن هناك مؤامرة تخطط لها دول الشمال الغنية لمنع العرب من استغلال أراضيهم وبالتالي الإقتراب من تحقيق الاكتفاء الغذائي. وذكر تقرير صادر من البنك أن الاراضي الصالحة للزراعة في العالم العربي أكثر مما يكفي لتلبية الطلب العربي إذا وجدت أموال وعمالة مناسبة. وأضـاف التقريـر أن الفجـوة الغذائيـة العربيـة اصـبحت مـشكلة ذات أبعـاد سياسـية واجتماعيـة. وتوجـد معظـم الأراضـي الـصالحة للزراعـة فـي العـراق والـسودان والصومال ولبنـان ومصر. ووفقاً لصندوق النقد العربي، تقدر الأراضي الصالحة للزراعة في العالم العربي بـ200 مليون هكتار، ووفقاً لهذا التقرير تعتمد 80% من المنطقة المزروعة علي الأمطار.

ويبلغ اجمالي الموارد المائية السطحية في الأراضي العربية 296 بليون متر مكعب، بينما يبلغ اجمالي الموارد المائية الجوفية 43 بليون متر مكعب، وتقدر الخزانات الجوفية المكتشفة في المنطقة بنحو 7.723 بليون متر مكعب وبلغ نصيب الفرد السنوي من المياه في 1991م، 1.550 متر مكعب ويُعد هذا كافياً إذا كان الإستخدام مثالياً. وسينخفض الرقم بحلول عام 2000م الي 1.200 متر مكعب وبهذا سيكون الوضع علي حافة الأزمة حتي لو تحسنت طرق الري والاستهلاك. وإذا حدثت الأزمة التي يبدو حدوثها مؤكداً، فقد يكون ذلك مفاجئاً وحاداً، حيث يوجد 214 نهراً دولياً وحوض بحيرة دولي في العالم، منها 155 تتشارك فيها دولتان، 36 تتشارك فيها ثلاث دول، و 23 تتشارك فيها ما يقارب 12 دولة. وهذا يعني إنه من المؤكد أن أي نزاع سيتضمن التنافس بين الدول وسيحدث بعض منه في المناطق المضطربة التي بها أفضل تسليح في العالم خاصة في الشرق الأوسط.

وستكون المدن أخطر المناطق حيث يتوقع أن يكون أكثر من 90% من نمو السكان العالمي في المناطق الحضرية في الدول النامية التي تعاني من عجز في المياه وغياب الصرف الصحي وتلوث إمدادات مياه الشرب والمقارنة تظهر الخطر، ففي كندا حيث الكثافة السكانية أربعة أشخاص في الكيلو متر المربع، فإن نصيب الفرد السنوي من المياه 12.000 متر مكعب، بينما في مصر التي كثافتها السكانية تسعين شخصاً للكيلومتر المربع، يبلغ نصيب الفرد السنوي من المياه 1.200 متر مكعب. وفي مثل هذا الوضع، فإن خمس وعشرين دولة تشهد عجزاً مزمناً في المياه. ووفقاً للأمم المتحدة ، فإن ذلك الرقم سيرتفع باستمرار إلي تسعين إذا دخلنا في القرن الواحد والعشرين. وفي ذلك الزمن، سيتأثر نصف سكان العالم وسينجم عن ذلك أن ما يقارب خمسة بليون شخص سيكونون معرضين لسوء التغذية والمجاعات والأمراض. وتري اليونيسيف أن 35.000 طفل يموتون يومياً في العالم من الجوع والأمراض التي يسببها نقص المياه أو تلوثها.

وفي الشرق الأوسط هناك مشكلة أخري هي أن 20% من الاراضي المروية إما من الأنهار أو المياه الجوفية. وفي ليبيا والمغرب والسودان والامارات العربية المتحدة والأردن وسوريا واليمن فإن النسبة أقل من 20%، بينما تقل في الجزائر

وتونس وتركيا عن 5% وفي كثير من الدول، خاصة تلك التي تسود فيها الزراعة البدائية، فإن نصف مياه الري يتبخر أو يتسرب عبر المصارف غير المخططة.

ويري إقتصاديوا المياه أن أحد الأسباب لهذا الفاقد من المياه هو الدعم الضخم الدائم لمياه الري. فالمزارعون في ضفاف النيل أو في وادي نابا في كاليفورنيا، نادراً ما يدفعون اكثر من خمس التكلفة التشغيلية لمشاريع الري العامة دعك من تكلفة رأسمالها. ويري اقتصاديوا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الذين يعارضون الدعم الحكومي عموماً، أن الأنواع الأخري للدعم تعزز الإسراف في إستخدام المياه. وهناك دعم يُدفع للمحاصيل بالإضافة إلي دعم الكهرباء لتشغيل مضخات الري. ويزداد الاقتناع بأن رفع أسعار المياه وسيلة فعالة للتحكم في استخدامها. و أوضحت دراسات أجرتها الأمم المتحدة أن التخلص من الفاقد بسبب التسريب وسوء التوصيلات والمضخات يمكن أن يؤدي الي توفر 15% من فاقد المياه في الأوضاع الحضرية، بينما يمكن استخدام السياسات التسعيرية الواقعية لدفع كبار مستخدمي المياه والمصانع ومحطات الكهرباء وغيرها، إلي إختيار مواقع في المناطق ذات المياه الوافرة التي تكون فيها الأضرار البيئية الناجمة عن ذلك أقل من غيرها من المناطق.

وهناك جانب آخر في موضوع تسعير المياه لم يتم تقديره أو فهمه فهماً جيداً حتي الآن، حيث أن توفير المياه بأسعار رخيصة ومدعومة وسيلة مهمة للإبقاء علي السكان في أراضيهم أو ممارسة نشاطاتهم التقليدية. وإذا لم يحدث ذلك فإن المنتجات البلاستيكية واسعة الإنتشار ستحل محل الصناعات الحرفية، مما يؤدي الي ضياع المنتجات جميلة الشكل وأيضاً ضياع أرزاق كثير من الناس. وتظهر هذه المعضلة في قبرص التي إختل التوازن فيها، إذ إن هذه الجزيرة تعاني نقصاً حاداً في المياه إلا إن الصناعة الرئيسة فيها هي السياحة، مما يقتضي بناء مئات الفنادق للسواح الذين يستخدمون مياهاً أكبر بكثير من السكان المحليين. وفي الوقت نفسه فرضت قيود علي ري المحاصيل التقليدية مثل الكرز والتفاح والكمثري، مما أجبر صغار المنتجين علي هجر الزراعة والعمل في وظائف في المدن. وكانت النتيجة تدهور الريف والمدن التي ازدحمت بالسكان، وأيضاً ضياع المغريات التي تجذب السواح لزيارة المناطق الجبلية وأيضاً شاطئ البحر. وهذا يؤدي بدوره الي إنخفاض نوعية السياحة في قبرص، مما ينتج عنه إنخفاض إنفاق السواح. وبالتالي يصبح العائد من السياحة قليلاً بالاضافة الي الأضرار التي لحقت بالبيئة.

وتكشف دراسات أجراها البنك الدولي أن إجمالي الدعم السنوي للمياه في مصر بين 5 بليون و 10 بليون دولار أمريكي، وتري أن الفجوة الواسعة بين الرقمين تدل علي الفارق بين الدعم المباشر وغير المباشر. وفي 1977م، أجبر البنك الحكومة المصرية علي خفض الدعم المباشر وزيادة أسعار الخبز، مما أدي الي إندلاع الشغب في الشوارع ومن ثمّ إعادة دعم الخبز بسرعة، كما أن أي محاولة لخفض الدعم للمزارعين يمكن أن تؤدي الي النتائج نفسها. وعلي الرغم من أن كثير من اختصاصيي المياه والبيئة كانوا يحثون علي إتباع شكل من أشكال تسعير المياه

في الشرق الأوسط لتشجيع المزارعين علي ترشيد استخدام المياه، كانت الحكومات المختصة تدرك أن مثل هذا الإجراء سيكون غير شعبي وأيضاً غير قابل للتطبيق.

وعلي الرغم من الإنفاق الضخم علي الري والجهود التي بذلت، يظل الشرق الأوسط أحد المناطق التي بها أضخم عجز غذائي في العالم، حيث إن تركيا والسودان هما الدولتان الوحيدتان اللتين لديهما فائض غذائي. أما مصر ذات الاقتصاد الزراعي التقليدي، فإنها تستورد الآن 65% من احتياجاتها الغذائية بتكلفة سنوية قدرها 4 بليون دولار امريكي. وزاد إنتاج الغذاء في السعودية بثلاثة أضعاف منذ الثمانينات، الا إنها لا تزال تستورد غذاء بقيمة 5 بليون دولار أمريكي سنوياً، لسكانها الذين يبلغ عددهم أربعة عشر مليون نسمة، أي ربع سكان مصر.

ووفقاً لخبراء منظمة الزراعة والأغذية (الفاو) التي مقرها في روما وأيضاً أولئك الذين لديهم خبرة عملية بالمنطقة، فإن أحد المشاكل الرئيسة هي أن الثروات النفطية الضخمة لدول الخليج، التي تتدفق الي دول أُخري بموجب سياسة متعمدة، زادت من سرعة الهجرة الي المدن وأيضاً جعلت الذين بقوا في الزراعة يضعون ثقتهم في التكنلوجيا الحديثة بدلاً من وسائل الري القديمة ذات العمالة المكلفة.

وتطورت نظم القنوات الخاصة بالمياه الجوفية عبر القرون في إيران وشبه الجزيرة العربية والتي بجانب اثبات فاعليتها العالية، صممت بغرض أن لا تتمكن من سحب مياه كثيرة. ونظام القناة، مثلما يعرف في إيران، يكون بالحفر ونصب أعمدة رأسية تتصل بأنفاق أفقية. وبعضها يمتد لأميال، وغالباً تنحدر لتتقاطع مع مستوي المياه الجوفية. وكان هذا النظام غير مكلف، إذ إنه يشيد باستخدام تكنلوجيا بسيطة تستخدم الموارد المتوفرة محلياً، الا إن معظمها بنيت قبل مئات وربما آلاف السنين. وأفضل النماذج عمرها خمسة أو ستة قرون وتوجد في إيران، حيث وجد أن الأعمدة الرأسية المكتشفة مؤخراً تمتد الي نحو 25 كيلو متر. وهذه النظم التي تمتد لمسافة طويلة تحتاج الي العناية المستمرة. وعندما غزا المغول فارس في القرن الثالث عشر، دمروا فقط جزءاً من نظام القناة ولم يمسوا باقي الأجزاء، لكن بعد سنوات قليلة، انهارت الزراعة في فا رس، والسبب في ذلك أن أعداداً كبيرة من الفلاحين الذين يملكون المهارات المطلوبة لصيانة النظام إما قتلوا أو شردوا. ولم يكن المغوليون، الحكام الجدد لفارس، يعرفون شيئاً عن صيانة القنوات، ودون وجود الري استحالت الزراعة ، والآن نادراً ما تبني هذه القنوات الجوفية، للسبب نفسه، إذ يوجد نقص في العمالة الماهرة لبناء القنوات وصيانتها في إيران والدول العربية.

ولحسن الحظ، هناك استثناءات قليلة. ففي اليمن وعمان فإن نظام الأفلاج، مثلما يسمي في العربية، لا يزال يمثل الشبكة الرئيسة التي يعتمد عليها المزارعون هناك للري. وفي عمان فإن نظام الأفلاج الموجود يزود ويروي 71% من الأراضي المزروعة. ووفقاً لتيري ايفانز من موت ماكدونالد للمهندسين الزراعيين، فإن الميزة الكبري للنظام هي أنه لا يمكن الافراط في سحب المياه الجوفية لأن هناك حد للعمق عند قاعدة العمود وخط النفق. وهو أيضاً اقتصادي، إذ ليس هناك حاجة للطاقة لتشغيل المضخات أو دفع المياه الا إنه يوجد عيب يتمثل في أن التصريف يعتمد كلياً علي مستوي المياه الذي يعتمد بدوره علي مستوي هطول الأمطار. وهذا يحصر

خيارات المزارع في المحاصيل التي تتحمل فترات الجفاف الطويلة كالتمر، ويجعل زراعة الخضروات أو الحبوب مستحيلة. ويستخدم برنامج زراعة القمح السعودي مضخات تدار بالمحركات، مما ينتج عنه الافراط في ضخ المياه وخفض مستوي الماء. وتاريخياً، عرفت العادات المحلية المتعلقة بالمياه والري الكيفية التي يغذي بها الماء الجوفي الأفلاج والآبار، وفرضت قيود علي حفر آبار اضافية بالقرب من الأفلاج، بينما اعطيت تلك التي تعتمد علي الأفلاج الحق في التحكم في استخدام المضخات.

وهناك طريقة ري أخري تقليدية وناجحة في الشرق الأوسط وهي مشاريع الري الفيضي التي تقام عندما يحدث الفيضان. وتعتمد هذه المشاريع اعتماداً كبيراً علي توفر القوة العاملة لبناء ونقل وطرح وتعديل الخزانات الترابية لتوجيه مياه الفيضانات إلي المزارع. وكنظام الأفلاج ونظام القناة، تعاني هذه الطريقة من نقص العمالة الماهرة الذين تجذبهم المدن ودول النفط. واليمن هي الدولة الوحيدة التي حدث فيها إحياء للنظم التقليدية نتيجة للتقدم في المعرفة والأهم من ذلك عودة مليون يمني أبعدتهم السعودية. وأصبح نظام الري الفيضي المستخدم لآلاف السنين هو الوسيلة الطبيعية لاعادة ملء خزانات المياه الجوفية، التي تتوسع فيها اليمن الآن بفضل العمالة الجديدة التي توفرت لها. وتأتي إمدادات المياه الي عدن والمناطق المجاورة مباشرة من الأنهار الجوفية التي تغذيها مياه الآبار التي بدورها تمتلئ مرة ثانية من مشاريع الرى الفيضي في شمال وشرق المرفأ.

واستوعب الخليجيون دروس حرب الخليج ويعملون الآن بموجبها. وأهم هذه الدروس هو قابلية محطات التحلية للتخريب، مما دفع كثير من الدول إلي النظر في وسائل تخزين ما يكفي من المياه لما يقارب العام تحوطاً لتوقف الإنتاج. وتعمل السعودية والكويت علي تخزين المياه في خزانات الصخور النفاذة التي استنزفت من قبل. وأيضاً أشاروا إلي أن بقاء العراق كان نتيجة للتوسع في إنتاج الغلال. فأصبحوا يقدمون الاغراءات للمنتجين الجدد لزراعة القمح علي الرغم من الوفرة العالمية. وتعد الخطوة التركية باغلاق خط أنابيب النفط العراقي بسرعة عندما طلب منهم الأمريكيون ذلك، عاملاً اخراً لتعزيز عزم كثير من الدول للابقاء علي تحكمهم في مواردهم، وأن لا يعتمدوا علي الغير في أي شيء يمكن أن يجعلهم عرضة للضغوط للاستجابة للمطالب الخارجية.

والمشاكل الموجودة في شبه الجزيرة العربية وليبيا وحتي مصر هي مشاكل مستقبلية. أما في وادي نهر الأردن اجتمعت المشاكل كلها الآن. وبالاخذ في الاعتبار الاستهلاك الحالي والزيادة السكانية المتوقعة، لن تكون هناك مياه تسد الحاجة. وهناك تناقص سريع لنصيب الفرد من الإمدادات المائية في اسرائيل والأراضي المحتلة. وهناك جهود في كل المناطق لتحسين تقنيات الري وتكرار استخدام المياه، إذ إن تكلفة توفير المتر المكعب الواحد من المياه عادة تكون أقل من تكلفة إنتاج مياه من مصادر بديلة. لكن الصدفة التعيسة جعلت هذه الدول التي تعاني من عجز في المياه، أفقر دول المنطقة ولا تستطيع توفير الاستثمارات اللازمة للتحديث. وبإمكان دول حوض نهر الأردن فعل الكثير اذا كان هناك سند دولي، إلا إنهم بمفردهم لا

يستطيعون عمل الكثير. والتعاون مهم جداً في وادي نهر الأردن ، حيث كان الأمل أن يتجاوز واجب تحسين الإمدادات المائية الصراعات السياسية ويؤدي إلي الوصول إلي اتفاق . وأوضحت أحداث 1992م وعدم تحقيق تقدم في مفاوضات السلام ورفض الدول المشاركة في المفاوضات المخصصة للمياه ضمن مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، أن العداوات القديمة تتفوق علي الاحتياجات الحديثة.

وأوضحت هذه المفاوضات وأحياناً غياب المفاوضات علي حد سواء، أن دول الشرق الأوسط، مثل غيرها في العالم، تدرك جيداً القيمة السياسية للمياه وأثرها علي السياسات ونتائج نقص المياه. والمشكلة أن كثير منهم يستطيع فعل القليل جداً حيال هذه القضايا. وظل الشرق الأوسط، لأكثر من أربعين عاماً يعاني من أزمة مستمرة، أي الصراع الذي كان ينشب من وقت لآخر في شكل حرب حامية، لكن ليس أبعد من ذلك. وتعتبر المواجهة العربية – الاسرائيلية إحدي حقائق الحياة في القرن العشرين، التي قد تمتد إلي القرن الواحد والعشرين، حيث تؤثر علي كل مناحي الحياة في الشرق الأوسط، وأيضاً علي علاقات دول المنطقة بالقوي في المناطق الأخري. وقد أدي نقص المياه المتزايد في كثير من الدول والتكنلوجيا المتوفرة التي يزداد تطورها والفهم الأفضل للموارد المائية من قبل السياسيين، إلي ربط مشكلة المياه ربطاً لا ينفصم بالوضع السياسي، والقذافي الذي غالباً ما يأتي بتصريحات غير معقولة، يتحدث حديثاً به قدر كبير من المعقولية أحياناً. ولخص القذافي الوضع قائلاً : (أنا مسرور أن العرب قد أدركوا أنها حرب مياه. وعندما كان العرب يتحدثون عن المعارك السياسية والعسكرية وأيضاً حرب العصابات، كنت اقول لهم أن الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية لديها هدف رئيس واحد هو التحكم في الموارد المائية للمنطقة).

ويبدو أن هذا كان هدفاً اسرائيلياً استراتيجياً واعياً منذ أيام الصهيونية الأولي. وهذا يجعل اسرائيل مصممة علي الاحتفاظ ببعض السيطرة، علي الضفة الغربية علي الأقل، إلا إنها ستكون مسرورة بالقدر نفسه إذا تخلصت من قطاع غزة المضطرب المستهلك للمياه. وقد تجبر الأردن في نهاية الأمر، بدافع الضرورة إلي الدخول في تسويات جديدة، بل وحتى التحالف مع اسرائيل. وإذا حدث ذلك، فإن الفلسطينيين سيدفعون مرة أخري إلي إرتكاب تجاوزات ولن تتم المحافظة علي النظام إلا باستخدام السلاح. وتبقي إمكانية إندلاع صراع مسلح موجودة في مناطق أخري. فمصر لديها سياسة مدروسة للتحضير لأعمال في وسط افريقيا، إذا ما ثبت أن ذلك ضروري، وتضع حساباتها بهدوء وهي أنه إذا أخذنا الوضع الحالي في هذه الدول الذي قد يؤثر علي مصالحها، فإن تكلفة التدخل العسكري ستكون قليلة بحيث تبرر هذا التدخل. فضلوع إيران في السودان واليسر الذي استغلت به الاضطرابات الداخلية في مصر، قد يجعل مصر تراجع مبادئها القديمة.

وقد تجبر الأعمال التركية، سوريا والعراق، اللذين ظلا عدوان لعقود، إلي عقد تحالف بينهما، مثلما كشفت الأحداث عند ملء سد اتاتورك. وهذا قد يحدث مجدداً إذا ما إستمرت تركيا في موقفها المغالي في الوطنية تجاه دجلة والفرات، إلا إن دعم سوريا للأكراد قد يكشف لتركيا أن القوة العسكرية الكاسحة ليست ضماناً

للنجـاح، مثلمـا كانـت تعتقد. وبالقدر نفسه، فـإن اسـتخدام الأسـد لحركـات التحـرر قد يكون نموذجاً مستقبلياً للدول التي لا تملك القوة العسكرية أو الثروة النفطيـة لكنهـا فـي الوقت نفسه بحاجة الي التأثير علي جيرانها.

ولا يستطيع الغرب، علي الرغم من بعده الجغرافي، النأي بنفسه تماماً، مثلما أدرك ذلك الأمريكيون في دراساتهم. وتأمل تركيا، العضو في حلف الناتو، الإنضمام إلي السوق الاوروبية، وإذا تورطت تركيا في حرب حامية مع أي من جيرانهـا، فإنـه يتوجب علـي حلفاءهـا التـدخل. وواضـح أن الولايـات المتحـدة واصـدقائها الاوربيين مدركين للخطر ويحاولون إبعاد أنفسهم. ولم يتحمس الحلفاء أو يتابعوا بفاعلية سياسـة حماية الأكراد في شمال العراق والشيعة في جنوبه ويرغب المخططون وربما الرأي العام، في النكوص عن الالتزامات التي التزموا بها.

أما الغرب فكان همـه الدائم هو سلامة إمدادات النفط من الخليج، والآن بعد هزيمة العراق، فإن المخاطر الرئيسة تتمثل في الأعمـال التخريبيـة الداخليـة والرغبـة الإيرانيـة المتـصلة لتـصدير ثورتهـا الاسـلامية. وفـي الخلـيج، يعـد تـوفير الإمـدادات المائيـة الثابتـة والكافيـة واجبـاً رئيسـاً للحكومـة، إلا إن الوسـائل المتاحـة المتمثلـة فـي محطات التحلية أو خطوط الأنابيب لنقل المياه، عرضة للاعتداء أو التخريب. وإذا لم يـتم ارضـاء الحركـات الكثيـرة التـي تطالـب إمـا بمزيـد مـن الديمقراطيـة أو الحكـم الأصـولي، قـد يتجهـون إلـي العنـف لتحقيـق غايـاتهم، وهـذا يتـضمن خطـر إعتـراض إمدادات النفط الوفيرة التي يعتمد عليها الغرب لكن كيف سيساعد الغرب فـي إيقـاف ذلك، فالجنود والدبابات ليس في استطاعتها الدفاع ضد التخريب.

ففـي الخلـيج، مثلمـا فـي المنـاطق الأخـري المعرضـة للأخطـار فـي الـشرق الأوسط يبـدو أن الـسياسة الوحيـدة الممكنـة للغـرب هـي تلـك الـسياسة التـي لا يرغـب الغرب في إتباعها، وهي أن يفعل كل ما في وسعه لتشجيع تسوية النزاعـات العالقـة، وتشجيع الحكومات الصديقة علي إيجاد حل للتذمر الداخلي الذي قد يـؤدي فـي النهايـة إلي أعمال العنف إلا إن المشكلة في هذا البرنـامج هو أن الغرب عمومـاً أكثـر تخوفـاً مما قد يحدث إن هو اتبع هذه الاستراتيجية، من تخوفـه من الـذي يحدث الآن، فهنـاك خطر دائم يتمثل في أن أي تخفيف للسيطرة، يتيح الفرصة للمتطرفين للإستيلاء علـي السلطة والشيء الوحيد المؤكد في الشرق الأوسط في الحاضر هو أن المياه صـارت سلعة لها أهمية مساوية لأهمية النفط، فالمياه أصبحت وسيلة لاكتساب النفوذ وإظهـار القوة لمن يملكها، أما لمن يعاني عجزاً في إمدادات المياه، صار أمر زيادة المياه همـاً امنياً قومياً رئيساً. ولابد أن يتعارض هذان الهدفان في غالب الأمر. ويتضح أن حل هذا التعارض يكون بالتعاون، إلا إن التعاون يعتمد علـي العلاقـات الوديـة علـي الأقل بين الجيران أو مجموعات من الدول. وفـي المستقبل المنظـور، يبـدو أن التنـافس بـين الـدول سـيبقي وأينمـا ومتـي مـا تـصل الـدول الـي تـسويات، فـإن مثـل هـذه الاتفاقيـات العملية قد تتسبب فـي ظهـور مجموعـات جديـدة مـن المنشقين، وبالأخذ فـي الاعتبـار وفرة السلاح والعتـاد الحربـي فـي الـشرق الأوسط، سيكون بإمكـان هـذه المجموعـات الحصول علي كل ما تحتاجه الحملات الارهابية. ويبدو إحتمال شن عمليات محـدودة تـستهدف بالتحديـد المنـشآت المائيـة، وسيـصبح العـراق أول دولـة ترعـي مثـل هـذه

النشاطات. ويجب أن تبقي الدول الغنية دون مشاكل ببناء المزيد من محطات التحلية، وإذا ما حدث فتح تكنولوجي يمكن من استخدام أنواع جديدة من الطاقة، فإن ذلك سيعود بفائدة ضخمة للدول التي ليس لديها ثروة ضخمة . وفي الحاضر فإن التكلفة كبيرة جداً لاستخدام المياه المحلاة في الري، لذلك فإن المشاريع السعودية والليبية ستبقي طالما بقيت المياه الجوفية الصخرية المستخدمة. وهذا سيكون ما بين 20 الي 60 سنة وعند ذلك الوقت، وفقاً لرأي صانعي السياسات، سيكون هناك امكانية اكتشاف الابتكارات الفنية المطلوبة.

وأدي التزايد في السكان والموارد المتناقصة إلي أن يكون الشرق الأوسط الأكثر عرضة بين كل المناطق لنقص المياه. وحسب ما اوضحنا، شنت الحروب لضمان إمدادات المياه الكافية، كما اوضح السياسيون أنهم سيكونون مستعدون لاستخدام الوسائل العسكرية مرة أخري لحماية مصالحهم الوطنية، بينما كرس القادة العسكريون فكرهم وجهدهم لتنفيذ أوامر السياسيين، متي ما أتت. وأدى التنافس بين الدول العربية وأيضاً الصراع الطويل بين العرب واسرائيل إلي ظهور مجموعات محاربة غير نظامية بالاضافة إلي كثير غيرها جاهزون متى ما ظهر الأعداء القدامى. فإمكانية العنف دائماً موجودة في الشرق الأوسط. وعندما تحدث الحرب بعد ذلك، فإن المناطق التي يحاربون من أجلها، ستوضح أن السبب المعلن للصراع قد لا يكون السبب الوحيد.

وعلي الرغم من أن سبب المعارك قد يبدو أنه الأرض أو السعي نحو الاستقلال أو حقوق الإنسان أو حماية الحدود، فإن أي مواجهة في المستقبل ستتأثر بمائية المنطقة. فحروب المياه اذاً علي الطريق.

مســـرد المصطلحـــات

Aflaj	الأفلاج (نظام ري في اليمن وعمان)
Al-Timssah	خطة التمساح (خطة عسكرية مصرية)
Amaliyat al-Arba'een	عملية الأربعين (عملية عسكرية مصرية)
Amaliyat Ashay al-Akhdar	عملية الشاي الأخضر (عملية عسكرية مصرية)
Anatolia	الأناضول
Anyanya	قوات الأنيانيا (حركة تمرد في جنوب السودان
Aouzou Strip	قطاع اوزو
Aquifer	خزان مياه جوفية
Ataturk Dam	سد اتاتورك
Brown and Root	شركة أمريكية
Bucketwheel	البكتويل (آلة لحفر المناجم استخدمت في حفر قناة جونقلي)
Bushel	بوشل (وحدة كيل المحاصيل)
Casus belli	مبرر للحرب
Chasma-Jhelum canal	قناة شازما جيلوم في باكستان
Code des eaux	قانون المياه (فرنسي)
Commissar	القوميسار – المفوض السوفيتي
Defcon1	فرقة الدفاع الدولية الأمريكية
Fellahin	فلاحين
Flashing	غسيل (تقنية لتحلية المياه)
Hadith	الحديث النبوي
Hajar Mountains	جبال هاجر
Jabal al-Akhdar	الجبل الأخضر في ليبيا
Jefra Plain	سهل الجفرة في ليبيا
Karoun River	نهر قارون في ايران
Khor Abdullah Canal	قناة خور عبد الله
Lagoon	هور – بحيرة ضحلة
Marib Dam	سد مأرب
Mesopotamia	ما بين النهرين (دجلة والفرات)
Negev desert	صحراء النقب
Operation Desert Storm	عملية عاصفة الصحراء (حرب الخليج)
Ottoman majalla	المجلة العثمانية (قانون عثماني)
Plan Aida	خطة عايدة (خطة عسكرية مصرية)
Porous rocks	صخور نفاذة
Qanat	القناة (نظام ري في ايران)

Qattara Depression	منخفض القطارة
Ramadi Barrage	سد الرمادي
Reverse osmosis	التناضح العكسي (تقنية لتحلية المياه)
River Fafa	نهر فافا (أحد روافد نهر شاري)
Shale	صخور طفلية
Shatt al-Arab	شط العرب
Silting	اطماء
Spate irrigation	ري فيضي
Takffir almujtama	تكفير المجتمع
The Levant	المشرق
Upper reaches	مناطق المنابع
Wara el-hidoud	وراء الحدود (خطة عسكرية مصرية)
Well of Zamzam	بئر زمزم

المحتويات